



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة د. مولاي الطاهر - سعيدة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير



قسم العلوم الاقتصادية

تخصص: مالية وبنوك وتسيير المخاطر

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

بعنوان:

السياسة النقدية و إشكالية التوازن الاقتصادي العام في الجزائر

تحت إشراف الأستاذ:

الدكتور لحول عبد القادر

من إعداد الطلبة

- بوشويشة فاطيمة

- دلاس زهرة

أعضاء لجنة المناقشة:

رئيسا

مشرفا و مقرا

ممتحن

ممتحن

الأستاذ: جبوري محمد

الأستاذ: لحول عبد القادر

الأستاذ: عبد اللاوي ابراهيم

الأستاذة: مصطفى

السنة الجامعية: 2016/2015

إهداء

أهدي عملي إلى حبيبنا ونبينا محمد صلى الله عليه وسلم الذي يشفع
علينا يوم القيامة والذي نسأل أن يجمعنا به اليوم الآخرة .
إلى والدي، إنسان في الوجود يا حبيبي الغالي الذي كابد الشدائد
وكان حرق جبينه منير دربي وتاج رأسي الذي سهر على تربيتي تربية
حسنة والدي البسني ثوب المعرفة لولاه لما وصلت إلى ما أنا عليه أبي
الغالي أطال الله في عمره.

كما لي الشرف العظيم أن أهدي تعجب السنين الدراسية إلى أختي
إنسانة على قلبي التي كانت سيدة نفسي والتي حملتني وهنا على
وهي وكانت دعواتها ترافقني طوال حياتي أمي خالقة أطال الله في
عمرها وشفاها بإذن الله .

إلى من حملنا رحم واحد وتقاسمت معهم الأيام بعلومها ومرها إخوتي
جيلالي، كمال، عبد الرزاق ولا أنسى زهرة البيت ونورها التي أحاطتني
بكل الاهتمام فضيلة وزوجها م خاطر وإلى زوجات الأخوة وريدة ورفيقة.
كما لا أنسى إهداء الخاص إلى شريك حياتي المستقبلية .

ولا أنسى عائلتي الثانية التي ربنتني عمي وزوجته وإلى كل أبناءهم
إلى كل الكتاكيت هيثم ، هداية، جلول وخاصة البرعمومة تسنيم
إلى صديقاتي الذين رافقوني في مشوار دراستي وحياتي شميناز ،
حنان ، كريمة، فطيمة، مغنية ، صارة ، عائشة ،
نورا الهدى، حكيمه، زعيمة، أسماء، أمينة.

إلى شاركتني فرحتي وجزني وأضرت معي مشقة الدراسة بروشوشة

دلاس زهرة

فاطيمة

إهداء

ان الحمد لله و به نستعين و الصلاة والسلام على اشرف الخلق سيدنا محمد صلى الله عليه و على آله الطيبين الطاهرين واصحابه الغر الميامين إلاهي لا يطيب الليل إلا يشكره و لا يطرب النهار إلا بطاعتك... ولا تطيب اللحظات إلا بشكرك ... ولا تطرب الآخرة إلا بعفوك... ولا تطيب الجنة إلا برويتك الله جل جلالك إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة و نصح الأمة إلى نبي الرحمة و نور العالمين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم.

إلى من أنار لي الدرب و سهل لي سبل العلم و المعرفة و حرص علي منذ صغري و اجتهد في تربيتي و سهر علي تعليمي و توجيهي و كان مناه نجاحي و فرحتي إلى تاج تأسى والدي الكريم أطال الله في عمره إلى ملاكي في الحياة ... إلى معنى الحب و إلى معنى العنان و التفاني ... إلى بسمه الحياة و سر الوجود ... إلى من كان دماؤها سر نجاحي و حنانها بلسم جراحي إلى أملي الحبايب "أمي الحبيبة".

إلى من كانوا لي سنداً في حياتي اخوتي الأعمام : محمد - فادة - فيصل - مصطفى - أشرف - نذير - عبد العزيز.

إلى زوجات اخوتي: لطيفة - مختارية - سميرة

إلى كتاتبي الصغار: انس عبد الرحمن - عبد الرؤوف - سامي عبد الله - أكرم

إلى كل عائلتي من قريب أو بعيد.

إلى كل صديقاتي بالجامعة: حكيمه - نور الهدى - أمينة - سعاد - مائشة.

إلى اللواتي لا أنساهن ما حبيبتن: بشرى، حورية، كريمة، بشرى، فايزة.

إلى من اقتسمت معي الحزن والفرح ورافقتني في ماضي الخاطبة ومشواري الدراسي

وشاركتني في انجاز هذا العمل: دلاس زهرة

فاطمة بوشويبة

التشكرات

قال الله تعالى: ﴿وما أوتيتم من العلم إلا قليلاً﴾ صدق الله العظيم.

سورة الإسراء - الآية "85"

الحمد لله الذي بشكره تدوم النعم والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين سيدنا محمد

صلى الله عليه وسلم. قال سبحانه وتعالى: ﴿وان تأذن ربك لأن شكرتم لأزيدنكم﴾.

وقول المصطفى صلى الله عليه وسلم: -. "من لا يشكر الناس لا يشكر الله".

الحمد لله حمدا كثيرا طيبا مبارك فيه...الحمد لله حمدا كما يليق لجلال وجه وعظيم سلطانه ...

اعترافا بالود والتقدير والامتنان: أتقدم بأسمى عبارات التقدير والاحترام للذي أسأل الله

أن يجعله ممن رضي الله عنهم الأستاذ المشرف: لحول عبد القادر الذي لم يبخل علينا بمساعدته

وتوجيهاته ونصائحه القيمة.

كما لا أنسى شكري الخاص إلى أستاذ الذي ساعدني أستاذ رملي محمد

هشام ممزوج بالدعاء والإسغفار لكل أساتذتي من التعليم الابتدائي إلى الجامعي، بلغهم الله منازل

الشهداء ومراتب السعداء ومرافقة الأنبياء .

كما أشكر كل من ساهم في هذا العمل من قريب أو من بعيد.

هؤلاء ذكرتهم، أما من نسيتمهم فهم أولى الناس بالشكر والتقدير، وادعوا الله سبحانه وتعالى أي

يخال هذا الحمد بالتبول والرضا، فحسبي إنني اجتهدت في كل مدمت نديب، والكمال لله وحده

، فإن وفقه ممن الله، وإن قصره ممن عندي لقوله سبحانه وتعالى: "قالوا سبحانه لا يعلم لنا إلا ما

علمنا أنك أنت العليم الحكيم". صدق الله العظيم .

الملخص:

يهدف موضوع الدراسة إلى الوقوف على مدى فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي في إطار ظروف الاقتصادية مميزة للدول النامية ، والغرض منه تحقيق أهداف السياسة النقدية في الجزائر خلال فترة (1990-2014) حيث تم معالجة التضخم والبطالة والميزان المدفوعات ، قمنا بتطبيق دراسة قياسية تتمثل في السياسة النقدية وعلاقتها بالمتغيرات الكلية باستخدام النموذج المتكامل المتزامن ، و قد وجدت معظم الأهداف حالة دون معالجة مشكل البطالة فإن السياسة النقدية لم تستطع تحقيق ذلك لأسباب عديدة.

L'objet de la présente étude a pour but de prendre connaissance de l'efficacité de la politique monétaire en matière d'équilibre « Intérieure et extérieure » dans le cadre de situations économiques exceptionnelles des pays en voie de développement , elle a pour objectif également de faire apparaître les buts projetés par la politique monétaires en Algérie et couverte par la période allant de 1990 à 2014.

Ainsi, notre analyse s'oriente à présenter l'étude de l'inflation, du chômage et du taux de croissance concernant le cas "Intérieur" et des balances de paiement concernant le cas "Extérieur".

Nous nous sommes basés sur l'application d'une étude empirique qui consiste à faire apparaître les relations existantes entre la politique monétaire et les variables macroéconomiques, en appliquant le Model "Co-intégration" de Johansen. Tous les objectifs projetés par notre étude ont été atteints à l'exception du cas d'étude du chômage qui n'a pu être atteint pour différentes raisons.

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات
	الإهداء
	كلمة شكر
	الملخص
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والاشكال
أ-و	مقدمة عامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية.
2	مقدمة الفصل الأول
3	المبحث الأول: السياسة النقدية في ظل مدارس الفكر الاقتصادي
3	المطلب الأول: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي
9	المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الكينزي
23	المطلب الثالث: السياسة النقدية في الفكر الحديث
27	المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية
27	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية
29	المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية
38	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
47	المبحث الثالث: فعالية السياسة النقدية في الدول النامية و المتقدمة.
47	المطلب الأول: الشروط الأساسية لفعالية السياسة النقدية.
48	المطلب الثاني: واقع السياسة النقدية في الدول المتقدمة.
50	المطلب الثالث: تقييم السياسة النقدية في الدول النامية.
52	خاتمة الفصل الأول
	الفصل الثاني : الاطار النظري للتوازن الاقتصادي .
54	مقدمة الفصل الثاني
55	المبحث الأول: نظرية التوازن الاقتصادي.
55	المطلب الأول: التوازن في الفكر الاقتصادي

فهرس المحتويات

60	المطلب الثاني : أهميته في الفكر الاقتصادي
67	المطلب الثالث : التوازن الاقتصادي ومجالاته.
68	المبحث الثاني: أهمية نظرية التوازن الاقتصادي.
69	المطلب الأول: تحديد سير الاقتصاد لرسم السياسة الاقتصادية.
70	المطلب الثاني: أهمية التوازن الاقتصادي لرسم السياسة الاقتصادية.
71	المطلب الثالث: أهمية التوازن الاقتصادي في الاصلاح الاقتصادي.
73	المطلب الرابع: أهمية التوازن الاقتصادي في التخطيط الاقتصادي.
74	المبحث الثالث: السياسة النقدية والسياسة المالية واشكالية التوازن الاقتصادي العام.
74	المطلب الأول : ماهية السياسة المالية.
75	المطلب الثاني: علاقة السياسة النقدية بالسياسة المالية.
78	المطلب الثالث: التنسيق بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي العام
92	خاتمة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي العام.
94	مقدمة الفصل الثالث
95	المبحث الأول : تطور النظام المصرفي في الجزائر.
95	المطلب الأول: النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد والقرض.
98	المطلب الثاني: أثر قانون النقد والقرض على الجهاز المصرفي الجزائري.
100	المطلب الثالث: الاصلاحات المصرفية على قانون النقد والقرض.
104	المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر.
104	المطلب الأول: عرض معالم السياسة النقدية قبل سنة 1990.
112	المطلب الثاني : سيرورة السياسة النقدية بعد 1990.
126	المطلب الثالث: تطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر.

فهرس المحتويات

135	المبحث الثالث: دراسة قياسية للعلاقة بين السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية في الجزائر باستعمال التكامل المتزامن.
135	المطلب الاول: مدخل عام التكامل المتزامن .
136	المطلب الثاني: النموذج النظري المعتمد في دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية.
140	المطلب الثالث: اختبار التكامل المتزامن باستخدام طريقة johannsen
144	خاتمة الفصل
149-146	الخاتمة العامة
151-160	قائمة المراجع
162-180	الملاحق

قائمة الأشكال والجدول

1- الأشكال:

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
5	العلاقة بين كمية النقود و المستوى العام للأسعار	(01-01)
6	توازن سوق النقد في التحليل الكلاسيكي	(02-01)
8	التوازن الكلي و أثر السياسة النقدية التوسعية في النموذج الكلاسيكي	(03-01)
10	منحنى الاستهلاك	(04-01)
11	منحنى الاستثمار	(05-01)
12	اشتقاق منحنى IS	(06-01)
13	عرض النقود في التحليل الكينزي	(07-01)
14	الطلب على النقود بدافع المعاملات و الاحتياط	(08-01)
15	منحنى تفضيل السيولة	(09-01)
16	الطلب الكلي على النقود عند كينز	(10-01)
17	التوازن في سوق النقد	(11-01)
18	اشتقاق منحنى LM	(12-01)
19	التوازن الآني بين سوق السلع (IS) و الخدمات (LM)	(13-01)
20	مرونة منحنى (LM)	(14-01)
21	انتقال منحنى (LM) إلى اليمين	(15-01)
21	انتقال منحنى (LM) إلى اليسار	(16-01)
22	تقاطع منحنى (LM) مع منحنى (IS)	(17-01)
25	انتقال منحنى LM في التحليل النقودي	(18-01)
26	انتقال منحنى IS في التحليل النقودي	(19-01)
37	المربع السحري	(20-01)
81	منحنى فليبس	(01-02)
85	اشتقاق منحنى IS	(02-02)
87	اشتقاق منحنى LM	(03-02)
89	فعالية السياسة النقدية و السياسة المالية	(04-02)

97	مدونة التنظيم البنكي حسب قانون النقد و القرض 10/90	(01-03)
118	تمثيل بياني لتطور الكتلة في الجزائر خلال الفترة 94/90	(02-03)
122	تمثيل بياني لتطور الكتلة في الجزائر خلال الفترة 2000/1995	(03-03)
124	تمثيل بياني لتطور الكتلة في الجزائر خلال الفترة 2006/2001	(04-03)
125	تمثيل بياني لتطور الكتلة في الجزائر خلال الفترة 2012/2006	(05-03)
125	تطور نمو الكتلة النقدية في الجزائر 2012/1962	(06-03)
127	تطور معدل التضخم 2015/1990	(07-03)
129	تطور معدل البطالة 2014/1990	(08-03)
132	تطور معدل النمو 2014/1990	(09-03)
134	تغيرات ميزان المدفوعات 2014/1990	(10-03)

2- الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
107	تطور نمو الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1989/1962	(01-03)
110	تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1989/1962	(02-03)
118	المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 1994/1990	(03-03)
121	المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000/1995	(04-03)
123	المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 2006/2001	(05-03)
124	المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 2012/2007	(06-03)
126	تطور معدل التضخم 2015/1990	(07-03)
129	تطور معدل البطالة 2014/1990	(08-03)
131	تطور معدل النمو 2014/1990	(09-03)
133	تغيرات ميزان المدفوعات 2014/1990	(10-03)
139	اختبار ديكي فولر المساعد ADF Test	(11-03)
140	اختبار ADF الدرجة الأولى	(12-03)
141	درجة الإبطاء باستعمال EViews S7.2	(13-03)
141	اختبار رتبة التكامل المتزامن (اختبار Johansen)	(14-03)

المقدمة العامة

المقدمة العامة

لقد شهد العالم عدة صدمات اقتصادية كان سببها ظهور مشكلات جديدة متتالية لم يعرفها من قبل, تتمثل في كل من الكساد, البطالة, التضخم, الكساد التضخمي وغيرها مما أدى إلى بروز عدة أفكار اقتصادية متباينة جسدتها عدة مدارس مختلفة ظهرت خلال حقبات زمنية متعاقبة عملت على تشخيص هذه الأزمات وطرق علاجها.

لقد ظهر الاهتمام جلياً بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي أثناء الأزمات النقدية، فظهرت ممارسات السياسة النقدية بصورة واضحة عندما تطورت البنوك المركزية وازداد تخصصها في مجالات الإصدار والأسواق المالية بصورة عامة.

لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءاً أساسياً ومهمًا من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية العامة للدولة, فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر من خلال استخدام الأدوات المتاحة للبنك المركزي.

يعد التوازن الاقتصادي العام هاجسا فكريا أزليا لمقرري السياسة الاقتصادية في دول العالم وكان ومازال كغيره من الموضوعات لا ينفك أن يكون وجها من الإيديولوجية الاقتصادية القائمة في ذلك المجتمع، ومن ثم فهو انعكاس للفلسفة السائدة في ذلك المجتمع على وفق رؤى صانع القرار والياته.

وعرفت الجزائر أوضاع اقتصادية حرجة تمثلت خصوصا في ضعف مؤشرات التنمية بشكل عام واختلال التوازنات الداخلية والخارجية, مما أثقل كاهل الدولة نتيجة ارتفاع حجم المديونية الخارجية آنذاك والعجز حتى عن سداد خدمات الديون فضلاً عن انخفاض القدرة الشرائية في المجتمع الجزائري بسبب ارتفاع معدلات التضخم.

وتبعاً لهذا تبنت الجزائر العديد من السياسات الإصلاحية إما بصفة ذاتية أو بمساعدة الهيئات المالية الدولية والتي تهدف إلى إرساء قواعد اقتصاد السوق والتي تستخدم ضمن آلياتها السياسة النقدية وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك بالتحكم في الكتلة النقدية وكبح التضخم والعمل على توازن ميزان المدفوعات كما تؤثر أيضاً على

سعر صرف العملة الوطنية تجاه العملات الأجنبية المتداولة, وأسعار الفائدة التي من شأنها تحقيق أفضل توزيع ممكن للموارد المالية.

ومن هنا تظهر أهمية السياسة النقدية في علاج المشاكل الاقتصادية ومساهمتها الفعالة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

-الإشكالية العامة:

ومما سبق يمكن طرح وصياغة الإشكالية الرئيسية لهذا البحث على النحو التالي:

إلى أي مدى يمكن أن تساهم السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام في الجزائر؟

وتقودنا هذه الإشكالية بدورها إلى طرح التساؤلات التالية:

- ✓ ما هي مكانة السياسة النقدية في المدارس الاقتصادية ؟
- ✓ ما هي شروط فعالية السياسة النقدية في كل من الدول النامية و المتقدمة ؟
- ✓ ما هي العلاقة الموجودة بين السياسة النقدية والسياسة المالية ؟
- ✓ هل ساهمت الاصلاحات المصرفية على ضوء قانون النقد والقرض في تفعيل السياسة النقدية في الجزائر؟
- ✓ ما هو تأثير السياسة النقدية على التوازن الاقتصادي العام في الجزائر؟

- فرضيات البحث

كما اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الفرضيات تمثلت في:

- 1) تتوقف فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام من خلال تحقيق الأهداف النهائية للسياسة الاقتصادية العامة، و ذلك بالتنسيق مع السياسة المالية.
- 2) ساهمت السياسات النقدية المتبعة في الجزائر إلى التخفيف من حدة التضخم.
- 3) السياسة النقدية هي أهم محدد لمعدلات النمو الاقتصادي.

- أهمية الدراسة:

إن مسارات السياسة الاقتصادية للدولة، ومعها السياسة النقدية، وهي جزء هام منها قد عرفت إما التناقض أو التأخير في علاج الاختلالات التي تمس الاستقرار الاقتصادي على المستوى الداخلي والخارجي، كما أن نمط التنمية التي اتبعتها الدول النامية ومنها الجزائر لم تؤت ثمارها رغم الإصلاحات والتعديلات الهيكلية، وآلت في معظم الأحيان إلى الأزمة، كما حدث ذلك للجزائر في فترة 1986 بعد انهيار أسعار النفط وأزمة 1994 إلى 1998 ويرجع ذلك أن موضوع السياسة النقدية لا يحظى بتراكم بحثي وعلمي كبيرين، وخاصة في المكتبة الجزائرية نظرا للحواجز التعسفية بين الدراسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.

- أهداف الدراسة:

- ✓ محاولة إبراز دور السياسة النقدية في الجزائر خاصة في فترة الانتقال من اقتصاد مخطط إلى اقتصاد السوق، ومعرفة مدى نجاعة الإجراءات المتخذة.
- ✓ التركيز على فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن (ميزان المدفوعات، التضخم...) وبالتالي تحقيق الاستقرار الاقتصادي.
- ✓ التعرف على أدوات و وسائل السياسة النقدية التي أدخلتها الجزائر لتحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي

- أسباب اختيار الموضوع:

- يعود اختيارنا لهذا الموضوع لعدة أسباب منها ما هو ذاتي و هو موضوعي فأما عن الأسباب الذاتية فتمثل في:
- ✓ الاهتمام بمواضيع الاقتصاد الكلي
- ✓ باعتبار الموضوع يتماشى مع التخصص

أما الأسباب الموضوعية

✓ النقص الشديد في مثل هذه الدراسات المتعلقة بالنقود والسياسة النقدية النظرية والتطبيقية وإسقاطها على واقع الحياة الاقتصادية في الجزائر.

✓ الرغبة في المساهمة في إثراء النقاشات الوطنية لتقديم الحلول للمشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري وتمويل التنمية، وكثرة المنتقدين لعلاقة الجزائر بصندوق النقد الدولي، وخاصة بعد تخفيض قيمة العملة الوطنية وانحيار القدرة الشرائية للفرد، والقول بأن هذا الأخير هو سبب مشاكلنا الاقتصادية والاجتماعية.

- الدراسات السابقة

لقد تناولت العديد من الدراسات موضوع السياسات النقدية والنقود، وتعد دراستنا حلقة تكمل سلسلة البحوث السابقة ولبنة جديدة تستند إليها البحوث اللاحقة ومن بين هذه الدراسات ما يلي:

✓ معيزي قويدر: فعالية السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي دراسة حالة الجزائر (1990-2006) أطروحة دكتوراه 2007-2008 من كلي العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر والتي تناولت الإطار النظري للسياسة النقدية والتوازن الاقتصادي من خلال الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت السياسة النقدية في الجزائر في تحقيق التوازن الاقتصادي خلال الفترة (1990-2006)

الهدف منها هو إبراز أهمية ومكانة السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر خلال فترة الدراسة إلى جانب إظهار الكيفية التي تؤثر بها السياسة النقدية على المتغيرات الاقتصادية ومن ثم التغيير في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للجزائر.

✓ بركان زهية: فعالية السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة دراسة حالة الجزائر أطروحة دكتوراه (2009-2010) من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من جامعة الجزائر والتي تناولت فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم من خلال الإشكالية التالية: كيف يمكن تفعيل السياسة النقدية لمكافحة التضخم في ظل العولمة؟

الهدف منها هو محاولة الوقوف على اثر التغيرات المالية العالمية والمصرفية على فعالية السياسة النقدية في مكافحة التضخم، من خلال إبراز تقييم مدى مواكبة الجزائر للمستجدات في إدارة السياسة النقدية النقدية لاسيما في ظل العولمة.

✓ مفتاح صالح: السياسات النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها وعلاقتها بالسياسات الأخرى ملتقى وطني (2006-2007) من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من جامعة بسكرة والتي تناولت السياسة النقدية والمعلومات اللازمة لوضعها من خلال الإشكالية التالية: ما هي العلاقة الموجودة بين السياسة النقدية وسياسة التوازن الاقتصادي؟

الهدف منه تحقيق الأهداف الاقتصادية العامة مثل محاربة التضخم وحماية العملة الوطنية و تحقيق معدل النمو الاقتصادي

✓ عياش قويدر- ابراهيمي عبد الله اثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية الحقيقية بين النظرية والتطبيق، ملتقى وطني (2007-2008) من كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير من جامعة الأغواط والتي تناولت اثر استقلالية البنك المركزي على أداء السياسة النقدية الحقيقية من خلال الإشكالية التالية: ما مدى استقلالية البنك المركزي في استعمال الأدوات الملائمة لأداء نقدي فعال؟

الهدف منه منح البنك المركزي الاستقلالية في تطبيق السياسة النقدية بهدف تطويرها

- محتوى الدراسة

ومن خلال معالجتنا لموضوع بحثنا يتم الإجابة على الأسئلة المطروحة مع اختبار صحة الفرضيات المقترحة، هذا ما جعلنا نخصص ثلاثة فصول لدراسة هذا الموضوع.

فتطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار النظري للسياسة النقدية في ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول تحليل السياسة النقدية وفعاليتها في تحقيق التوازن الاقتصادي عبر مدارس الفكر الاقتصادي وذلك من خلال التحليل الكلاسيكي والكينزي و التحليل النقدي، وفي المبحث الثاني عرضنا كل ما يتعلق بالسياسة النقدية من الناحية النظرية فبدأنا بتعريف السياسة النقدية ثم بعد ذلك أهداف السياسة النقدية التي تتضمن الأهداف الأولية والوسيطة والنهائية، وفي الأخير تطرقنا إلى أهم أدوات السياسة النقدية منها المباشرة وغير المباشرة، أما المبحث الثالث خصصناه لدراسة السياسة النقدية في الدول المتقدمة والدول النامية مع تبيان عوامل ضعف هذه السياسة ومن ثم التطرق الى شروط نجاحها في الدول النامية.

أما الفصل الثاني تطرقنا فيه إلى ماهية التوازن الاقتصادي العام وذلك في ثلاث مباحث، تناولنا في المبحث الأول نظرية التوازن الاقتصادي بين المدارس الفكرية الاقتصادية وإبراز جدوى هذه النظرية كوسيلة لا بديل عنها لإعداد السياسات العامة وذلك من خلال التوازن في الفكر الاقتصادي ثم بعد ذلك تطرقنا إلى أهمية التوازن الاقتصادي على المستوى الجزئي وفي الأخير يجدر بنا أن نتطرق إلى مفهوم التوازن واستعراض مختلف التعاريف التي حظي بها من طرف هؤلاء الاقتصاديين وفي المبحث الثاني قمنا بعرض أهمية نظرية التوازن الاقتصادي تطرقنا فيه إلى تحديد سير الاقتصاد لرسم السياسة الاقتصادية، أما المبحث الثالث حاولنا معرفة دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي وذلك باعتبار أن السياسة المالية مدعمة للسياسة النقدية..

وفي الفصل الثالث تطرقنا تطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي من خلال ثلاث مباحث، عرضنا في الأول تطور النظام المصرفي الجزائري وذلك بمعالجته وإصلاحاته، وفي المبحث الثاني عرضنا الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية ومع التطرق إلى أهم تطوراتها، وفي الأخير عرضنا مدى تحقيق أهداف السياسة النقدية من خلال دراسة علاقة التكامل المشترك (المتزامن) خلال الفترة 1990-2015.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية

مقدمة الفصل

تعتبر السياسة النقدية إحدى أهم مجالات السياسة الاقتصادية والتي تتخذ من المعطيات النقدية موضوعاً لها، وذلك لعلاقة النقود بالنشاط الاقتصادي ولما يشكله الاستقرار النقدي من مناخ ملائم لممارسة النشاط الاقتصادي. حيث أن السياسة النقدية لاقتصاد ما تعكس لنا الموقف النقدي لهذا الاقتصاد، كما تعبر عن مجموع الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين. وهو ما يهدفه البنك المركزي خلال ممارسته للرقابة على النقود. كما توضع السياسة النقدية من أجل تمكين السلطات النقدية من توجيه مسار الاقتصادي القومي الوجهة الكفيلة بتحقيق أهداف الخطة الاقتصادية وذلك من خلال ضمان حماية المعاملات النقدية ومنه تحديد أهداف النمو الاقتصادي سواء تعلق الأمر باستقطاب المدخرات أو بزيادة حجم الاستثمارات أو بتحديد الاستهلاك وكل هذه الإجراءات بحد ذاتها كفيلة بالتأثير على توزيع الدخل القومي و مستوى التوازن الاقتصادي.

المبحث الأول: السياسة النقدية في ظل مدارس الفكر الاقتصادي.

نظرا لأهمية السياسة النقدية و الدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية، هذا ما جعلها تتطور و تمر بعدة مراحل و عقبات حتى أصبحت على وضعها الحالي، و يهمننا هنا التعرف على المراحل التي مرت بها السياسة النقدية من خلال المدارس الفكرية المختلفة التي اهتمت بالسياسة النقدية و ذلك على النحو التالي:

المطلب الأول: السياسة النقدية في الفكر الكلاسيكي.

* الفرع الأول: السياسة النقدية والتحليل الكلاسيكي

يقوم التحليل الكلاسيكي، على كون النمو الاقتصادي يتم بصفة تلقائية دون تدخل الدولة في العملية الاقتصادية، ويقوم بتقسيم الاقتصاد إلى قطاعين حقيقي ونقدي يتم توازنهما الواحد بمعزل عن الآخر انطلاقاً من الفرضيات التالية:1

1)النقود عبارة عن متغير حيادي، لا يؤثر على ما يحدث في القطاع الحقيقي.

2)التوازن يتحقق دائماً عند مستوى الاستخدام التام لعوامل الإنتاج.

3)النقود لا تغير من التوازن في الاقتصاد و إنما تحدد مستوى الأسعار.

✓ أولاً: نظرية كمية النقود

حسب النظرية الكمية للنقود تتحدد قيمة النقود من خلال مستوى الذي تتكافأ فيه عرضها مع الطلب عليها بعين

الاعتبار لجميع الظروف المتصلة بها سوية، ففي حالة زيادة عرض النقود قياساً إلى حجم الطلب عليها ستخفص قيمتها

مما يعني زيادة مستوى الاسعار ، ويحدث العكس في الحالة العكسية. 2

1- مروان عطون، النظريات النقدية. دار البعث، الجزائر، 1989، ص.94.

2- إكن لونيس السياسة النقدية و دورها في ضبط عرض النقود في الجزائر خلال الفترة 2009-2000 مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية

جامعة الجزائر 2010-2011 ص 10 .

لهذا اعتبر الكلاسيك أن السياسة النقدية سياسة محايدة ولا تؤثر بأي صورة من الصور على مستوى التشغيل أو الإنتاج أو حتى الأجور الحقيقية و أسعار الفائدة، ويقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لإجراء المعاملات و يتضح من كل هذا أن الفكر الكلاسيكي يعكس المرحلة الأولى من المراحل الأساسية للنظرية النقدي، أين اهتم الاقتصاديون فقط بدراسة و تحليل العوامل التي تؤثر على المستوى العام للأسعار.1، ولقد صيغت هذه النظرية رياضياً على يد الاقتصادي الأمريكي " فيشر" في شكل معادلة عرفت باسم معادلة التبادل، ثم تلتها صياغات محدثة تبنتها مدرسة "كامبردج" من قبل ألفرد مارشال وبيجو .

1/ معادلة التبادل:

إن معادلة التبادل التي صاغها " فيشر" سنة 1911، تؤكد وجود علاقة تناسبية وطرديّة بين كمية النقود المعروضة و المستوى العام للأسعار، بحيث يكون مجموع قيم عمليات المبادلة مساوية للمبالغ التي دفعت في تسويتها. ويمكن توضيح هذه المعادلة رياضياً كما يلي 2 :

$$MV = PT.....(1)$$

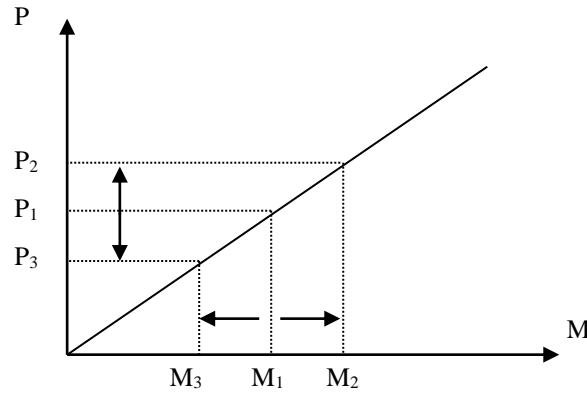
حيث :

M : كمية النقود المتداولة. V : سرعة دوران وحدة النقد.

P : مستوى العام للأسعار. T : حجم المبادلات.

ويمكن التعبير عن نظرية كمية النقود بيانياً كما في الشكل التالي :

الشكل رقم 1-1: العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار.



المصدر : ضياء مجيد الموسوي, اقتصاديات النقود والبنوك . مرجع سابق, ص. 82 .

دزيادة كمية النقود من M_1 إلى M_2 ترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_2 , وانخفاض كمية

النقود من M_1 إلى M_3 ترتب عليها انخفاض مماثل في المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_3 .

2/ صيغة كامبردج للأرصدة النقدية الحاضرة :

تختلف صيغة كامبردج في صورتها النيوكلاسيكية عن صيغة فيشر في صورتها الكلاسيكية, في أن الأولى تركز على أهمية النقود كمستودع القيمة بدلاً من تركيزها على النقود كوسيلة مبادلة, إذ أن تحليل اقتصاديو مدرسة كامبردج من أمثال ألفرد مارشال وبيجو يتركز على العوامل التي تحدد طلب الأفراد على النقود للاحتفاظ بها على شكل أرصدة نقدية عاطلة (أي أرصدة نقدية سائلة لتمويل النفقات الاستهلاكية الجارية أو الحصول على أصول مالية), وهذا ما يطلق عليه مارشال بالتمويل النقدي, ويمكن التعبير على هذه الصيغة في شكل دالة للطلب على النقد كالتالي 1 :

1-محمد الشريف إلمان ، محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي - نظريات نماذج التوازن واللاتوازن - منشورات بني

$$M_d = KPY$$

حيث : K : مقلوب سرعة تداول النقد Y : الدخل الحقيقي

Md : الطلب على النقد P : متوسط الأسعار

ويمكن كتابة المعادلة (3) كما يلي:

$$P = MV / \dots\dots\dots(2)$$

وتشير المعادلة (2) انه كلما زادت نسبة احتفاظ الأفراد والمؤسسات بالأرصدة النقدية السائلة كلما انخفض الإنفاق وبالتالي انخفاض الأسعار والعكس صحيح, وعليه فمعادلة كامبردج تعطي أهمية كبيرة للتغيرات الحاصلة في الأرصدة النقدية من حيث كونها المحدد الرئيسي للتغيرات في الأسعار.

وإذا ما كان الطلب على النقد M_d متغيراً داخلياً في النموذج الكلاسيكي وتمثله المعادلة (2)، فإن عرضه يعتبر متغير

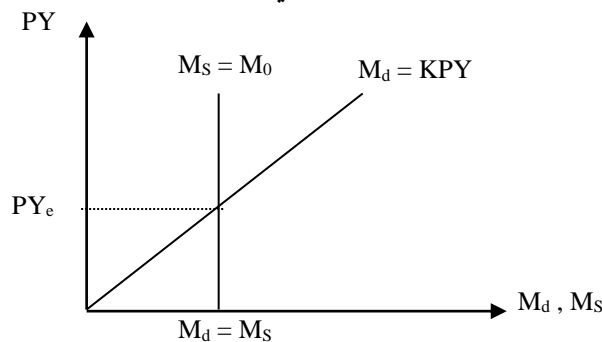
خارجياً تحدده السلطات النقدية, وذلك بشكل مستقل عن المتغيرات الاقتصادية حيث : $M_s = M_0$

والتوازن النقدي يتم عندما يتساوى عرض النقد M_s بالطلب عليه M_d :

$$M_s = M_d \Rightarrow M_0 = KPeY$$

حيث (Pe) يعبر عن مستوى الأسعار العام التوازني. ويمكن تمثيل ذلك بيانياً كما يلي :

الشكل رقم 1-2 : توازن سوق النقد في التحليل الكلاسيكي



المصدر : محمد الشريف إلمان, محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي - نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن - مرجع

سابق, ص. 133 .

* الفرع الثاني: التوازن الكلي والسياسة النقدية في التحليل الكلاسيكي

1/ التوازن الكلي الكلاسيكي:

يستند النموذج الكلاسيكي إلى افتراضات أساسية هي 1 أن كل الأسواق (أسواق السلع والعمل) تسودها المنافسة الكاملة حيث تسعى إلى تعظيم أرباحها الكلية قانون ساي للأسواق مضمونه أن " كل عرض يخلق الطلب عليه "، فكل فرد يقوم بإنتاج سلعة يعرضها ليتمكن من شراء السلع الأخرين، فالعرض إذ يمثل القوة الشرائية لطلب سلع الأخرين، وطالما كل عرض يخلق طلبه فهذا يعني حدوث التوازن عند مستوى التوظيف الكامل.

1/ سوق العمل : يتحدد في سوق العمل كل من مستوى الاستخدام (N_e) ومعدل الأجر الحقيقي $(w/p)_e$ ، عند التقاء منحنى عرض العمل مع منحنى الطلب عليه، حيث أن دالة الطلب على العمل (N_d) هي دالة عكسية في الأجر الحقيقي $(N_d = f(w/p)$ ، ودالة عرض العمل هي دالة طردية في الأجر الحقيقي $(N_s = f(w/p)$ ، وبالتحديد مستوى الاستخدام (N_e) في سوق العمل يتحدد مقدار الإنتاج (Y_e) ، حيث أن الإنتاج هو دالة طردية للعمل المستخدم في الأجل القصير وهذا باعتبار أن العمل هو العنصر المتغير الوحيد في عناصر الإنتاج في التحليل الكلاسيكي 2.

ب/ سوق السلع والخدمات : حسب قانون ساي، كل إنتاج معروض في السوق يجب عليه الطلب،

وبالتالي فالطلب على الإنتاج (Y_e) يعتمد على حجم الدخل حيث: $Y = C + S$

حيث: (Y) الدخل، (C) الاستهلاك، (S) الادخار.

بما أن الادخار عند الكلاسيك هو سلوك اقتصادي رشيد، وشكل من أشكال الإنفاق ويمول تلقائياً الإنفاق الاستثماري، وهو دالة طردية لسعر الفائدة $S = f(i)$ ، وأن الاستثمار ضرورة لا بد منها لتحقيق النمو الاقتصادي، وهو

1- ناقة أحمد أبو الفتوح، "نظرية النقود والبنوك والأسواق المالية - مدخل حديث للنظرية النقدية والأسواق المالية"- . مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية،

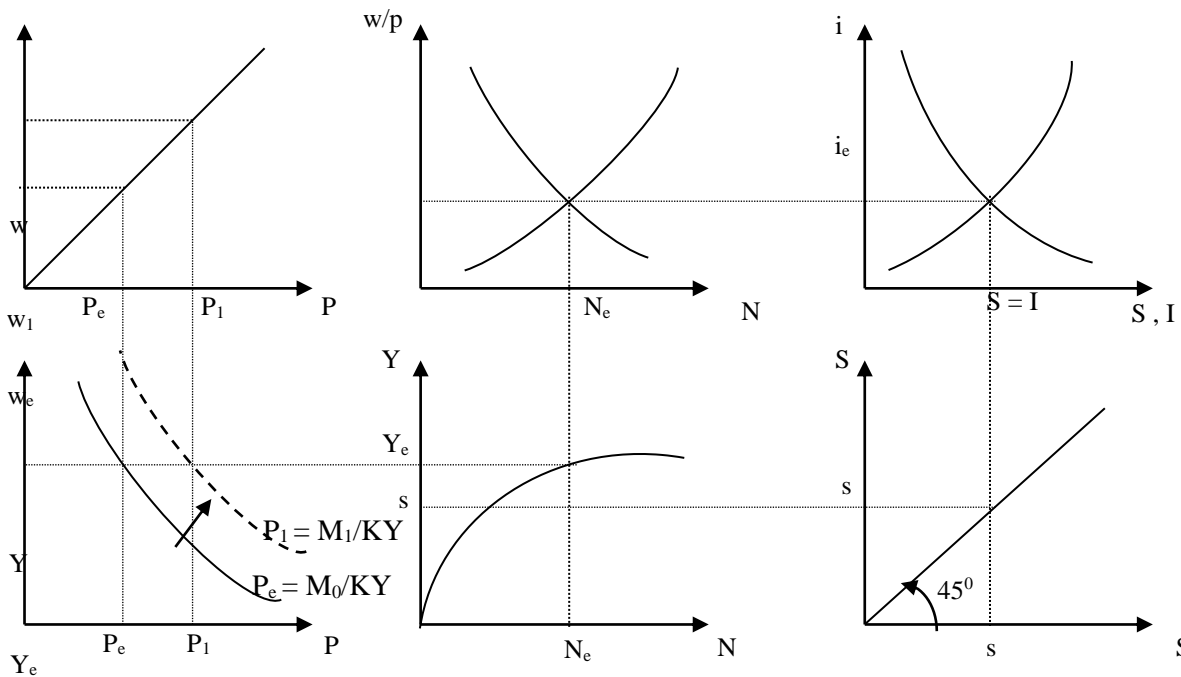
2- ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي"- . ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص.95.

دالة عكسية لسعر الفائدة $I = f(i)$, فإن $(I = S)$ وبهذا يتحقق التوازن في سوق السلع والخدمات ويتحدد سعر الفائدة (i_e) , حيث عندها يتساوى الادخار مع الاستثمار ويتحدد توزيع الدخل بين الادخار والاستهلاك المعروف كباقي.

ج/ سوق النقود : في هذا السوق يتم تحديد سعر الإنتاج ، ومعرفة السعر (P_e) التوازني يصبح بالإمكان معرفة معدل الأجر النقدي (W_e) طالما حدد الأجر الحقيقي في سوق العمل, (شكل 3), جزء (3) ويمكن تمثيل التوازن الكلي بيانيا في الشكل التالي :

الشكل رقم 1-3 : التوازن الكلي وأثر السياسة النقدية التوسعية في النموذج الكلاسيكي.

جزء (5) : سوق السلع والخدمات جزء (1) : سوق العمل جزء (4) : تحديد الأجر النقدي



جزء (3) : سوق النقد

جزء (2) : تحديد الإنتاج الكلي

المصدر : محمد الشريف إلمان, محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي - نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن - ، مرجع

سابق, ص. 138.

2/ أثر السياسة النقدية في النموذج الكلاسيكي 1 :

إذا افترضنا أن عرض النقود قد زاد بمقدار (ΔM) , وانتقل من M_0 على M_1 شكل (3), جزء (3), ومع ثبات حجم الإنتاج الكلي عند مستوى العمالة الكاملة فان المتغيرات الوحيدة التي تتغير إثر تغير كمية النقود هي المتغيرات الاسمية, المستوى العام للأسعار , ومعدل الأجر الاسمي (النقدي) , حيث يرتفع المستوى العام للأسعار من P_1 إلى P_e وتكون هذه الزيادة بنفس نسبة الزيادة التي حدثت في M , أما بالنسبة لمعدل الأجر الاسمي فيكون تغيره بنفس النسبة التي يتغير بها المستوى العام للأسعار , طالما أن الأجر الحقيقي لم يتغير لأنه يساوي الإنتاجية الحدية للعمل, وبهذا يرتفع W_1 إلى W_e (شكل (3) , جزء (4)).

وخلاصة القول أن النقود والسياسة النقدية لا تؤثر على مستوى الإنتاج والتوظيف والدخل وسعر الفائدة, فالتغيير في الكتلة النقدية يسمح فقط بتحقيق الاستقرار النقدي دون التأثير على الجانب الحقيقي للنشاط الاقتصادي, إذ يقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ المعاملات وبذلك تصبح السلطات النقدية قادرة على التحكم في مستوى العام للأسعار من خلال سيطرتها على كمية النقود.2.

المطلب الثاني: السياسة النقدية في الفكر الكينزي.

إن استمرار الأزمة الاقتصادية 1929 لعدة سنوات وعجز التحليل الكلاسيكي عن إيجاد الحلول المناسبة للخروج من هذه الأزمة, نتج عنه زيادة الاهتمام بدراسة سلوك النقود وأثرها على مجمل النشاط الاقتصادي, وأدى هذا إلى ظهور أفكار جديدة للاقتصادي الإنجليزي جون مينارد كينز3 (1883 – 1946) في كتابه " النظرية العامة للاستخدام والفائدة والنقود " سنة 1936, كما قام كينز بتقديم الحلول لأزمة الكساد العالمي وأحدث بذلك ثورة على التحليل الكلاسيكي.

-التحليل يكون في الأجل القصير وبالتالي يؤخذ بعين الاعتبار تغيرات سعر الفائدة.

1 - ضياء مجيد الموسوي ، نفس المرجع ص 97

2 - إكن لويس "السياسة النقدية و دورها في ضبط عرض النقود" ,ص 21

3 - عبد المنعم السيد العلي، "اقتصاديات المصارف والنقود الاكاديمية" النشر، ط1، الاردن، 1999ص 239.

-يرفض كينز فكرة حيادية النقود ويعتبره نشيطاً ويؤثر على الحركة الاقتصادية وبالتالي فالتحليل الاقتصادي لا يمكن أن يتم على أساس التفرقة بين القطاعين النقدي والحقيقي.

-يؤمن كينز بإمكانية حدوث بطالة واستمرارها لفترة طويلة, ويؤمن بضرورة تدخل الدولة لمعالجة الاختلالات التي تحدث في الاقتصاد وذلك باتباع السياسة المالية.

-المنافسة ليست كاملة لان الطالبين والعارضين لا يصلون إلى السوق بنفس الإمكانيات وفي نفس الظروف.

* الفرع الأول : الطلب الكلي الفعال عند كينز

يرى كينز بأن العامل الأساسي الذي يحدد حجم الإنتاج وحجم التشغيل ومن ثم حجم الدخل القومي هو مقدار الطلب الكلي الفعال الذي يتكون من عنصرين هما : الطلب على الاستهلاك, والطلب على الاستثمار1.

1/ الاستهلاك : هو مجموع ما ينفقه كافة أفراد المجتمع من النقود على شراء السلع والخدمات الاستهلاكية لتأمين حاجياتهم خلال فترة زمنية معينة, وعلى الرغم من أن الاستهلاك يتوقف على عوامل كثيرة منها الدخل الوطني, معدلات الفائدة, مستوى الأسعار, معدلات الضرائب وغيرها, إلا أن الدخل الوطني يعتبر المحدد الرئيسي للاستهلاك ويزيد بنسبة

أقل كلما زاد الدخل وتأخذ دالة الاستهلاك الشكل التالي: $C = a + bY$

حيث : C الاستهلاك. a: الاستهلاك التلقائي (الذاتي)

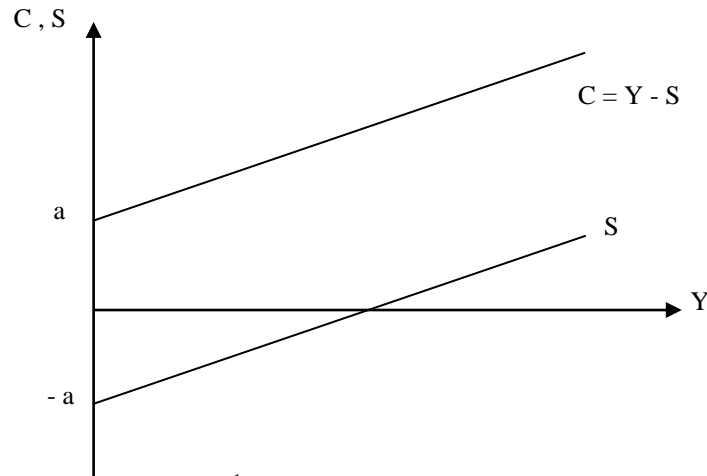
b: الميل الحدي للاستهلاك y: الدخل الوطني.

ويمكن تمثيل دالة الاستهلاك بيانياً كالتالي:

1- ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية". دار زهران، ط1، عمان، 1999، ص.272.

2- عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص.55.

الشكل رقم 1-4 : منحى الاستهلاك



المصدر: محمد الشريف إلمان, محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي - نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن - ، مرجع سابق, ص. 167.

2/ الاستثمار: هو تيار من الإنفاق الجديد على السلع الرأسمالية الثابتة مثل المصانع والآلات وكذلك الإضافات للمخزون مثل المواد الأولية أو السلع الوسيطة أو النهائية خلال فترة زمنية معينة¹, ويتحدد الاستثمار بعاملين هما : سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال.

أ/ الكفاية الحدية لرأس المال : تعبر الكفاية الحدية لرأس المال حسب كينز عن معدل سعر الخصم الذي يجعل القيمة الحالية للغلات السنوية المتوقعة من الاستثمار في أصل من الأصول مساوية لتكلفة إحلال هذا الأصل.

ب/ سعر الفائدة : طبقاً لمفهوم كينز فإن سعر الفائدة هو الأداة التي تستخدمها السلطات النقدية للتأثير على تفضيل السيولة, فكلما كانت الرغبة في السيولة أو التفضيل النقدي للأفراد قوياً كلما كانت الفائدة التي يجب أن تدفع كي تغري الأفراد على التنازل عن النقود التي يحتفظون بها كبيرة والعكس إذا انخفض تفضيل الأفراد للاحتفاظ بالنقود, وقد حذر كينز من ارتفاع سعر الفائدة بمقدار كبير مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار, وبوجه آخر يمكن القول أن كينز اعتقد أن انخفاض

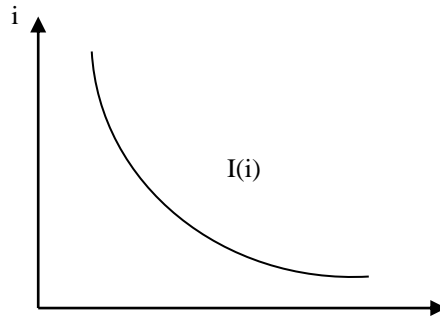
1- مصطفى سلمان وآخرون, مبادئ الاقتصاد الكلي. دار المسيرة للنشر والتوزيع, الأردن, 2000, ص. 115.

2- صخري عمر , التحليل الاقتصادي الكلي. ديوان المطبوعات الجامعية, الجزائر, 1994 ص 175

سعر الفائدة يؤدي إلى تشجيع الاستثمار, حيث انخفاض معدل الفائدة يؤدي إلى ارتفاع عائد الاستثمار مما يترتب عليه ارتفاع حجم الاستثمار والعكس صحيح؛ ويمكن تمثيل ذلك بالعلاقة التالية :

$$I = f(i)$$

الشكل رقم 01-05: منحنى الاستثمار

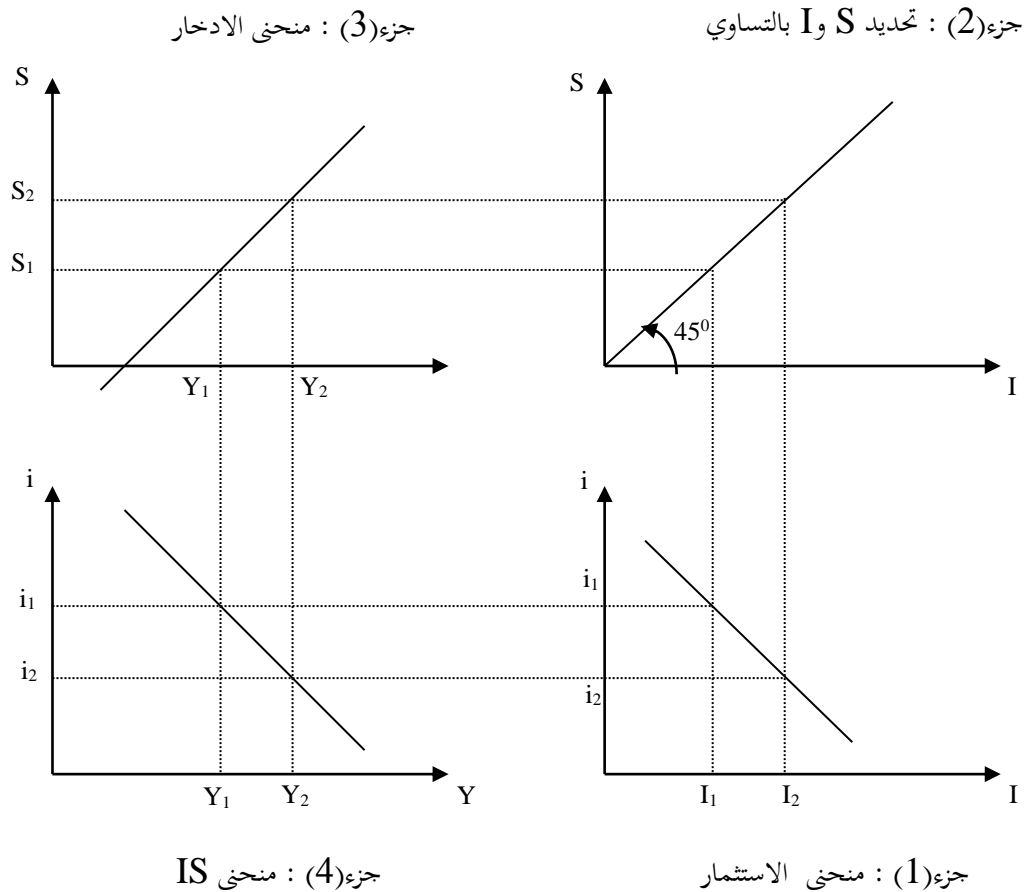


3/ توازن سوق السلع والخدمات واشتقاق منحنى (IS):

إن شرط التوازن في السوق السلعي (أو سوق الإنتاج) هو تساوي الادخار مع الاستثمار أي: $I(i) = S(y)$, وهذا ما جاء به أحد أنصار المدرسة الكينزية الجديدة هانس عام 1949 لتوضيح العلاقة المتبادلة بين الدخل وسعر الفائدة وذلك من خلال منحنى (IS), وهو يمثل جميع التوليفات من مستويات الدخل ومعدلات الفائدة والتي يتحقق عندها التساوي بين الادخار والاستثمار¹؛ ويمكن الحصول عليه بيانياً كما يلي الشكل رقم (05): اشتقاق منحنى (IS)

1- محمد الشريف إلمان، "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي - نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن" - مرجع سابق، ص. 223.

الشكل رقم 01-06: اشتقاق منحنى " IS "



المصدر: ناظم محمد نوري الشمري ، مرجع سابق ، ص. 309.

✳️ الفرع الثاني : عرض النقود والطلب عليها في التحليل الكينزي

1/ عرض النقود : يقصد بكمية النقد المتداولة في الاقتصاد وهي تمثل وسائل الدفع المتاحة في المجتمع الاقتصادي

وتلقى قبولاً عاماً من كافة أفرادها، وتتكون من النقد القانوني أو الائتماني الذي يصدره البنك المركزي (الأوراق النقدية

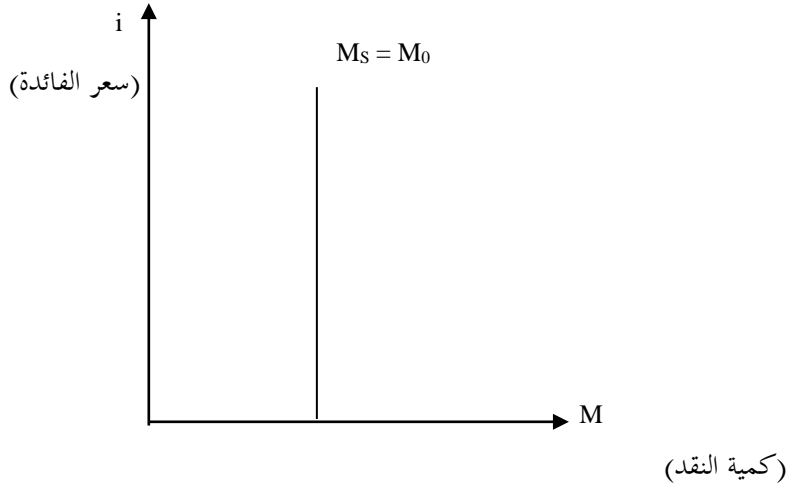
والقطع الجزئية) والنقد الكتابي أو نقد الودائع الذي تصدره البنوك التجارية1

1- محمد الشريف إلمان، "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي - نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن" - مرجع سابق، ص. 231.

ويعتبر عرض النقود حسب التحليل الكينزي متغيراً خارجياً مستقلاً يتم تحديده من طرف السلطات النقدية، صيغته

$$M_0 = M_s \text{ وشكله كالتالي :}$$

الشكل رقم 01-07 : عرض النقود في التحليل الكينزي



المصدر: عمر صحري، مرجع سابق، ص 211.

2/ **الطلب على النقود** : يقسم كينز الطلب على النقود إلى قسمين الأول يرتبط بتحقيق دافع المعاملات وهذا الجزء

من الطلب يخضع إلى حجم الكلي للمعاملات النقدية ومتوسط الفترة الزمنية مابين المدفوعات أما القسم الثاني فيتكون من

الطلب على النقد باعتباره شكلا من الأشكال الاحتفاظ بالثروة، وفي هذا الإطار يذكر كينز في النظرية العامة ثلاثة

دوافع للاحتفاظ بالنقد وهي : المعاملات والاحتياط والمضاربة.¹

1/ **دافع المعاملات** : يتمثل في احتفاظ الأفراد بجزء من نقودهم في شكل سائل أو أصول مرتفعة السيولة لمواجهة

الحاجيات اليومية وبالنسبة للمشروعات لمواجهة نفقات الإنتاج الجارية ك شراء المواد الأولية وتسديد الأجور، وتنشأ الحاجة

إلى الاحتفاظ بالنقود على شكل أرصدة نقدية سائلة عن سبب وجود فترة فاصلة بين استلام الدخل وعمليات إنفاقه،

والطلب على النقود بدافع المعاملات دالة طردية في الدخل صيغتها: $MT = LT(y)$

¹ جون مينارد كينز ، النظرية العامة ، ترجمة نهاد رضا، بيروت، منشورات الدار مكتبة الحياة لم تذكر سنة النشر ص 229

ب/ دافع الاحتياط 1: يعني أن النقود تطلب لغرض مواجهة الطوارئ كالمرض والبطالة بالنسبة للأفراد ولمواجهة التغيرات

في برامج المشتريات بالنسبة للمشروعات, وهذا الطلب هو أيضاً دالة طردية في الدخل أي: $M_p = L_p(y)$

وعليه يكون الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط والذي يشكل الجزء الأكبر من مجموع الطلب على الأرصدة

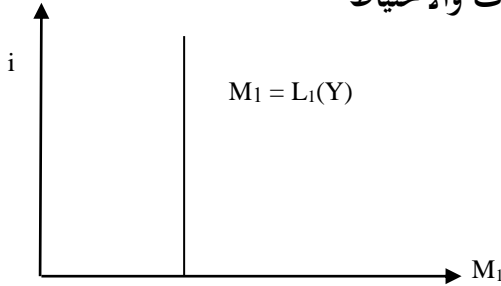
النقدية دالة متزايدة في الدخل صيغتها: $M_1 = L_1(y)$

حيث: $M_p + M_T = M_1$ وهي تمثل الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط. واعتبر كينز أن الطلب

على النقد بدافع المعاملات والاحتياط كلاهما للمعاملات العاجلة والآجلة ولا يتعلقان بأسعار الفائدة, أي أن هذا الطلب

عديم المرونة بالنسبة لتغيرات أسعار الفائدة حسب الشكل التالي :

الشكل رقم 01-08: الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط



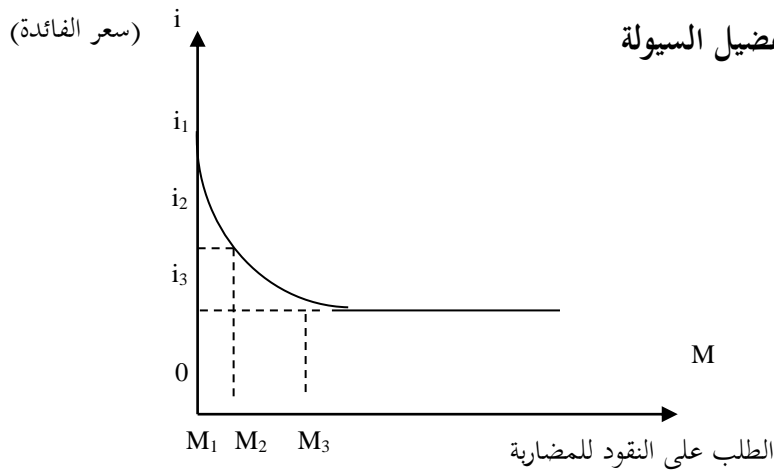
المصدر: مصطفى رشيد شيحة , مرجع سابق, ص. 297.

ج/ دافع المضاربة : هذا الطلب أغفلته النظرية الكلاسيكية لاعتبارها أن المستهلك يتميز بالرشادة الاقتصادية ولا يعقل

أن يجمد جزء من نقوده دون أن يستفيد من أسعار الفائدة, بينما كينز يعتبر أول من تطرق إلى هذا الدافع باعتبار النقود

مخزناً للقيمة بحيث يجمد النقد ويكتنز ويعطل عن الاستثمار والإنفاق على أمل تحقيق أرباح كبيرة عن طريق الاستفادة من

التغيرات المتوقعة في أسعار الأوراق المالية.



المصدر: مروان عطون، مرجع سابق، ص 141

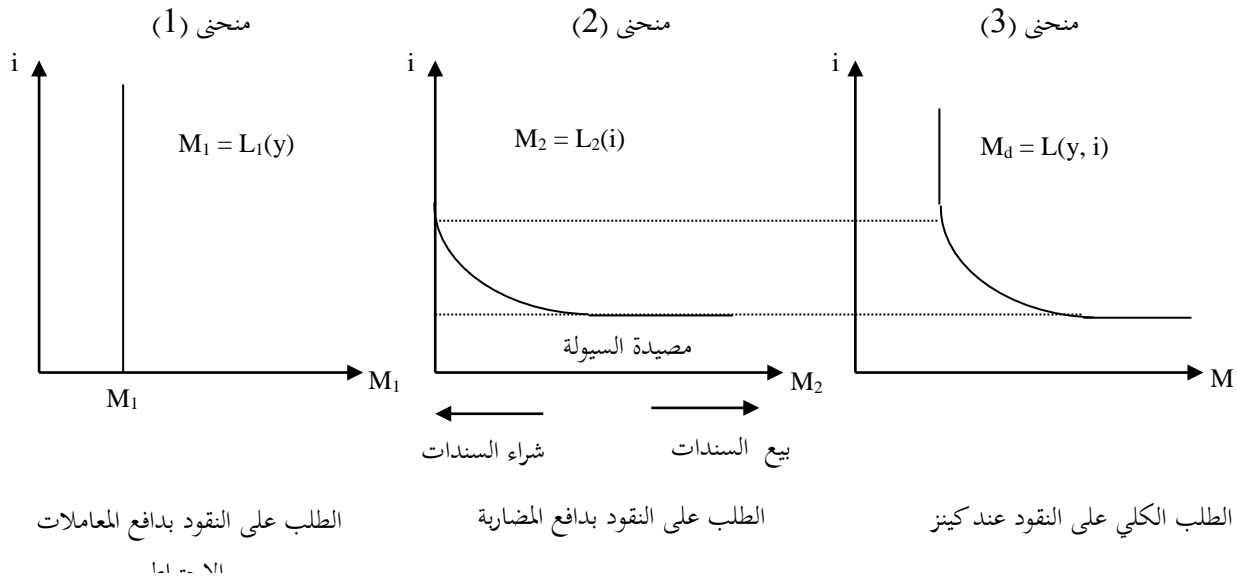
فلو أرادت السلطات النقدية اتباع سياسة نقدية معينة لانعاش الاقتصاد القومي عن طريق زيادة الاستثمار فزادت في عرض النقود، فإن مصير هذه السياسة في التأثير على سعر الفائدة المنخفض هو الفشل لأن الافراد يطلبون كل زيادة في كمية النقود للاحتفاظ بها في صورة سائلة، وهو ما يعبر عنه بالقول " السقوط في مصيدة السيولة 1

* **الطلب الكلي على النقود عند كينز** : يشمل الطلب الكلي على النقود عند كينز على الطلب على النقود بدافع المضاربة وبدافع المعاملات والاحتياط وعليه يمكن الحصول على دالة الطلب الكلي بجمع دالتي الطلب على النقود بدافع المعاملات والاحتياط ودالة الطلب على النقود بدافع المضاربة ويطلق عليها دالة التفضيل النقدي وصيغتها : $Md =$

$$L(Y, i) = L1(Y) + L2(i)$$

1 سهير محمود معتوق، الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي. الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 1988، ص.104

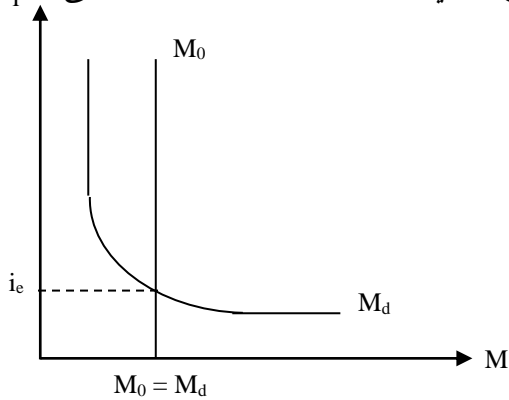
الشكل رقم 01-10 : الطلب الكلي على النقود عند كينز.



المصدر : نفس المرجع، ص. 107 .

3/ توازن سوق النقد واشتقاق منحنى " LM " :

يتم التوازن النقدي عندما يتساوى الطلب على النقود بعرضه أي أن : $MS = M_d$, بمعنى : $M_0 = M_1$



, ويمكن التعبير عن هذا بالشكل التالي : $L_1(Y) + L_2(i)$

الشكل رقم 01-11: التوازن في سوق النقود

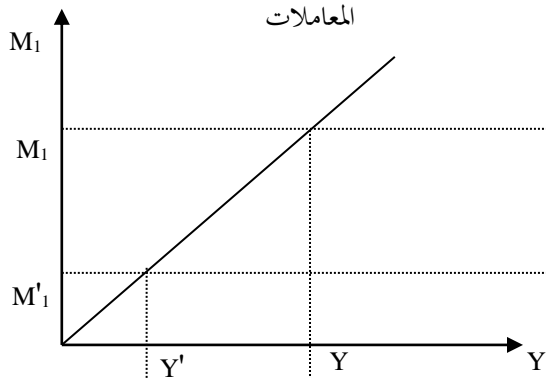
المصدر: ضياء محيد الموسوي , النظرية الاقتصادية - التحليل الاقتصادي الكلي - مرجع سابق، ص. 269.

هذا التوازن في سوق النقود يعبر عنه بمنحنى " LM " والذي وضعه العالم هيكس سنة 1937 وهو عبارة عن التوليفات

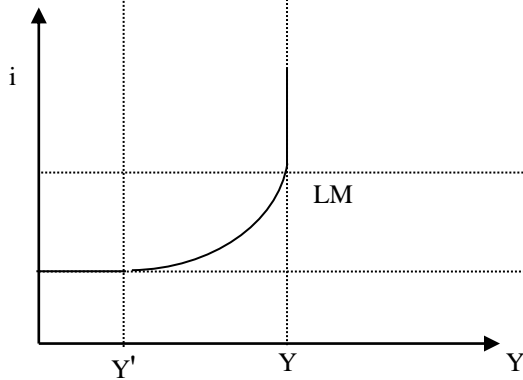
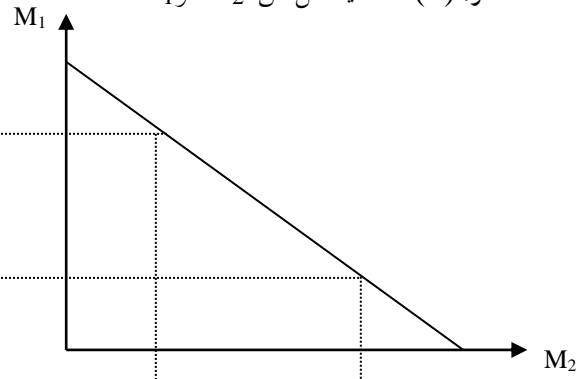
من سعر الفائدة (i) والدخل (Y) والتي يتساوى عندها عرض النقود مع الطلب عليها, ويكون اشتقاقه بيانياً كما يلي :

الشكل رقم 01-12: اشتقاق منحنى " LM "

جزء (3) : منحنى الطلب على النقود بدافع



جزء (2) : تحديد كل من M_1 و M_2



جزء (4) : منحنى " LM "

جزء (1) : منحنى الطلب على النقود بدافع المضاربة

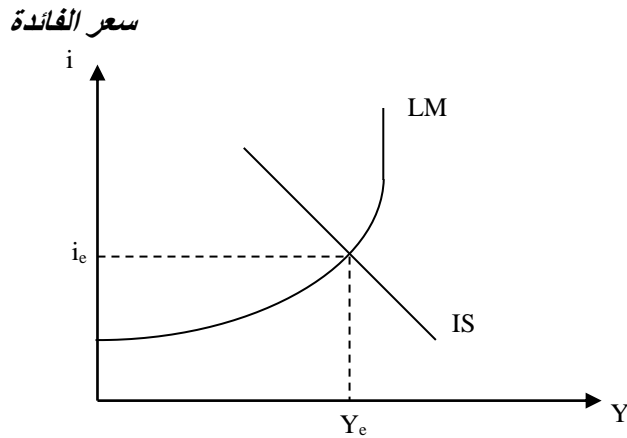
المصدر : عمر صخري , مرجع سابق , ص. 242.

يتحدد حجم النقد المطلوب للمضاربة عند مستوى معين من سعر الفائدة في الجزء (1) من الشكل البياني (12), فإن ما تبقى من عرض النقود سيذهب إلى المعاملات والاحتياط كما هو موضح في الجزء (2). وإذا ما تم تحديد حجم الطلب على النقود لأجل المعاملات والاحتياط يتحدد الدخل الوطني المناظر لذلك الحجم من النقد كما هو موضح في الجزء (3), وبالتالي يتعين لدينا مستوى من الدخل وسعر الفائدة يحددان نقطة التوازن ما بين العرض والطلب على النقد (شكل 12), جزء (4), وهكذا نحصل على نقاط توازن أخرى عند مستويات جديدة من الدخل ومعدل الفائدة تشكل هذه النقاط ما يسمى منحنى التوازن النقدي LM.

* الفرع الثالث : فعالية السياسة النقدية في التحليل الكينزي وفقاً لنموذج " IS - LM "

1/ نموذج " IS - LM " : إن نظرية كينز كانت تدور في حلقة مفرغة, بحيث لتحديد سعر الفائدة يجب معرفة مستوى الدخل, ولتحديد مستوى الدخل لا بد من معرفة حجم الاستثمار الذي يعتمد بدوره على سعر الفائدة, ولتجاوز هذه القصور نلجأ إلى استخدام نموذج " IS - LM " الذي يوضح التوازن العام ويسمح بتبيان أهمية السياسة النقدية والمالية, ويطلق على هذا النوع من تحليل التوازن العام بتحليل " هيكس - هانس " أو النظرية الكينزية الجديدة.1 إن ما فعلته النظرية الكينزية الجديدة هو محاولة تحديد المستوى التوازني لكل من الدخل وسعر الفائدة في آن واحد عن طريق ربطها بدالتي الاستثمار والادخار ويعكسهما منحنى IS, ودالتي الطلب النقدي والعرض النقدي ويعكسهما منحنى LM وجمع هذين المنحنيين في شكل واحد يمكن تحديد الدخل وسعر الفائدة تحديداً آنياً في مستوى التوازن2,

والشكل 01-13: يبين التوازن الآني بين سوق السلع والخدمات (منحنى IS) وسوق النقد (منحنى LM)



Source : David Begg , et al , Macroéconomie P .Edition International,

1-ويطلق عليها "النظرية الحديثة للفائدة"، وتأخذ بالاعتبار العوامل المحددة لكل من سعر الفائدة ومستوى الدخل في آن واحد، وقد كان الاقتصادي الإنجليزي هيكس أول من حاول ذلك في مقاله نشره عام 1937 تحت عنوان "السيد كينز والكلاسيك"، بحيث أعاد النظر في كل من النظرية الكلاسيكية و نظرية كينز في الفائدة.

2- عبد المنعم السيد علي، مرجع سابق، ص. 351. 352

2/ أثر السياسة النقدية على انتقال منحنى LM: قبل التعرض لدراسة أثر السياسة النقدية على التوازن الآني لسوقي

السلع والخدمات والنقد معاً يجب أولاً التعرف على مرونة كل من IS و LM

مرونة منحنى IS : إن دالة الادخار تؤثر على مرونة منحنى IS غير أن تأثير الاستثمار في الدخل الوطني أكبر بكثير من تأثير الادخار في الدخل الوطني, لذا فإن المحدد الأساسي لمرونة منحنى IS هو استجابة الاستثمار لمعدل الفائدة وعليه فإن شكل منحنى IS يتبع شكل منحنى الاستثمار.

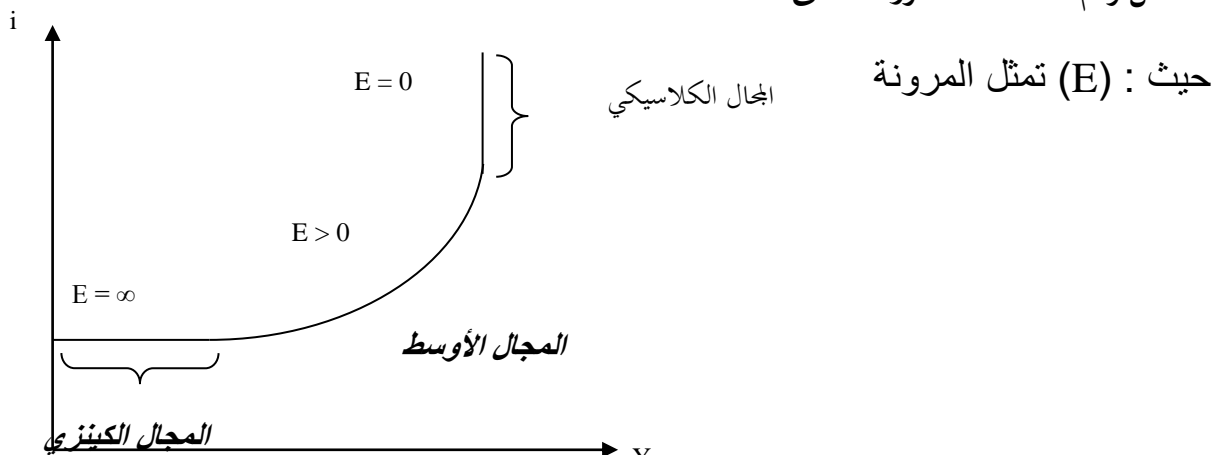
مرونة منحنى LM : تختلف مرونة منحنى LM باختلاف مجال المنحنى ويمكن استخراج ثلاثة مجالات حسب الشكل (14)

أ/ المجال الكينزي : وعنده يكون المنحنى أفقي وفيه يكون LM تام المرونة لسعر الفائدة وهو يمثل مصيدة السيولة الكينزية وهذا ما يشجع الأفراد على الاحتفاظ بالنقود بدلاً من السندات ويؤول الطلب على النقود للمضاربة إلى ما لا نهاية عند هذا الحد الأدنى للفائدة.

ب/ المجال الكلاسيكي : وعنده يكون المنحنى خطاً عمودياً وتؤول مرونة المنحنى بالنسبة للفائدة إلى الصفر و ينعدم بذلك الطلب على النقود لأجل المضاربة, وبالتالي تستخدم كل النقود بدافع المبادلات والاحتياط.

ج/ المجال الأوسط : وهو ما تبقى من المنحنى وبالتالي فمنحنى LM يظهر مرونة موجبة كما يتميز هذا المجال بوجود الطلب على النقود لأجل المبادلات والاحتياط والمضاربة والشكل التالي يوضح ذلك

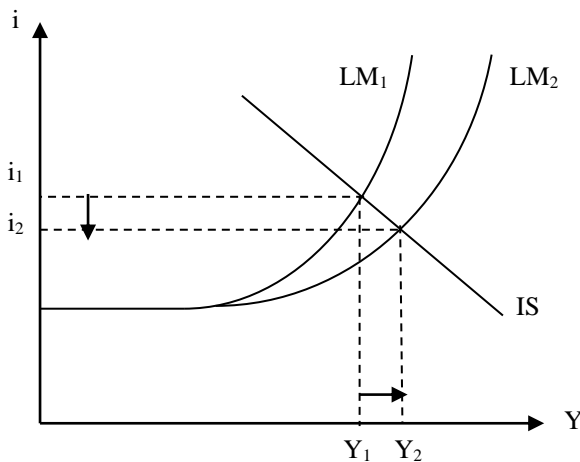
الشكل رقم 01-14 : مرونة منحنى LM



المصدر : عمر صخري, مرجع سابق, ص. 262.

وتؤثر السياسة النقدية على انتقال منحنى LM من خلال التأثير على العرض النقدي فعندما تعتمد السلطات النقدية إلى إتباع سياسة نقدية توسعية, يزداد العرض النقدي مما يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى اليمين فينخفض معدل الفائدة وهذا ما يشجع الاستثمار ومنه يزداد الدخل الحقيقي (وجوب ارتباط بين السوقين الحقيقي والنقدي), (الشكل (15)).

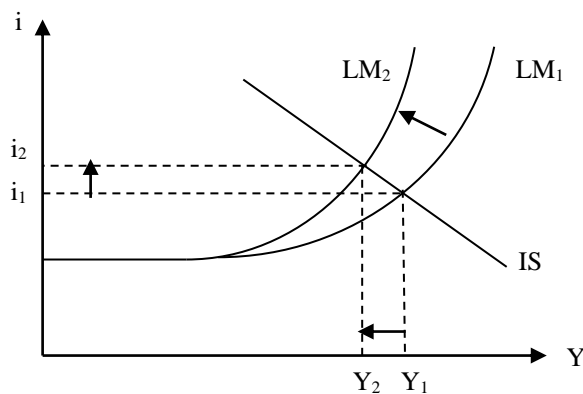
الشكل رقم 01-15: انتقال منحنى LM إلى اليمين



Source: Eugene A- Diulio , Macroéconomie. Op.cit, p.113.

أما في حالة نقص العرض النقدي (سياسة نقدية تقييدية) فإن منحنى LM ينتقل إلى اليسار, فترتفع سعر الفائدة مما يؤدي إلى تخفيض الاستثمار وبالتالي انخفاض الدخل , (الشكل (16)).

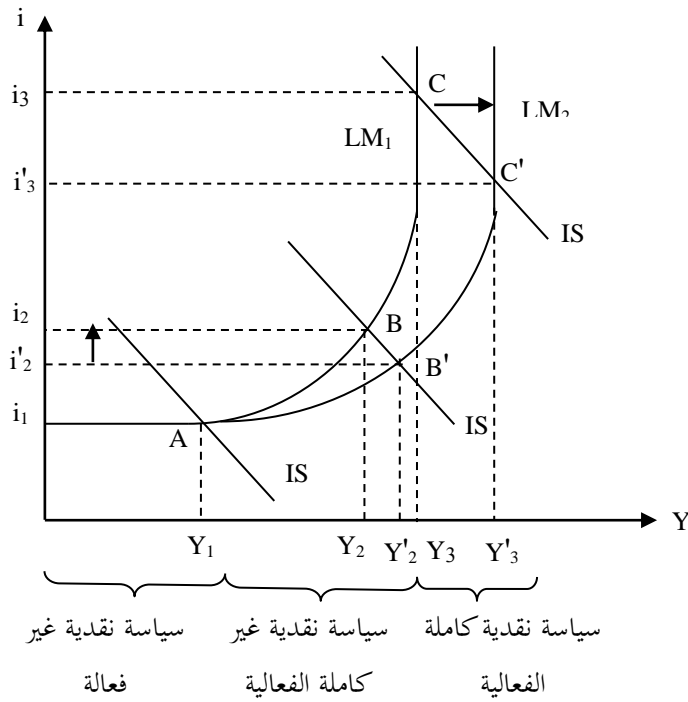
الشكل رقم 01-16: انتقال منحنى LM إلى اليسار



المصدر: من استنتاج الطلبة بناءً على الشكل (15).

3/ فعالية السياسة النقدية وفقاً لنموذج " IS - LM " : تعتمد السياسة النقدية إلى التأثير في العرض النقدي إما بطريق مباشر عن طريق التحكم في الإصدار النقدي الجديد وإما بطريق غير مباشر عن طريق التأثير في حجم النقود وفرض الائتمان التي يخلقها الجهاز المصرفي من خلال عمليات السوق المفتوحة وسعر الخصم ونسبة الاحتياطي النقدي القانوني, وتكون السياسة النقدية توسعية أو انكماشية وهي في الحالتين تمارس أثرها من خلال انتقال منحنى LM إلى ناحية اليمين أو اليسار, كما رأينا سابقاً .

ففي حالة انكماش تتبع الحكومة سياسة نقدية توسعية, تتوقف فعاليتها على المنطقة التي يتقاطع فيها منحنى IS مع LM وهي ثلاثة, كما يوضحها الشكل (17).



المصدر : عبد النعيم مبارك، نعمة الله نجيب، محمود يونس، مرجع سابق، ص. 365 .

فالساسة النقدية في الفكر الكينزي يمكنها أن تؤثر في النشاط الاقتصادي من خلال مستوى سعر الفائدة الذي يؤثر على مستويات الاستثمار وكذلك على حجم التشغيل والإنتاج والدخل القومي, إلا أن التحليل الكينزي يفضل انتهاز السياسة المالية التي يرى أن أدواتها أكثر فعالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة ومنها تحقيق الاستقرار الاقتصادي, كما

يقترح سياسة نقدية مصاحبة فقط لتخفيف من حده التقلبات الاقتصادية عن طريق الإبقاء على مستويات الأنفاق الكلي اللازمة لتحقيق أكبر قدر من التشغيل وبأقل ارتفاع ممكن في الأسعار¹.

وخلاصة القول حسب كينز يمكن التعرف على دور السياسة النقدية من خلال مرونة تفضيل السيولة بالنسبة سعر الفائدة أي أن تغير الكمية المعروضة يكون أكثر تأثيراً من سعر الفائدة وبالتالي في الاستثمار والتشغيل طالما كان الطلب على النقود أقل مرونة وحساسية بالنسبة إلى التغيرات في سعر الفائدة وبالعكس.

➤ المطلب الثالث : السياسة النقدية والتحليل النقدي.

ويرى فريدمان في تحليله النقدي أن النظرية الكمية هي نظرية الطلب على النقود قبل أن تكون للدخل أو الأسعار, كما أن البحث عن العوامل التي تؤثر في الطلب على النقود تستوجب دراسة وتحليل فكرة الثروة, ويرى أيضاً أن السلطة النقدية هي التي تتحكم في عرض النقود حسب السياسة النقدية المطبقة², وبذلك يتبنى النقديون مقاييس ارتفاع سنوي للكتلة النقدية حتى لا ترتفع هذه الأخيرة بسرعة أكبر من معدل النمو الاقتصادي.

وينطلق هذا الفكر الحديث من :

- 1- الإيمان بدور الرأسمالية في النشاط الاقتصادي وحصر دور النشاط الحكومي.
- 2- دالة الطلب على النقود ثابتة بمتغيرات محدودة، أما دالة عرض النقود فتتغير باستمرار وليس لها علاقة بالطلب على النقود.
- 3- التشكيك في كفاءة السياسة المالية، والتأكيد على فعالية السياسة النقدية في رقابة وإدارة النشاط الاقتصادي وتحقيق الاستقرار وزيادة الدخل القومي الحقيقي.
- 4- وجود معدل بطالة طبيعي.

¹ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق، ص.440.

²شامية أحمد زهير، النقود والمصارف. دار زهران للنشر، عمان، 1993 ص 217

* الفرع الأول : عرض النقود والطلب عليها في التحليل النقدي.

1/ عرض النقود : يعتبر فريدمان أن عرض النقود ليس له أي أثر في المدى الطويل على النشاط الاقتصادي و إنما له أثر

فقط على مستوى الأسعار , بينما في المدى القصير يؤثر تأثيراً مباشراً على الإنفاق ومنه على الدخل.

حسب فريدمان فان عرض النقود متغير خارجي مستقلاً عن الطلب عليه, وهو ما يجعل السياسة النقدية فعالة, فالبنك

المركزي الذي يتحكم كلياً في عرض النقود هو الذي يتوفر على وسائل تؤثر على السيولة البنكية خاصة بتدخله في السوق

النقدية وتأثيره بمعدلات مستقلاً عن الطلب على النقود أي أنه لا يتأثر بطلب الأعوان الاقتصاديين. الاحتياطي

الإجباري, وليكون ذلك التدخل فعالاً لا بد أن يكون عرض النقود متغيراً

2/ الطلب على النقود : يخضع الطلب على النقود لدالة مستقرة في الأجل الطويل لأنه يرتبط بالثروة ويعبر عن هذه

الخاصية بفضل الدخل الدائم¹ والذي يتحدد بعدة عوامل منها : المهنة, المهارة الشخصية, توقعات المستقبل, كما أنه

يرتبط بالثروة من خلال سعر الفائدة وفقاً للعلاقة التالية : $W = Y/i$

حيث : W : الثروة , i : سعر الفائدة , Y : الدخل الدائم.

ب/ دالة الطلب على النقود : يعتبر الطلب الحقيقي على السيولة دالة في الثروة الحقيقية أي في عوائد الأصول النقدية

والمالية والطبيعية وكذلك الموارد البشرية وتفضيلات الأعوان الاقتصاديين وأذواقهم , وعليه تأخذ دالة الطلب على النقود

عند فريدمان شكل دالة متجانسة من الدرجة الأولى في المتغيرين Y و P كالتالي : $M = f(Y, P, r_b, r_a, 1/p)$.

$\partial p / \partial t, h, U$

حيث أن :

M : هي الطلب على النقود. P هو المستوى العام للأسعار.

r_b : عائد الأصول النقدية (السندات), ويتمثل في سعر الفائدة السنوي.

r_a : عائد الأصول المالية (الأسهم), ويتمثل في الأرباح السنوية.

¹ أحمد زهير شامية ، مرجع سابق، ص.220.

Y : يعبر عن الدخل الدائم أو الثروة الحقيقية.

U : يشير إلى المتغيرات التي تؤثر على التفضيلات الأفراد.

h : مؤشر معين يمثل نسبة رأس المال غير البشري إلى رأس المال البشري،

$1/p \cdot \partial p / \partial t$: عائد السلع المادية

* الفرع الثاني : تفسير النقديين لمنحنى " IS – LM "

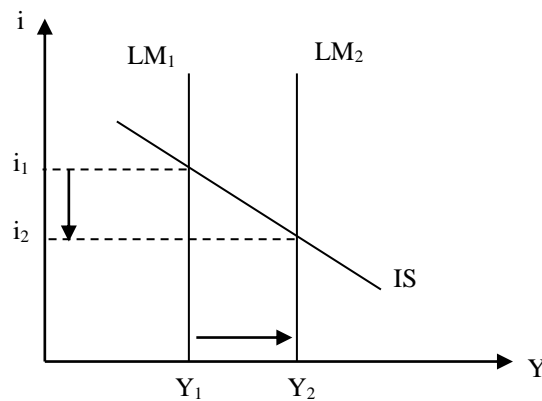
يرى النقديون أن العلاقة مباشرة وقوية بين التغير في كمية النقود والإنتاج ذلك أن السياسة النقدية التوسعية تخلق

فائضاً في عرض النقود، ويستجيب الناس لهذه السياسة بزيادة إنفاقهم على السلع والخدمات ومن ثم يتزايد الطلب الكلي

(شكل رقم (18))، أما السياسة النقدية الانكماشية فتؤدي إلى خلق فائض في الطلب على النقود مما يدفع الناس إلى

خفض إنفاقهم على السلع والخدمات، وهذا يعني أن فعالية السياسة النقدية مستقلة عن سعر الفائدة¹.

الشكل رقم 18-01 : انتقال منحنى LM في التحليل النقدي



المصدر : ليلي لكحل، مرجع سابق، ص.83

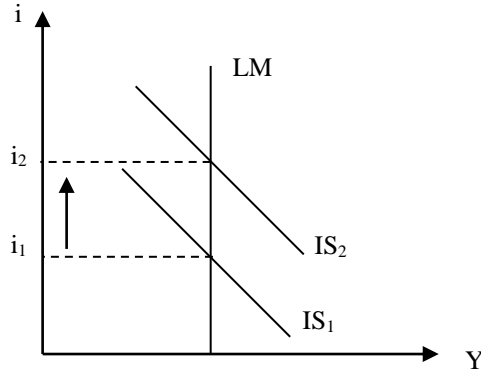
يبين الشكل رقم (18) أن منحنى LM عمودياً، فالنقديون يرجعون ذلك إلى أنه عندما يتغير معدل الفائدة لا يتغير

عرض النقود لان الادخار لا يتأثر بدوافع المضاربة بل بدوافع المعاملات فقط والتي هي مستقلة عن معدل الفائدة.

1- عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، اقتصاديات النقود- رؤية إسلامية- . النسر الذهبي، مصر، 1996، ص.407.

كما أن الإنفاق الحكومي الذي يمول عن طريق الاقتراض أو الضرائب يؤدي إلى إقصاء الإنفاق الخاص بسرعة وبنفس القيمة, وهذا بسبب ارتفاع سعر الفائدة نتيجة زيادة الطلب على الأرصد المتاحة للإقراض, فارتفاع سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض الاستثمار ومن ثم انخفاض الإنفاق الخاص وبالتالي لن يتأثر الدخل, (الشكل رقم 19)).

الشكل رقم 19-01 : انتقال منحنى IS في التحليل النقدي:



المصدر: ليلي لكحل, مرجع سابق, ص.84

* الفرع الثالث : مكانة السياسة النقدية في الفكر النقدي

يقول فريدمان أن مصدر التضخم هو الإفراط في الإصدار النقدي أو بعبارة أخرى نمو النقود بسرعة أكبر من نمو الإنتاج¹, ويرفض بشدة القول بأن التضخم يؤدي إلى خفض معدل البطالة, فرغم أن الزيادة في معدل نمو كمية النقود تؤدي إلى زيادة الإنتاج والتوظيف وبالتالي إلى بطالة أقل في الأجل القصير فإنها تؤدي في المستقبل إلى نمو البطالة وحدوث التضخم, بعد زوال الخداع النقدي ولا يكون للنقود تأثير إلا على المستوى العام للأسعار (قطاع نقدي فقط) لذلك يكون من غير الملائم استخدام سياسة لتخفيض معدل البطالة لأن كل محاولة لذلك لن تنجح في تحسين الأجور الحقيقية, وإنما تؤدي فقط إلى زيادة معدل التضخم.

ودور السياسة النقدية عند فريدمان يتمثل في ضمان زيادة عرض النقود مما يؤدي إلى ارتفاع عام للأسعار يتناسب مع نمو الناتج الداخلي, لذلك اقترح فريدمان تحديد معدل تغير للكتلة النقدية يكون بالتقريب مساوياً لمعدل النمو في

¹ سهير محمود معتوق, مرجع سابق, ص.194.

النتائج القومية الحقيقي (مع الأخذ بعين الاعتبار معدل تغير سرعة دوران النقود أو الطلب على الاحتفاظ بها)، وبذلك يعود الاستقرار في مستوى الدخل النقدي ومنه يتحقق الاستقرار في المستوى العام للأسعار¹

وخلص القول، أن النقديين يؤمنون بأهمية السياسة النقدية في التأثير على الطلب الكلي، وبأن المتغير الحاسم لهذه السياسة هو كمية النقود، وبالتالي يقرون بفعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، والمشكل الوحيد الذي يجد من فعاليتها يتمثل في وجود تأخر وتباطؤ في عمل السياسة النقدية مما يجعل من الممكن حدوث تأثير عكس الاتجاه المطلوب

المبحث الثاني: مفهوم السياسة النقدية.

يعد تحديد التعاريف والمفاهيم شيء مهم للإحاطة بأي موضوع كان، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث الى مختلف التعاريف التي أعطيت للسياسة النقدية وأهدافها وأدواتها.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية.

لقد عرفت السياسة النقدية تعاريف عدة صيغ جميعها من وجهة نظر معينة تخص الكاتب الباحث الاقتصادي في المشكلة الاقتصادية و النقدية و المالية و العلاقة التي تربطهم جميعها في الإطار العام للاقتصاد، إذ قبل الحرب العالمية الأولى كان مفهوم السياسة النقدية يعتبر مجرد تقنية ضمان الاستقرار النقدي، و مع ظهور نظرية جون مينار كينز تستعمل بشكل خاص تطور مفهوم السياسة النقدية و ظل و لا زال منذ ذلك الحين يشير الكثير من النقاش، و على ذلك أخذت التعريفات الخاصة بهذا المفهوم عدة اتجاهات ووفقا لاتجاهات النظرية المرجحة في التطبيق إلا أن جميع

3-حسينة شملول " أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية - دراسة حالة بنك الجزائر- ". رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001، ص.62.

التعاريف اتفقت على أن السياسة النقدية ذات العلاقة الوطيدة بالنقد و الجهاز المصرفي و خاصة منه ما تعلق بسياسة الائتمان و كذلك بالجزء من السياسة المالية الحكومية التي تتعلق بمشكلة الدين العام بصورة خاصة وبالمركز النقدي لدولة بصفة عامة. و بالتالي يمكن إيجاز تعريف السياسة النقدية في التعاريف التالية:

- السياسة النقدية هي الإستراتيجية المثلى أو دليل الذي تنتهجه السلطات النقدية في بلاد ما من أجل المشاركة الفعالة في توجيه مسار الوحدات الاقتصادية القومية نحو تحقيق النمو الذاتي المتوازن عن طريق زيادة الناتج القومي بالقدر المناسب الذي يضمن للدولة الوصول إلى حالة من الاستقرار النسبي للأسعار المحلية (أسعار السلع والخدمات، أسعار الفوائد و أسعار صرف العملة الوطنية (و ذلك طبعا في إطار توفير السيولة المناسبة للاقتصاد حتى يتم تفادي الضغط على الأرصدة النقدية للدولة، ويتعلق الأمر هنا بمجموعة من القوانين و التنظيمات و الإجراءات التي يمكن أن تلجأ السلطات النقدية لاستخدامها قصد ضمان تنظيم الكتلة النقدية، التعامل بالنقد الأجنبي، سعر صرف العملات و مرونة أداء الجهاز الإنتاجي، و كذلك المحافظة على المدخرات المحلية و موارد الدولة من العملات الأجنبية.1

- عرفت السياسة النقدية بأنها العمل الذي يستخدم لمراقبة عرض النقود من البنك المركزي وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.2

هناك تعريف شامل للسياسة النقدية الذي قدمه "إينزينغ" و هو أن السياسة النقدية تشمل جميع القرارات و الإجراءات النقدية بغض النظر عما إذا كانت أهدافها نقدية أو غير نقدية، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي.3

من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستخلص تعريف شامل للسياسة النقدية : بأنها مجموعة الإجراءات و التدابير و التشريعات و الأحكام و التعليمات و القوانين و الأوامر التي تتخذها السلطة النقدية و الحكومة للتأثير على حجم

¹ - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، السياسات النقدية و البعد الدولي للبيروا، الإسكندرية، مؤسسة شباب الجامعة، 2000، ص 39
2- jean pierre pattat, monnaie, institutions financières et politiques monétaires, 4em édition, Economica, paris.1987, p 277

3 - Einzing, Monetary Policy : Means and Ends, Penguin Books harnonsd worth Midlesex,1964 p50.

المعروض النقدي سواءا بالزيادة أو الامتصاص بغية تحقيق مجموعة من الأهداف من بينها تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية المرسومة.

إن السياسة النقدية تختلف عن النظرية النقدية، فالأولى تعني مجموعة الإجراءات والتدابير العملية التي تقوم بها السلطات النقدية المتمثلة عادة في البنك المركزي لحل مشاكل اقتصادية قائمة أو الحماية ضد وقوع مشاكل محتملة، في حين أن النظرية النقدية تهتم بمحاولة تفسير تلك الظواهر الاقتصادية، وتبيان طرق معالجتها، فهي تنظر إلى المشكلة الاقتصادية نظرة علمية مجردة، وفي ظروف معينة، فتوصي مما ينبغي أن يكون عليه النظام الاقتصادي.1

المطلب الثاني: أهداف السياسة النقدية.

ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق عدة أهداف تلمس جوانب مختلفة ، والتي تختلف من دولة إلى أخرى وفقا لوضعها الاقتصادي مما يتطلب من الحكومة التعاون مع السلطات النقدية ان تضع أولويات تحقيق هذه الاهداف من خلال تأثير على عرض النقود سواءا بالزيادة أو النقصان بغية تحقيق هذه الاهداف2 لا بد من استراتيجية يتبعها البنك المركزي في هذا المطلب سوف نتطرق إلى الاهداف الاولية و الوسيطة والنهائية

* الفرع الأول: الأهداف الأولية للسياسة النقدية

تعتبر الاهداف الاولية كحلقة بديلة في الاستراتيجية السياسية النقدية ، وهي متغيرات يحاول البنك المركزي ان يتحكم فيها للتأثير على الاهداف الوسيطة ، فمثلا عندما يقرر تغيير معدل نقود الاجمالية فإنه يجب تبني متغير احتياطات البنوك والظروف سوق النقد المتفتحة مع إجمالي النقود في الاجل الطويل، ولهذا فلأهداف الاولية ماهي إلا صلة بين أدوات

1- عطوي فوزي ، الاقتصاد السياسي "النقود و النظم النقدية" ، دار الفكر العربي بيروت 1989 ص286.

2- عود محمد الكفراوي، "السياسة المالية والنقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الثانية، مركز الإسكندرية للكتاب 2006 ،

السياسة النقدية والاهداف الوسيطة 1 حيث أنه من خلال الاهداف الاولية ترسل السلطة النقدية إشارات سريعة وواضحة ومحددة للمتعلمين وللسوق حول مضمون السياسة النقدية .2

تتكون الاهداف الاولية من مجموعتين من المتغيرات : المجموعة الاولى وهي مجموعة الاحتياطات وتتضمن القاعدة النقدية ، ومجموع احتياطات البنوك ، واحتياطات الودائع الخاصة وهذا ما سنعرضه بالتفصيل أما المجموعة الثانية فهي تتعلق بالاحتياطات غير المقترضة بظروف سوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة والمعدل الأرصدة أسعار الفائدة الاخرى في سوق النقد.

✓ أولاً: مجتمعات الاحتياطات النقدية

تتكون القاعدة النقدية من النقود المتداولة لدى الجمهور الاحتياطات المصرفية ، بحيث أن النقود تضم الاوراق النقدية والنقود المساعدة ونقود الودائع أما الاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الاجبارية والاحتياطات المصرفية فتشمل ودائع البنوك لدى البنك المركزي وتضم الاحتياطات الاجبارية الإضافية والنقود الحاضرة في الخزائن البنوك أما الاحتياطات المتوفرة للودائع الخاصة فهي تمثل الاحتياطات الاجمالية مطروحة منها الاحتياطات الاجبارية على ودائع الحكومة والودائع في البنوك الاخرى

أما الاحتياطات غير المقترضة فهي تساوي الاحتياطات الإجمالية مطروحا منها الاحتياطات الاجبارية (كمية القروض المخصومة). قد اختلفت البنوك المركزية حول ما هو المتغير أو مجمع الاحتياطي الاكثر فعالية وسهولة ؟ إذ هناك بعض البنوك المركزية مؤيدو وأخرى معارضة حتى انتقل النقاش إلى الاقتصاديين حول اهمية كل المجتمع ، وهكذا بقي الموضوع محل جدل والنقاش لكونه يتصف بالتجربة وليس بالتنظير فقط ويتعلق الامر بمدى تحكم السلطات النقدية في أي من المجاميع المذكورة ومدى علاقته بنمو العرض النقدي الذي يشكل الهدف الوسيط ، وطالما الامر كذلك فإن البنك المركزي يبقى يتسم بعدم الثبات واستخدام هذه المجاميع كهدف أولي أو تشغيلي . 3

1- أبو علي محمد سلطان، "اقتصاديات النقود و البنوك"، مصر، كلية التجارة، جامعة الزقازيق 1991، ص 48

2 - Dominique plihon, la monnaie et ses mécanismes, édition la découverte ,paris, 2000, p 88.

3- برعي محمد خليل، "سويبي عبد الهادي، النقود و البنوك"، جامعة القاهرة، مكتبة نهضة الشروق، 1986، ص 61

✓ ثانيا: ظروف سوق النقد

وهي مجموعة الثانية من الاهداف الاولية التي تسمى ظروف السوق النقد وتحتوي على الاحتياطات الحرة ، ومعدل الارصدة البنكية و أسعار الفائدة الاخرى في سوق النقد التي يمارس البنك المركزي عليها رقابة قوية ويعني بشكل عام قدرة المقترضين ومواقفهم السريعة أو البطيئة في معدل نمو الائتمان ومدى ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة وشروط الاقراض الاخرى وسعر الفائدة على الارصدة المقترضة لمدة قصيرة بين 1، تتمثل الاحتياطات الفائضة للبنوك لدى البنك المركزي مطروحا منها الاحتياطات التي اقترضتها هذه البنوك من البنك المركزي من وتسمى صافي الاقتراض الاقتراض، والاحتياطات الحرة الموجبة إذا كانت الاحتياطات الفائضة أكبر من الاحتياطات المقترضة وتكون سالبة إذا كانت الاحتياطات المقترضة أكبر من الاحتياطات الفائضة . كما استعملت ظروف سوق النقد كأرقام قياسية مثل معدلات الفائدة على اذونات الخزينة والاوراق التجارية ومعدل الفائدة الذي تفترضه البنوك على أفضل العملاء ومعدل الفائدة على قروض البنوك فيما بينها.

* الفرع الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية .

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية ، هذه الاهداف يمكن أن تتغير كمؤشرات يكون تغيرها عاكسا وتعرف ايضا على المتغيرات النقدية القليلة للمراقبة بواسطة السلطات النقدية، لتغيرات الهدف النهائي المتعلق باستقرار النقد، والمرتبة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية كمعدل النمو السنوي للكتلة. و لهذه الأهداف فئتين ، فالأولى تتمثل في كونها متغيرات نقدية يمكن للبنوك النقدية المركزية أن تؤثر عليها ، أسعار الفائدة فيإمكان السياسة النقدية أن تؤثر فعلا على تقلبات المجمعات النقدية و على سعر الصرف، و على معدلات الفائدة في حين أنها لا يمكن أن تؤثر مباشرة على مستوى الأسعار و الإنتاج و أما الفائدة الثانية تتمثل في كونها بشكل أو باخر اعلانا لاستراتيجية السياسة النقدية .

هناك ثلاثة نماذج أساسية ممكنة من الأهداف الوسيطة وهي:

-مستوى المعدلات الأساسية للفائدة - سعر الصرف - المجمعات النقدية الوسيطة سنوضحها فيما يلي :

✓ أولاً: معدل الفائدة كهدف وسيط

إن الكينزيون يفضلون أن تتخذ السلطات النقدية أسعار الفائدة كاستهدافات وسيطية لتوجيه سياساتها النقدية من خلال تثبيتته إلى الحد الأدنى الممكن، فبالنسبة إليهم تبدو ملاحظة تغيرات سعر الفائدة أكثر سهولة من ملاحظات التغيرات الأخرى، بينما النقديون لا يهتمون بها كثيراً إذ يرون أن معدلات الفائدة تشكل مؤشراً سيئاً بالنسبة للسياسة النقدية لأن هذه المعدلات تتأثر بتغيرات الطلب على النقد، ويضيفون بأنه عندما نهتم بمعدلات الفائدة ينبغي ارتباطها بمستواها الحقيقي¹.

إن معدلات الفائدة مهمة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي للدولة الواحدة، فبعض الاقتصاديين يعتبرون أن إحدى التفسيرات للأداءات الألمانية لـ 25 سنة تكمن في استقرار معدلات الفائدة الحقيقية في الأجل القصير حوالي 3% وهذه المعدلات المستقرة الإيجابية هي التي شكلت أفضل اختيارات الاستثمار والنمو المنظم².

✓ ثانياً: معدل صرف النقد

إن معدل صرف النقد هو مؤشر نموذجي هام حول الأوضاع الاقتصادية لبلد ما، و ذلك بالحفاظ على هذا المعدل حتى يكون قريباً من مستواه لتكافؤ القدرات الشرائية، إن السياسة النقدية تستطيع أن تساهم في التوازن الاقتصادي الهادف إلى رفع سعر صرف النقد مقابل العملات الأخرى قد يكون كذلك عاملاً لتخفيض التضخم و هو ما يحقق الهدف النهائي للسياسة النقدية، كما أن استقرار هذا المعدل يشكل ضامناً لاستقرار وضعية البلاد تجاه الخارج و لهذا تعمل بعض الدول على ربط عملاتها بعمولات قوية والحرص على استقرارها حيث عيّن عددٌ من بلدان متقدمة و منفتحة على المبادلات التجارية الخارجية كبلجيكا و الدانمارك و النمسا استهدافاتها الوسيطة على أساس سعر صرف عملتها و

1 - Philippe Jaffré, monnaie et politique monétaire, 4ème édition, Economica, 1996, p 102

2 - Philippe Jaffré, monnaie et politique monétaire, Op.cit. ;p 103.

عمليا على عملة المارك الألماني¹ ، ففي حالة المضاربة الشديدة تحدث تقلبات في سوق الصرف مما يؤدي إلى عدم القدرة على التحكم في هذا الهدف.²

يلعب معدل الصرف دورا مهما في المعرفة الاستراتيجية الاقتصادية والمالية لحكومة ما ، لذلك فإن الاختيار المدرك أو غير المدرك لعدم تقدير سعر الصرف ملائم له نتائج ثقيلة منها:

- إن التقلبات الكبيرة التي تشهدها أسواق الصرف خاصة في الحالات المضاربة والسلوكيات غير الرشيدة والعقلانية تؤدي إلى عدم قدرة البنوك المركزية في التحكم والسيطرة على سعر الصرف .

- إن المحافظة على مستوى منخفض أكثر للعملة يشجع الضغوط التضخمية ويؤدي إلى إتباع سياسة سهلة في الاجل القصير تدفع بالمقابل إلى إضعاف القدرة الصناعية للدولة في الأمد الطويل.

- إن البحث عن الحفاظ على مستوى مرتفع أكثر ، يفرض على الاعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يحد مستوى مرتفع أكثر يفرض على الاعوان الاقتصاديين ضغطا انكماشيا وهو ما يحدث اختفاء بعض المؤسسات غير القادرة على التأقلم ، وهو ما يبطئ النمو ويؤدي إلى سياسة متشددة يمكن أن تؤدي إلى الفشل.³

ولذلك فإن الاقتصاديات الواسعة والمتنوعة والتي تتميز بانفتاح قليل على الخارج والتي ترتبط بشريك اقتصادي أساسي ، لا يمكنها أن تتركز جميع الاهداف الوسطية للسياسة النقدية على معدل الصرف ، لأنه في حالة المضاربة على النقد معين إذ لم يمكن ذلك لأسباب اقتصادية موضوعية ، يمكن للبنك المركزي أن يستنفذ احتياطياته من العملة الصعبة مقابل الخلق المفرط للنقد الوطني حتى يمكن تداوله محليا.⁴

1 - jean pierre pattat, monnaie, institutions financières et politiques monétaires, Op.cit ; p 388,389.

2- قدي عبد المجيد ، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية " دراسة تحليلية تقييمية ، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية 2003 ص75

3- Philippe Jaffré, monnaie et politique monétaire, Op.cit. ;p 103

4- وسام ملاك، "النقود و السياسة النقدية الداخلية" ، مرجع سابق، ص205

✓ ثالثاً: المجمعات النقدية

هي عبارة عن مؤشرات إحصائية لكمية النقود المتداولة وتعكس قدرة الأعوان الاقتصاديين الماليين المقيمين على الإنفاق ، وتمثل بالنسبة للنقدويين الهدف المركزي للسلطات النقدية ، وذلك لتثبيت معدل نمو الكتلة النقدية في مستوى قريباً بمعدل النمو الاقتصاد الحقيقي ، ولهذا السبب فإن السلطات النقدية في كل الدول المتقدمة حددت أهدافاً في هذه المجمعات بالتدرج ، بداية بشكل غير معلن ، بنك ألمانيا الفدرالي انطلقاً من 1972 كالنظام الفدرالي للاحتياطي الأمريكي ابتداءً 1974 ، وذلك طبقاً للنظرية النقدوية التي تنص على الحفاظ ولعدة إنجلترا وفرنسا انطلقاً من 1976 على معدل النمو الثابت من (3% إلى 05%) للنقد .

إذ يعتمد النقد ويون بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي ، وهذا ما نجد : عرض فريدمان نص عليه الذي يحسبه

إذ يعتقد النقدويون بأن كمية النقد هي الوسيط المفضل للتوازن الاقتصادي، وهذا ما نجد: - يحول دون أن يصبح عرض فريدمان نص عليه الذي يحسبه توجد ثلاث مزايا لمنهج التثبيت¹ هي النقود مصدر لعدم الاستقرار - زيادة معدل النقود بمعدل ثابت، فإن السياسة النقدية تستطيع أن تجعل آثار الإضطرابات الناجمة عن مصادر أخرى عند حدها الأدنى - تطبيق معدل ثب لزيادة عرض النقود يجعل مستوى الأسعار في الأجل الطويل ثابتاً.

* الفرع الثالث: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

تعرف الأهداف النهائية للسياسة النقدية بأنها تلك المؤشرات التي يسعى بلد ما إلى تحقيقها في إطار الأهداف الاقتصادية الكلية² حيث تبدأ استراتيجية السياسة النقدية بتحدي الأدوات النقدية لاستخدامها للتأثير على الأهداف الأولية ثم التأثير على الأهداف الوسيطة وذلك من أجل الوصول إلى الأهداف النهائية التي ترسمها على ضوء الأهداف الاقتصادية العلمية بشكل عام وعموماً هناك اتفاق واسع على أن الأهداف الرئيسية والنهائية للسياسة الاقتصادية بشكل عام والسياسة

1-يوسف كمال محمد، السياسة النقدية و المصرفية الاسلامية، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر والتوزيع 1996، ص95

2 نبييل حشاد، "استقلالية البنوك المركزية بين التأييد والمعارضة"، بيروت اتحاد المصارف العربية 1994 ص 50

النقدية بشكل خاص، وهي تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار - العمالة الكاملة - تحقيق معدل عال من النمو - توازن ميزان المدفوعات.

✓ أولاً: استقرار المستوى العام للأسعار

قبل الثورة الكينزية كانت السياسة الوحيدة الموجودة بين السلطات النقدية هي السياسة النقدية وكام هدفها الوحيد تحقيق استقرار الأسعار، فعدم الاستقرار يعرض البنيان الاقتصادي لأزمات كبيرة بسبب تقلبات الرواج والكساد، فتعرض العملة لتدهور قيمتها في حالة التضخم، ان معالجة استقرار الأسعار لم يتم حتى في الدول الرأسمالية الا عن طريق تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية وذلك بإصدار القوانين والتشريعات التي كونت سياسات عديدة، ان استهداف السياسة النقدية علاج التضخم واستقرار الأسعار يظهر أن هناك علاقة بين النقود والأسعار، يكون التضخم المرتفع لا يحدث فقط عندما الذي تم تثبيته في الدول المتقدمة نظرا لوجود اقتصاد نقدي متطور يكون معدل نمو العرض النقدي والجهاز المصرفي أيضا متقدم مما يجعل استعمال السياسة النقدية لمحاربة التضخم أو استقرار الأسعار ميزة بحيث أن أثارها على تقييد عرض النقود والتقييد الائتماني سوف يتم الشعور بها، درجات متساوية لدى الهيئات والأفراد والتي تكاد أن تكون مختلفة بالنسبة للأفراد عندما تكون مقترنة بالسياسة المالية في محاربة التضخم واستقرار الأسعار.

✓ ثانيا: العمالة الكاملة

بعد أزمة 1929 جاءت النظرية الكينزية بسياسة أخرى بديلة هي السياسة المالية ان ظهر هدف اخر لها وهو العمالة الكاملة الذي تسعى معظم الدول الوصول اليه، حيث تعمل كل قوانينها وتشريعاتها لتحقيق أقصى عمالة ممكنة ومازالت تمثل هدفا للسياسة الاقتصادية بصفة عامة والسياسة النقدية بصفة خاصة، وتحقق هذه العمالة الكاملة عندما يكون لكل شخص لديه مهارة يرغب في العمل في منصب عمل، وتظهر أهميتها في أنها وسيلة وليست غاية، لأن الوصول الى تحقيقها هو انتاج السلع والخدمات التي يحتاجها المجتمع ويطلبها، لذلك تبقى هدفا طويل الأجل، نظرا لما للبطالة من مضار على الاقتصاد فهي تعبر عن هدر في طاقات المجتمع الانتاجية وضياع في موارد النتاج، ان معالجة البطالة وتحقيق العمالة يختلف

من البلدان المتقدمة الى البلدان المتخلفة، وبالرغم من الوصول البلدان المتقدمة الى النمو الاقتصادي الكبير والرفاهية الاقتصادية ، الا أنها تعاني من البطالة هناك طاقة انتاجية غير مستغلة منها.

نستنتج مما تقدم أن السياسة النقدية لها دور مهم في تحقيق العمالة وتخفيض البطالة عن طريق تقوية الطلب الفعال، فعندما تقوم السلطات النقدية بزيادة العرض النقدي تنخفض أسعار الفائدة فيزداد الاستثمار وبالتالي زيادة الاستهلاك ثم زيادة الدخل¹

✓ ثالثاً: تحقيق معدل عال من النمو الاقتصادي

بعد الحرب العالمية الثانية بدأ النمو الاقتصادي يشغل بال المفكرين، ومن ثم بدأ الاهتمام بدور السياسة النقدية في النمو الاقتصادي، وفي الخمسينات أصبح النمو الاقتصادي من أهداف السياسة الاقتصادية والسياسة النقدية بصفة خاصة، ولكن اذا نظرنا الى دور السياسة النقدية في تحقيق معدل عال لنمو الاقتصاد الوطني نجد أنها باستطاعتها أن تعمل على تحقيق ذلك و تساعد في المحافظة عليه مع توفر عوامل اخرى غير نقدية، كتوفر الموارد الطبيعية والقوى العاملة الكفؤ وتوافر عوامل وظروف سياسية واجتماعية ملائمة ولذلك فان دور السياسة النقدية يجب أن يعمل بالتنسيق مع هذه العوامل وعند كلامنا على النمو الاقتصادي كهدف للسياسة النقدية ينبغي التفرقة بينه وبين التنمية² فهذه الاخيرة تعني القضاء تعني القضاء الفقر وعلاج أسبابه وتحسين نوعية الحياة ودعم القدرة على النمو ، أما النمو فيعني معدل تغير الناتج الكلي الحقيقي

✓ رابعاً: تحقيق توازن ميزان المدفوعات

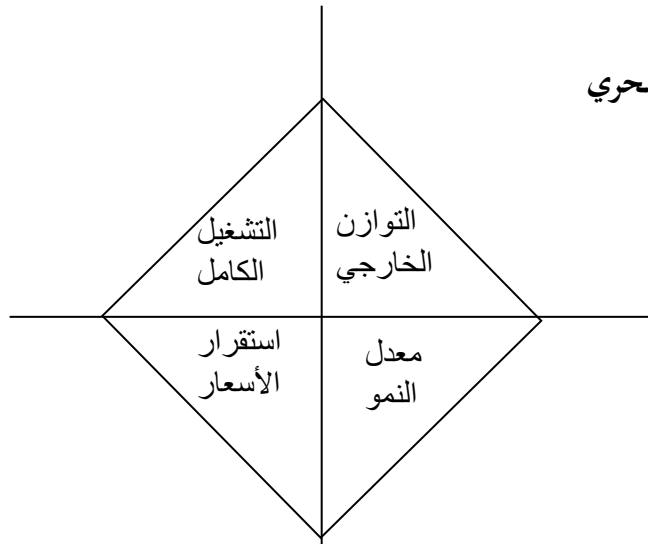
يـ يكمن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات من خلال قيام البنوك المركزية برفع سعر الخصم لأنه سيجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة وإذا ارتفعت فإن الاقبال على الائتمان أو طلبه سينخفض وهو ما سيجعل

1-صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية، (المفهوم، الأهداف، الأدوات) ، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع 2005،ص138

2عبد الفتاح عبد المجيد ، أصول علم الاقتصاد التحليل الاقتصادي الكلي، الكتاب الثاني، مصر، النسر الذهبي للطباعة، 1997 ص 88

الاسعار تميل إلى الانخفاض أيضا وإذا انخفضت الاسعار محليا فإن هذا الاجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات وكما أن الارتفاع الاسعار الفائدة محليا سيغري الافراد الاجانب إلى توظيف أموالهم بالبنوك الوطنية مما يساهم في تخفيض العجز في الميزان المدفوعات ، وعليه فإن هذه الاجراءات تجعل دور السياسة النقدية فإن هذه الاجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهما في تصحيح الاختلالات ، وخاصة عندما يعاني الاقتصاد من معدل مرتفع للتضخم بالإضافة إلى عوامل اخرى تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلي في سوق الصرف الأجنبي .

ومن خلال ما سبق يمكن تلخيص الاهداف النهائية للسياسة النقدية فيما يعرف بمربع السحري في الشكل البياني التالي :



المصدر: ليلي لكحل، "السياسة النقدية ومسارها - دراسة حالة الجزائر" رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999، ص.34

المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية.

يستخدم البنك المركزي بصفته القائمة على السلطة النقدية والمسؤول المباشر على رسم وتنفيذ السياسة النقدية ليتحكم في كمية النقود المتداولة من خلال التأثير على حجم ونوع الائتمان المصرفي مجموعة من الأدوات من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في السياسة النقدية سواء كانت أولية أو وسيطة وهذا حسب الظروف الاقتصادية في أي بلد ما، ويمكن أن نصنف هذه الأدوات الى أدوات كمية وأدوات كيفية، وأدوات مباشرة أخرى.

* الفرع الأول: الأدوات الكمية (غير المباشرة) للسياسة النقدية

هي مجموعة الاجراءات التي تهدف بشكل غير مباشر التأثير على مستوى الائتمان في اطار اقتصاد ما يهدف التأثير على تكلفة الحصول على الأموال والتأثير على مستوى السيولة البنكية¹ من أجل احداث تغيير في كمية النقود المتداولة ويتعلق الأمر في هذه الحالة بكل من: سياسة معدل اعادة الخصم وسياسة السوق المفتوحة، وتغير نسبة الاحتياطي القانوني والتي نخصص لكل واحدة منها فرع للتفصيل.

✓ أولاً: سياسة معدل اعادة الخصم²

سنتناول سياسة معدل اعادة الخصم من خلال معالجتها في ثلاث نقاط وهي: ماهية سياسة معدل اعادة الخصم وكيفية التأثير ومدى فعالية هذه السياسة.

1) ماهية سياسة معدل اعادة الخصم: يقصد بمعدل اعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق التجارية

التي تقوم بخصمها البنوك التجارية لديه للحصول على احتياطات نقدية جديدة يستخدمها لأغراض الائتمان ومنح

القروض للمتعاملين معها من الافراد والمؤسسات ، ويعرف سعر الخصم سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من

¹-حجابه عبد الله، "الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)"، مؤسسة شباب الجامعة، بدون سنة النشر، ص 202

²- قدي عبد المجيد، "المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية"، مرجع سابق، ص 87

البنوك التجارية عند الاقتراض أو طلب إعادة ما لديها من الأوراق التجارية والتي سبق خصمها للغير وتعتبر هذه الاداة أقدم الادوات الي استخدمتها البنوك المركزية¹، في إنجلترا أولا 1839 ، ثم فرنسا 1839 لرقابة الائتمان التي مارسها البنوك المركزية منذ سنة 1972 وفي الجزائر 1913 وفي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1857 ، وعليه يمثل سعر الخصم بالنسبة للبنوك تكلفة الأموال التي تقترضها من البنك المركزي لتعزيز احتياطياتها، باعتباره معدل اعادة التمويل الرسمي من طرف بنك الاصدار² حيث تستند سياسة اعادة الخصم على دعامين أساسيين سقف اعادة الخصم وسعر اعادة الخصم فالأول أثره كمي والثاني أثره سعري ، اما الأثر الكمي فيكون عندما يلجأ البنك المركزي بوضع سقف للاقراض وذلك للحد من قدرة البنوك التجارية على خلق النقود ومنح الائتمان اما الأثر السعري فحسبه يلعب سعر اعادة الرسم دور السعر الرئيسي أو المركزي للاقراض حيث يؤثر على أسعار الفائدة الجارية حيث يعد القاعدة التي تأخذ بها البنوك التجارية لوضع أسعار الفائدة على الاقراض و تضيف اليه مختلف العمولات وعلاوة خطر.

(2) تأثير معدل اعادة الخصم: يرتبط تحديد هذا المعدل بظروف سوق القروض، فاذا أرادت السلطات النقدية التوسع أو التقييد حجم الائتمان فانها تلجأ الى خفض أو رفع معدل الخصم، ومن ثم فان هذه السياسة تؤدي الى التأثير في المقدرة الاقراضية للبنوك، فعندما يرفع البنك المركزي هذا السعر فانه يهدف الى تقييد حجم الائتمان أما عندما يلجأ الى التخفيض من هذا السعر فانه يرغب في زيادة حجم الائتمان، وهذه النتيجة تتحدد وفقا للتأثيرات التي يحدثها التغير في هذا السعر على كمية وسائل الدفع وعلى أسعار الفائدة في الاقتصاد القومي بينهما.

(3) فعالية معدل اعادة الخصم: بدأت درجة فعالية اداة معدل اعادة الخصم تميل الى التراجع بعد الحرب العالمية الثانية انسحبت سياسة معدل الخصم الى الوراء وهذا الانخفاض في درجة الفعالية يعود الى جملة من الأسباب وهي

✓ ان معدل اعادة الخصم كان ينظر اليه علة أن زيادته ترفع سعر الفائدة كتكلفة تأخذ بعين الاعتبار في نظر رجال الأعمال، ولكن هذه النظرة لم تثبتها الدراسات والأبحاث، بحيث أن تكاليف الاقتراض تعتبر ضئيلة جدا من

¹ سليمان مجدي علاج التضخم والركود الاقتصادي في الاسلام، القاهرة، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع 2002 ص 107

مجموع تكاليف الانتاج، وأن التغيرات التي تحدث في أسعار الفائدة تكون في مجال محدود وهذا ما يقلل في فعالية هذه السياسة.¹

✓ تطور الطرق المصرفية والمعاملات في أسواق النقد، واستعمال تقنيات أخرى وهذا ما أدى ضيق نطاق استخدام الكمبيالات.

✓ لوحظ في السنوات الأخيرة أن معدل اعادة الخصم في بعض الدول كالولايات المتحدة الأمريكية زكندا يتغير ارتفاعا وانخفاضاً عندما ترفع أو تخفض البنوك معدل الخصم وفسرت هذه الظاهرة على أساس أن تغير معدل الخصم انما جاء ليكون على صلة قوية بسعر الفائدة في السوق

✓ ثانيا: سياسة السوق المفتوحة

كما سنتناول أيضا سياسة السوق المفتوحة من خلال معالجتها في ثلاث نقاط وهي: تعريفها وكيفية التأثير ومدى فعالية هذه السياسة .

1) تعريف سياسة السوق المفتوحة : 2 يقصد بسياسة السوق المفتوحة دخل البنك المركزي في السوق النقدية من أجل تخفيض أو عن طريق بيع أو شراء الاوراق المالية والتجارية بصفة علمية والسندات ، زيادة حجم الكتلة النقدية الحكومية بصورة خاصة ، إذ يعتب من أهم أدوات السياسة النقدية لاسيما في الدول المتقدمة ، وأول من استخدمها هو بنك إنجلترا سنة 1938، ثم عقبته فرنسا سنة 1931 فإذا نزل البنك المركزي بائعا لبعض الاصول المالية والتجارية فإنه يهدف من وراء ذلك ابتلاع وامتصاص فائض العملة الرائجة وبالتالي انخفاض قدرة البنوك التجارية على منح القروض ، أما إذا رغب في زيادة حجم المعروض النقدي فما عليه إلا أن ينزل إلى السوق مشتريا لهذه الاصول ويصب مقابل ذلك نقودا في السوق الشيء الذي يؤدي إلى زيادة قدرة البنوك ويمكن أن نبين الاثر الكمي والسعر في زيادة لسياسة السوق ، التجارية على منح

1- محي الدين غريب، اقتصاديات النقود و البنوك، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة 1972 ، ص80، 81

2- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية ، مرجع سابق ص90

الائتمان وخلق النقود1 المفتوحة فالأثر الأول يتمثل في أنه عندما يشتري البنك المركزي الاوراق المالية فإنه تكون هناك زيادة في السيولة والعكس بالعكس ، وهذا التأثير على حجم السيولة بدوره يؤثر على كمية النقود عن طريق مضاعف النقد ، أما الاثر السعري يكون عندما يقوم البنك المركزي بشراء أو بيع الاصول المالية ، فعندما يقوم ببيع السندات مثلا فهو يقوم نفس الوقت إلى إحداث تغييرات في أسعار التوازن السوق 2 بإحداث تخفيض في أسعارها وفي المقابل إذا اشترى فإن أسعار السندات سوف ترتفع .

2) تأثير سياسة السوق المفتوحة : تحدث هذه السياسة أثرا مباشرا على كمية الاحتياطات النقدية الموجودة لدى البنوك التجارية وسعر الفائدة .

- عندما يقوم البنك المركزي بشراء كمية من الأوراق المالية فإنه يدفع مقابلها نقدا للبنوك التجارية، فترتفع الاحتياطات النقدية لها ، وبالتالي تستطيع ان تقوم بالإقراض مما يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة بسبب زيادة الطلب على الاوراق المالية، وأن زيادة عرض النقود تحدث انخفاضا في سعر الفائدة مما يرفع من حجم الاستثمار والدخل العمالة ، وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود3

-أما في حالة التضخم فإن البنك المركزي سيعمل على الحد من الائتمان وامتصاص العرض النقدي الفائض ، فهو يقوم في هذه الحالة ببيع الأوراق المالية فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقدا فتتخفف احتياطاتها وبالتالي تقل قدرتها على منح الائتمان مما يقلل من حجم الاستثمار والدخل والعمالة وتنخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة .

3) فعالية سياسة السوق المفتوحة : إن نجاح سياسة السوق المفتوحة يتوقف على وجود أوراق كافية في السوق للدرجة التي تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق في حالة البيع والشراء ، حيث أنه في حالة الانكماش لا يتحقق الهدف من ذلك عندما يدخل البنك المركزي السوق مشتريا للسندات وترتفع الاحتياطات النقدية للبنوك التجارية وتزداد مقدرتها الإقراضية ،

1- مصطفى رشدي شيحة ، اقتصاديات النقود و المصارف و المال، الطبعة السادسة، بيروت، دار المعرفة الجامعية1996 ، ص226

2 - Marc montoussé, économie monétaire et financière, op.cit, p 228

3- قدي عبد المجيد ، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية ، مرجع سابق، ص90

ومع ذلك فإن الطلب على القروض قد لا يكون كبيرا للخروج من ظروف الانكماش بسبب حالة التشاؤم التي تسود رجال الاعمال ، كما أن انخفاض أسعار الفائدة لا يعتبر عملا محفزا للاستثمار عندما تكون معدلات الأرباح فيها منخفضة.

✓ ثالثا: سياسة معدل الاحتياطي الإجمالي: 1

سنقوم بدراسة معدل الاحتياطي الإجمالي من خلال معالجتها في ثلاث نقاط وهي تعريفها وكيفية التأثير ومدى فعالية هذه السياسة.

1) تعريف سياسة معدل الاحتياطي الإجمالي : تتمثل هذه الاداة في إلزام أو إجبار البنوك التجارية بالاحتفاظ بنسبة معينة من التزاماتها الحاضرة وهذا على شكل رصيد دائن لدى البنك المركزي ، دون ان يتقاضى على ذلك أي سعر فائدة الاحتفاظ يختلف عن الرصيد السائل الذي تبقيه البنوك التجارية لمواجهة طلبات السحب المحتملة من طرف المودعين ، وأول من استعمل هذه الاداة بشكل مباشر هي الولايات المتحدة الأمريكية سنة 21933، ولم يبقى الهدف من هذه الأداة هو يحمله المودعين إنما أصبحت وسيلة فنية من شأنها التأثير على قدرة البنوك التجارية فيما يخص خلق الائتمان وذلك حسب أغراض السياسة النقدية ومقتضيات الوضع الاقتصادي السائد .

2) تأثير سياسة معدل الاحتياطي الإجمالي : تتوقف مقدرة البنك التجاري في خلق الائتمان ومنح القروض على حجم الودائع النقدية التي يستقبلها من عملائه التي تحقق له نوعا من السيولة لمواجهة التزاماته والتي تتجمد في خزائنها بل تقوم باستغلالها في أشكال متعددة كإقراضها أو شراء الأوراق المالية و التجارية ، و حتى لا تقع البنوك في أزمة سيولة يجب أن تحتفظ بنسبة معينة لدى البنك المركزي لمواجهة طلبات السحب المتوقعة من أصحاب الودائع وتحدد من طرف البنك المركزي.

3) فعالية سياسة معدل الاحتياطي الإجمالي: تعتبر هذه السياسة من السياسات التي تمارس تأثيرا مباشرا وفعالا على السيولة البنوك التجارية ، هذا التأثير يتقرر بإرادة البنك المركزي طبقا للسياسة النقدية التي يسعى لتطبيقها .

1- قدي عبد المجيد ، "المدخل إلى السياسات الكلية دراسة تحليلية تقييمية" ، مرجع سابق، ص84

2- العصار رشاد، الحلبي رياض ، " النقود و البنوك، عمان"، دار صفاء للنشر و التوزيع 2000، ص 157

من مزايا التي تتميز بها هذه الأداة في تأثيرها على عرض النقود هي أنها تؤثر على كل البنوك بالتساوي فهي تعتبر سلاحا في التأثير على حجم الائتمان ومن ثم على العرض النقدي حتى أن التغيرات الصغيرة في الاحتياطي الاجباري ينتج عنه في عرض النقود.

كما تعتبر هذه السياسة أكثر فعالية من السياسات الاخرى في أوقات التضخم حيث أن البنوك التجارية لا تجد وسيلة للاستجابة لتعليمات البنك المركزي في مدة ممهلة لها لرفع الاحتياطي النقدي من أجل امتصاص المعروض النقدي إلا عن طريق خفض القروض والاستثمار وخفض حجم الودائع أما في أوقات الكساد فإن تخفيض نسبة الاحتياطي لا تكون لها فعالية كبيرة في تشجيع طلب القروض¹ إن فعاليتها ترتبط بمدى فعالية ومرونة الجهاز النقدي واستجابة الجهاز الانتاجي لتلك التغيرات المعتمدة من طرف السلطات النقدية فهي أداة فعالة جدا وأقل كلفة في التحكم في عرض النقود مقارنة بالأدواتين السابقتين .

كتقييم للأدوات الكمية للسياسة النقدية ، يرى ميلتون فريدمان أنه لا ضرورة لاستعمال الادوات الثلاثة إلا في حالة التمكن أي أداة من الأدوات في تأدية وظيفتها بالكامل : أما مسؤولي البنوك المركزية فيرون أهمية كبيرة في أداة إعادة الخصم لأنه بواسطتها تزود البنوك بأرصدة احتياطية وتزود النظام المصرفي بالسيولة في حالة الطوارئ.

* الفرع الثاني: الأدوات الكيفية (المباشرة) للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي الى جانب الأدوات الكمية التي تؤثر في حجم الائتمان أدوات كيفية للتأثير في كيفية الائتمان واتجاهاته، حيث أنها تستطيع التمييز بين الأنشطة المختلفة من حيث رفع حجم الائتمان لنشاط معين وخفضه بمعنى اخر تهدف هذه الأدوات (الكيفية) الى التأثير على الكيفية التي يستخدم بها الائتمان وذلك عن طريق توجيه الائتمان الى المجالات المرغوبة وحجبه عن المجالات الاخرى، والتي تتمثل في سياسة تأطير القرض والسياسة الانتقائية للقرض وهو ما سنقوم بتفصيله في الفرعين التاليين:

1- علي حافظ منصور، اقتصاديات النقود و البنوك، دار النهضة العربية 1998 ، ص 195

✓ أولاً: سياسة تأطير القرض 1

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني و هو القروض الموزعة من طرف البنوك و المؤسسات المالية² ، و تسمى أيضا تخصيص الائتمان و تكون هذه السياسة كبيرة الفعالية إذا كان الاقتصاد هو اقتصاد الاستدانة ، فهي لم تشمل فقط تحديد المبلغ المتاح لكل طالب للقرض بل إضافة للشروط التي يطلبها فيما يتعلق بالأوراق التجارية القابلة لإعادة الخضم³ ، و استخدم في إنجلترا في أواخر القرن الثامن عشر كأداة للسيطرة على الائتمان. يقوم البنك المركزي بهذه السياسة بهدف الائتمان حسب القطاعات ذات الأولوية ، ففي أوقات التضخم مثلا يقيد الائتمان للقطاعات التي هي السبب في ذلك و العكس على القطاعات الأخرى ، كما يمكن أن تتعلق بمعيار أجل القرض ، أما في حالات التضخم الجامح تكون سياسة تأطير القروض إجبارية⁴ ، فيقوم البنك المركزي بتحديد الحد الأقصى للقرض الممنوحة أو تحديد معدل نمو القروض ، و استخدم هذا الأسلوب في فرنسا لأول مرة سنة 1948 ، كما تصاحب هذه السياسة إجراءات تهدف إلى تخفيض الكتلة النقدية كالتقليل من النفقات العمومية و تشجيع الادخار و إصدار السندات و ما لوحظ أن نظام تأطير القروض لم يحقق في البلدان التي طبقتها الضبط المطلوب يعود لما يلي⁵:

- غياب تأثيره على القروض الموجهة للخزينة.
- رغبة السلطات النقدية بعدم إجراء تقييد كبير لتمويل الاقتصاد.
- لجوء المشروعات إلى الاقتراض فيما بينها أو إلى إصدار سندات أو حتى الاقتراض بالنقد الأجنبي
- كذلك لم يعد فقط ضابطا كمي بل نوعيا.

✓ ثانيا: السياسة الانتقائية للقرض

تهدف هذه الإجراءات الانتقائية إلى تسهيل الحصول على أنواع خاصة من القروض أو مراقبة توزيعها أحيانا أخرى، و عادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة والهدف من هذه الإجراءات هو التأثير على اتجاه القروض نحو المجالات المراد النهوض بها أو تحفيزها أو لتسهيل نقل الموارد المالية من قطاع إلى آخر⁶ و التي تتماشى مع أهداف السياسة الاقتصادية للدولة، ومن محددات هذه السياسة ما يلي:

1-إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف: فإذا أراد البنك المركزي أن يشجع بعض الأنشطة فإنه يقوم بإعادة خصم الكمبيالات الخاصة بهذه القروض كقروض الصادرات حتى بعد تجاوز السقف المحدد مع استعمال معدل إعادة الخصم العادي.

1- قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييمية، مرجع سابق، ص80

² jean pierre pattat, monnaie, institutions financières et politiques monétaires, 5 em éditions, Economica, paris, 1993, p 398.

³ لطرش الطاهر ، تقنيات البنوك، الطبعة الرابعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية، 2005 ، ص220

⁴ فتح الله ولعلو، الاقتصاد السياسي -توزيع المداخيل النقود والائتمان-، بيروت، دار الحداثة، 1987 ، ص421

⁵ وسام ملاك، النقود و السياسة النقدية الداخلية، مرجع سابق، ص256

⁶ Michelle de mourgues, la monnaie, système financière et théorie monétaire, op.cit. p 238

2-وضع قيود على الائتمان الاستهلاكي: و الغرض من ذلك هو كبح الطلب على البضائع، و يستخدم للتقليل من التضخم، و طبقت هذه الأداة في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1941 ، و في فرنسا كان الحد الأدنى للدفعة المقدمة على مشتريات التقسيط لبعض السلع الاستهلاكية في 1969 ، أما في الجزائر في سنة فقد تم إلغائه تماما في سنة 1970 ، لاستغلالها في الجانب الإنتاجي.

3-التمييز بأسعار الفائدة على القروض الممنوحة لقطاعات اقتصادية مختلفة :

لعبت هذه السياسة دورا هاما في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي و علاج ميزان المدفوعات في كثير من الدول منها إيطاليا وفرنسا خلال النصف الأول من السبعينات¹، حيث تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على التمويلات المقدمة في المجالات التي تريد الدولة تشجيعها بهدف تخفيض تكاليف إنتاج ما.

4-هوامش الضمان المطلوبة: و يكون ذلك بإحداث تغيير في هوامش الضمان المطلوبة على القروض

الممنوحة من أجل المضاربة سواءا بالزيادة أو بالنقصان²، و في المقابل هناك هوامش الاقتراض التي تمثل النسبة المئوية من قيمة الأوراق المالية التي يمولها البنك التجاري بمنح قروض للمستثمرين، فإذا كان هامش الاقتراض يقدر ب 45 % في الحالة العادية بمعنى أن هذا البنك التجاري يمول ما قيمة 45 % من الأوراق المالية و 55 % الباقية يدفعها المضارب من ماله الخاص، ففي أوقات التضخم يقوم البنك المركزي برفع هامش الضمان إلى 65 % مثلا أي تخفيض هامش الاقتراض إلى 35 % مما يقلل من حجم الائتمان الممنوح من طرف البنوك التجارية، و يحدث العكس في حالة الكساد.

كذلك يمكن إضافة محددات أخرى كرقابة الائتمان العقاري، و تحديد حد أعلى للائتمان باستخدام بطاقات الائتمان و كذلك متطلبات الإيداع المسبق مقابل الاستيراد، غير أنه هناك انتقادات يمكن توجيهها لهذه السياسة منها:

- *عدم ضمان توجه القروض الممنوحة نحو للقطاعات المعنية
- *صعوبة تحقيق رقابة فعالة و سهلة على الائتمان المحبذ تشجيعه
- *قد تميز هذه السياسة بين المشروعات الكبيرة و الصغيرة
- *استعمال المقترضين للأموال المقترضة في الإنفاق غير المرغوب.

* الفرع الثالث: الأدوات الأخرى للسياسة النقدية

يستخدم البنك المركزي أحيانا إلى جانب الأدوات السالفة الذكر، أدوات أخرى و خاصة في حالة عدم تحقيق البنك المركزي لأهداف السياسة النقدية أو في حالة رغبته في زيادة فعاليتها و التي تهدف هي الأخرى إلى تحقيق أهداف معينة لها علاقة بالائتمان المصرفي و هي³

¹ صالح مفتاح، النقود و السياسة النقدية (المفهوم و الأهداف و الأدوات)، مرجع سابق، ص158

² غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص139

³ أمين رفعت المحجوب، محاضرات في النقود والاقتصاد، مصر، دار النهضة العربية، 1994 ، ص195

✓ أولاً: الإقناع الأدبي

هو عبارة عن مجرد قبول البنوك التجارية بتعليمات و إرشادات البنك المركزي أدبيا بخصوص تقديم الائتمان و توجيهه حسب الاستعمالات المختلفة¹ ، يستخدمها البنك المركزي في التأثير على البنوك التجارية كي تسير في الاتجاه الذي يرغبه، و ذلك عن طريق البنك المركزي بمناشدة البنوك التجارية بزيادة أو خفض حجم الائتمان في مجال معين بوسائل منها الاقتراحات و التحذيرات الشفهية أو الكتابية، و تسمى أيضا بسياسة المصارحة و تتمتع البنوك المركزية الرائدة و العريقة بهيبة كبيرة في النظام المصرفي لدولة ما، مما يؤهلها إلى أن تقوم بالتأثير على البنوك التجارية من خلال المقالات في الصحف و المجالات و الخطب لتغيير اتجاه هذه المؤسسات و فق الخطة و الاستراتيجية المسطرة من قبل البنك المركزي² ، و قد تزداد فعالية هذه السياسة إذا ما اقترنت ببعض السياسات النقدية الأخرى أو بشيء من التحذير و الوعيد.³

✓ ثانيا :إصدار التوجيهات و التعليمات

تتمثل في إصدار البنك المركزي تعليمات توجه مباشرة السياسة الائتمانية للبنوك و المؤسسات المالية، كتحديد حجم الائتمان الممنوح، أو نوعه أو كيفية استخدامه، و من هنا يمكن للبنك المركزي أن يضمن تدفق كمية النقود إلى المجال المطلوب مما يمكنه من رقابة مباشرة و مضمونة عن السياسة الائتمانية المنفذة، فمثلا قد يصدر البنك تعليمات بشراء سندات حكومية أو توجيه جزء من أصول البنوك التجارية إلى الاستثمارات الطويلة الأجل أو متوسطة الأجل.

✓ ثالثا :الإعلام

و يكون ذلك عن طريق قيام البنك المركزي بإعلان سياسته النقدية المستقبلية من خلال إظهاره لمختلف الاستراتيجيات التي يريد إتباعها معبرا على ذلك بالوقائع و الإجراءات التي سيتخذها، و يكون هذا الإعلام بوضع كل الحقائق و الأرقام عن حالة الاقتصاد الوطني أمام الرأي العام، كتفسير و أدلة للأسباب التي جعلته يتبنى سياسة معينة لتوجه حجم الائتمان، و يعمل هذا الإعلام على زيادة ثقة الجمهور بالإجراءات و السياسات الاقتصادية الموضوعية من قبل السلطات.

¹ ضياء مجيد الموسوي، الإصلاح النقدي، الطبعة الأولى، الجزائر، دار الفكر، 1993 ، ص39
² محمد زكي شافعي، مقدمة في النقود و البنوك، القاهرة، دار النهضة العربية، 1978 ، ص ص316
³ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مرجع سابق، ص145

المبحث الثالث: تطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

➤ المطلب الاول: الشروط الأساسية لفعالية السياسة النقدية.

إن تطبيق السياسة النقدية يقتضي توفر مجموعة شروط وذلك حسب الزمان و المكان، وكذلك نوع النظام الاقتصادي ومستوى أداءه ، لتفعيل السياسة النقدية. ويتطلب رفع أداء النشاط الاقتصادي، القيام بإصلاحات شاملة في الميادين (النقد والقرض، الاستثمار، الضرائب.....) وضمان إستقلالية البنك المركزي ، مع مساندة السياسة المالية للسياسة النقدية. 1. إن نجاح السياسة النقدية في أي الدولة وفي ظل أي نظام اقتصادي نظام الاقتصادي إنما يتوقف على مجموعة من العوامل والشروط أهمها: 2.

- 1- نظام معلوماتي فعال: وضع الميزانية (عجز، فائض) نوعية وطبيعة الاختلال، تحديد معدل النمو الاقتصادي الحقيقي، نوعية البطالة، القدرات الاقتصادية، ميزان المدفوعات.....
- 2- تحديد أهداف السياسة الاقتصادية بدقة: نظرا لتعارض الكثير من الاهداف المسطرة.
- 3- هيكل النشاط الاقتصادي: مكانة القطاع العام والخاص سياسة الحكومة اتجاه المؤسسات الانتاجية ، حجم التجارة الخارجية في السوق العالمية....، وبالتالي حرية التجارة الخارجية ومرونة الاسعار.
- 4- مرونة الجهاز الانتاجي للتغيرات التي تحدث على المتغيرات الاقتصادية لا سيما النقدية منها.
- 5- نظام سعر الصرف : تحقق السياسة النقدية فعاليتها في اقتصاد ذو سعر الصرف مرن أكثر من اقتصاد ذو سعر الصرف الثابت .
- 6- درجة الوعي الادخاري، والمصرفي لمختلف الاعوان الاقتصادية .

- 7- سياسة المناخ الاستثمار: تدفق رؤوس الاموال ، التسهيلات الممنوحة للمستثمرين المحليين والاجانب ، ومدى الحساسية الاستثمار لسعر الفائدة.
- 8- توافر الاسواق المالية والنقدية المنتظمة والمتطورة، ومدى أهمية السوق الموازية.
- 9- مدى استقلالية البنك المركزي على الحكومة.

1- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في التحليل النظرية ومقاربات كمية، ديوان

المطبوعات الجامعية الجزائر 2012 ص 175

² Stephen G cecchetti finncial structur Macroeconomic stability and monetary policy .NBER working paper N : 8354 .
(Nacional bureau OF economic Researen / cambridge) USA JULI 2001 .

ويقودنا هذا التحليل إلى القول أن ما هو صالح لدولة يمكن ألا يصلح لأخرى ، في اختيار الشروط و الاهداف و الادوات لتنفيذ السياسة النقدية بفعالية كبيرة خاصة عند تباين أداء الجهاز الانتاجي ، وتأخر النظام المصرفي وضعف الاسواق النقدية والمالية أو انعدامها. 1

➤ المطلب الثاني: واقع السياسة النقدية في الدول المتقدمة.

قبل التطرق إلى سير السياسة النقدية في هذه الدول يجب معرفة حوصلة مميزات هذه الدول وهي: 2:

- 1- مرونة هيكل الاقتصادي لهذه الدول وسرعة استجابته للتغيرات والازمات الحاصلة.
- 2- استخدام أكثر كفاءة للادوات غير المباشرة في السياسة النقدية.
- 3- مقدار أقل من التمويل النقدي لعجز المالية العامة .
- 4- موارد بشرية تتمتع بمؤهلات أفضل في المجال الاداري والمالي.
- 5- تطور السوق النقدية والمالية في هذه الدول ويقاس ذلك بدرجة القدرة على جمع الادخار والقدرة على منح الائتمان إضافة إلى التجربة الطويلة التي أكسبت هذه الدول ثقافة مصرفية عبر الزمن .
- 6- التجانس الاقتصادي الذي نعني به وجود تقدم التكنولوجي موحد في كافة القطاعات الاقتصادية وفي المقابل وجود سوق نقدية بإمكانها وصول توفير الاموال اللازمة لها.
- 7- وجود مناخ قانوني قوي .

وهذه الدول المتقدمة سطرت أهدافا لسياستها النقدية من بينها : 3

➤ تحقيق الاستخدام الكامل .

➤ العمل على استقرار الاسعار.

➤ تحقيق التوازن الخاجي عن طريق تحكّم في استقرار سعر الصرف للعملة المحلية .

وهناك الاولوية لتحقيق الاهداف لان اقتصاديات هذه الدول مختلفة مثلا:

- الولايات المتحدة الامريكية فإنها تعطي الاولوية لاستقرار أسعار وتعظيم الاشغال وذا يعني تحقيق هدفين اثنين.
- بريطانيا أعطت الاولوية للمحافظة على قيمة العملة واستقرار النظام المالي .
- ألمانيا :البنك المركزي الالماني (BUNDES BANK) يضع الاستقرار كهدف للسياسة النقدية .

1- عبد القادر خليل، مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي، نفس المرجع ص 177

² Mishkin (FS) 1999 les canaux de transmission monetaire lecons pour lapolitique monetaire bulletin de la banque de France.N 27 mars.

³ Mishkin (FS) 1999 , CIT

وهناك الكثير من الدول ككندا وفنلندا والسويد وزييلندا ا جديدة اتخذت التضخم كهدف ولكن زييلندا الجديدة هي التي ذهبت بعيدا في اعتماده كهدف فبنك الاحتياط Bank Act reserve في سنة 1986 أعطي للبنك المركزي مهمة وضع سياسة نقدية متخذة كهدف رئيسي لها استقرار المستوى العام للأسعار.

بالموازاة مع ذلك أنشئ المعهد النقدي الاوروي (IME) كإطار لتسيير السياسة النقدية بتنظيم اصدار للأوراق النقدية .ومن مهام البنك المركزي الاوروي تحقيق استقرار الاسعار ومن المبادئ سير هذا البنك:

- فتح الاسواق .
- تدعيم المنافسة.

وللوصول إلى تحقيق الهدف وهو استقرار الاسعار ،السياسة النقدية في إطار الوحدة النقدية الاوروبية تطرح الاشكالين:

- التغيرات الواجب اتخاذها للوصول إلى استقرار الاسعار.
- الادوات الواجب اتخاذها للوصول إلى الاهداف.

في هذا المجال طرح الاختصاصيون مشكلة الاهداف التي سيتخذها النظام الاوروي للبنوك المركزية S .E.B.C إما سيتخذ أهدافا وسطيا أو يتخذ حلولا أخرى كالتضخم كهدف مباشر.

أما بالنسبة للأدوات أمام النظام الاوروي للبنوك المركزية استعمال ثلاث منها:

- الاحتياطات الاجبارية .
- التسهيلات الدائمة.
- عمليات السوق المفتوحة.

تبقى ضمن هذا كله السوق المفتوحة كوسيلة أساسية لتوجيه السوق النقدية لسحب أو حقن السوق بالسيولة الاضافية إلى تسيير أسعار الفائدة.

ونستنتج من السياسة النقدية فب الدول المتقدمة أن الدول هذه بلغت درجة من التنظيم والسرعة في سيولة المعلومات ما يمكنها من التطور والتعديل للوصول إلى أعلى مستويات الاداء والكفاءة في استعمال أدوات السياسة النقدية والسيطرة على ما يطرأ من مؤشرات تعيق سيرها.

المطلب الثالث: تقييم السياسة النقدية في الدول النامية.

نشرح تطبيق السياسة النقدية حسب النظرية الكلاسيكية ، بزيادة عرض النقود عند الكساد ، ذلك أن تطبيقها خلال أزمة الكساد العالمي الكبير (1929-1993) بتخفيض معدل الفائدة وإتباع سياسة النقود الرخيصة ، لم تحل مشكلة الكساد ، ونعرف كينز في هذه الحالة 1.

لكن تم الرجوع للاهتمام بالسياسة النقدية أثناء وبعد الحرب العالمية الثانية لمواجهة الضغوط التضخمية.

ورغم كثرة النظريات حول السياسة النقدية، فإن هناك عوامل تخص الدول النامية،

وبالتالي تلك النظريات هي وليدة المجتمعات التي ظهرت فيها ، وتستجيب لصالحهم أكثر من الغير ، فهي تفسر الازمات

الدورية التي تتخلل النظام الرأسمالي للدول المتقدمة ، وتحاول بذلك تقديم الوصفات الملائمة لحل هذه الازمات.

ويمكن بإيجاز إعطاء أهم عوامل ضعف فعالية السياسة النقدية في الدول النامية:

- ✓ عدم تفصل القطاعات الاقتصادية والمصرفية والمالية أفقيا وعموديا .
- ✓ تأخر الجهاز المصرفي و/أو حداثة نشأته وعدم فعاليته، والاعتماد أكثر على النقود القانونية في بعض الدول، ويمكن إجراء دراسة للمقارنة بين الدول في المجموعات (M ,E)
- ✓ غياب أو ضعف الاسواق المالية المنظمة وكذلك ضيقها ، مما يعرقل ويعيق تطبيق سياسة إعادة الخضم والسوق المفتوحة وعمليات الائتمان .
- ✓ عدم فعالية تأثير البنك المركزي على البنوك التجارية ، وعدم إستقلالية الجميع (نقصد البنوك التابعة للدولة).
- ✓ ضعف التمويل الطويل الاجل الموجه للنتاج ، والاهتمام بالربح السريع في المدى القصير .
- ✓ العادات والتقاليد والمعتقدات الدينية ، مع عدم تطوير البنوك الاسلامية.
- ✓ عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، وتخلف اقتصاد السوق ، وكذلك تأخر الاصلاحات (ميدان الضرائب ، النقد والقرض ، والاجور ، الاستثمار ، التجارة الخارجية).
- ✓ الاعتماد على التمويل التضخمي بسبب عجز الميزانية يؤدي إلى التضخم ، وبالتالي تكون السياسة النقدية غير مجدية بالشكل الموجود عليه في الدول المتقدمة.
- ✓ تبعية وارتباط الدول النامية بالدول المتقدمة ، وتأثير التبادل اللامتكافئ على التقلبات الاقتصادية الوطنية.
- ✓ تعتمد اقتصادياتها على المواد الاولية وبعض المنتجات الزراعية.

¹- عبد القادر ، تحليل مبادئ الاقتصاد النقدي والمصرفي إضاءات حول الجهاز المصرفي والسياسات النقدية في تحليل نظرية ومقاربات كمية، ديوان

كخلاصة يمكن القول أن هذا الاقتصاد المتخلف تنحصر السياسة النقدية في مبدأين هما تثبيت سعر الصرف الخارجي وتقلب مستوى الاسعار الداخلي، وتصبح المشكلة السياسة النقدية هي كيفية تحقيق هدفين من خلال التجارة الخارجية ، ولذلك انحصرت تلك السياسة عملا في إتباع نظام الصرف الخارجي بالذهب ، وتؤدي الارصدة الخارجية في هذا النظام وظيفة موازنة ميزان المدفوعات الذي لا يستقر على الحال ، ويصبح الاقتصاد متخلف في ظل هذه الظروف معرضا للتضخم دائما بفضل عدم مرونة الانتاج وخضوع الاقتصاد كله لاعتبارات خارجية.

خاتمة الفصل

ونتيجة لما سبق يمكن القول أن السياسة النقدية والتي تستخدم لمراقبة عرض النقد وذلك كأداة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية من خلال التأثير التوجيهي الذي تمارسه الدولة على النشاط الاقتصادي، وكذا مقدار تدخلها في تحديد الجانب الاقتصادي الذي تؤدي فيه الوحدات الاقتصادية عملها، حيث أن تأثير النقود على المتغيرات الاقتصادية جعل من السياسة النقدية جزءاً هاماً من السياسة الاقتصادية وذلك لسعيها نحو تحقيق الأهداف العامة لها.

مر تطور السياسة النقدية بعدة مراحل، فالأولى تبدأ مع بداية القرن التاسع عشر والتي كانت فيها السياسة النقدية ينظر إليها على أنها محايدة لا تؤثر بأي صورة من الصور على النشاط الاقتصادي، إذ يقتصر دورها في خلق النقود اللازمة لتنفيذ العمليات، هذا من منظور الكلاسيك، ثم المرحلة الثانية وهي تزامنت مع ظهور الفكر الكينزي، والتي أصبحت فيها السياسة النقدية ثانوية باعتبارها أقل فعالية مع اعطاء أهمية كبيرة للسياسة المالية، ثم المرحلة الثالثة التي تميزت فيها السياسة النقدية والنقود بأهمية كبيرة، من قبل النقديون الذين اعتبروها أكثر فعالية وتراجع أهمية السياسة المالية.

يشمل تعريف السياسة النقدية العناصر التالية وهي: الإجراءات التي تقوم بها السلطات النقدية والتي تبدأ بتحريك عرض النقود إلى الارتفاع أو الانخفاض للوصول إلى الأهداف المحددة كاستقرار الأسعار، خفض البطالة، تحقيق نمو اقتصادي متوازن، كما أنه يتم تغيير مجموع النقد المتداول باستخدام أدوات نقدية تتخذ شكل عمليات السوق المفتوح أو الودائع أو التوجيهات، فضلاً عن سعر إعادة الخصم وكذا نسبة الاحتياطي الإجمالي القانوني زيادة على الرقابة على الائتمان بأنواعها الكمي والنوعي.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتوازن الاقتصادي العام

مقدمة الفصل

يمثل التوازن الاقتصادي بحد ذاته تحدياً أمام القرارات الاقتصادية والسياسية لما له من علاقة بفاصل الحياة ذلة المجتمع من استثمار وادخار ومعدلات البطالة والاستهلاك وغيرها ، فقد أوضحت المدارس الاقتصادية رؤاها تجاه هذا المفصل المهم في السياسة الاقتصادية ، حتى وأن غالب التحديد المباشر، ويبقى الهدف الحقيقي منصبا على تحقيق التوازن الاقتصادي في المستقبل سعياً نحو استقرار اقتصادي للمجتمع.

إن شرط التوازن بالنسبة للاقتصاد الوطني يتمثل في تحقيق تعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي في ضوء الضغوطات الاقتصادية المتاحة كما أن التوازن الكلي هذا يعتبر محصلة لتوازنات جزئية تتفاعل فيما بينها والمتمثلة في الأسواق السلعية والنقدية والعمالية، والتي يتم الربط والتنسيق بينهما في إطار السياسة الاقتصادية الكلية. وتكتسي نظرية التوازن أهمية بالغة في التحليل الاقتصادي لإسهاماتها الكبيرة في تحقيق التوازنات الجزئية والكليّة على سواء، فهي وسيلة فعالة لتصميم النماذج وتحليل الظواهر الاقتصادية.

إن الأثر كل من السياستين المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي يتطلب الجمع بين السياستين المالية والنقدية بمهارة عالية من حيث التنسيق والملاءمة بينهما، لأن السياسة النقدية تحتاج إلى مساعدات السياسة المالية وإلى التنسيق بينهما فهناك علاقة التبادل ومساعدة بين السياستين لتحقيق التوازن الاقتصادي العام.

وعليه سنتناول في هذا الفصل موضوع التوازن الاقتصادي من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول: نظرية التوازن الاقتصادي.

المبحث الثاني: أهمية نظرية التوازن الاقتصادي.

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

المبحث الأول: نظرية التوازن الاقتصادي.

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث وخلال مراحل التطور هذه كان يغير التوازن من طبيعته شيئاً فشيئاً ليحل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي وقبل استعراض آراء الاقتصاديين قديمه وحديثه في موضوع التوازن. يجدر بنا أن نتطرق إلى مفهوم التوازن واستعراض مختلف التعاريف التي حظي بها من طرف هؤلاء الاقتصاديين.

المطلب الأول: التوازن الاقتصادي وأشكاله.

* الفرع الأول: مفهوم التوازن الاقتصادي

يعتبر مصطلح التوازن من المصطلحات والمفاهيم القديمة في الاقتصاد، وقد اهتمت النظريات الاقتصادية في الأغلب الأعم من تحليلاتها بتحليل التوازن ومفاهيمه وكيفية تحقيقه.

ويقصد بالتوازن عموماً تعادل القوى المتضادة التي تؤثر في مستوى الظاهرة موضوع الدراسة.

ويزخر الأدب الاقتصادي بنماذج التوازن بشقيه العام والجزئي والتوازن الداخلي والتوازن الاقتصادي الخارجي ومن ثمة التوازن الاقتصادي العام.

ولا يختلف الاقتصاديون فيما بينهم في تحديد المفهوم الاقتصادي للتوازن فيما قد نجدهم يتناولون بطرق مختلفة نوع التوازن المطلوب، ومن ثمة وسائل تحقيقه. إلا أن المتفق عليه أن التوازن بصفة عامة يعرف بأنه الوضع الذي يتسم بالاستقرار ما لم تتغير العوامل المحددة له. وقد حظي موضوع التوازن بعدة تعاريف نذكر منها:

- التوازن هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تتعادل فيها قوى كلية أو جزئية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محددة بحيث أن عدم استمرار إحدهما أو نقصه أو زيادته مع ثبات غيره ممكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى¹.

1 - مبارك حجير، "التوازن الاقتصادي وإمكانياته للدول العربية"، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون سنة نشر ص51.

- كذلك هناك من يعرف التوازن بأنه الوضع الذي إذا تعذر الوصول إليه مع عدم وجود أيّ حاجز بالابتعاد سيظل كما هو ما لم يحدث أيّ مؤثرات خارجية تؤدي إلى ذلك ومن ثمة يمكن القول أنّ التوازن هو وضع ثبات نسبي¹ وتفسير ذلك أنّه في النظرية الاقتصادية تتم دراسة العديد من الظواهر الاقتصادية كالإنتاج أو التضخم أو البطالة أو العرض أو الطلب..... الخ، وتتم دراسة العديد من المتغيرات والمؤشرات الاقتصادية ذات الصلة بهاته الظواهر وكل متغير يأخذ قيمة مختلفة تتغير صعوداً أو هبوطاً وقد تستقر لفترة معينة عند قيمة معينة أو مستوى معين، وهذه القيم المختلفة تتأثر بعدد لا نهائي من المتغيرات والمسببات وإذا لم يتواجد ما يغيّر هذه المؤثرات والعوامل التي تدفع إلى تغيير قيمة المتغير فإنّ هذه القيمة تعرّف بالقيمة التوازنية، وفي النظرية الاقتصادية الأمثلة عديدة كالسعر التوازني، الكمية المتوازنة، الدخل التوازني... الخ.

سعر التوازن مثلاً هو السعر الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة في السوق، أو الذي تتوازن عنده قوى الطلب من جانب المشترين مع قوى العرض من جانب البائعين وبالتالي يقال للكمية التي يتحدد عندها ثمن التوازن كمية التوازن.

كما يعرف التوازن على أنه تلك الحالة التي يمكن أن تبقى دائماً طالما لم يحدث أي تغيير في الظروف المؤدية إليها².

من هذا التعريف يتضح أنّه ركز على حالة التشغيل الكامل أي صفة الثبات معتمداً في ذلك على الفكر التقليدي الذي ينطلق من شرط توازن الاستخدام الكامل، هذا بالإضافة إلى بعض الدراسات التي تناولت تحليل مفهوم التوازن الاقتصادي العام بمفهوم الاختلال والتي عرفت اختلال التوازن بأنه الاختلال بين حجم الموارد المتاحة ذاتياً وبين حجم الاحتياجات الفعلية التي يحتاجها المجتمع أي أنّ الاقتصاد هنا يكون في حالة اختلال توازني إذا ما كان يستخدم موارد أكثر مما يملك في الواقع، حيث أنّ اختلال التوازن الاقتصادي العام ينعكس في مجالين اقتصاديين هما اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي واختلال التوازن الخارجي.

ومن هنا يتضح أنّ التوازن على مستوى الوطني يتحقق عندما يتساوى الطلب الكلي مع العرض الكلي وعندما لا يكون هناك دوافع للتوسع أو الانكماش بزيادة الطلب الكلي أو العرض الكلي خلال الفترة القصيرة. وفي الأخير نستنتج من التعاريف السابقة الذكر أن التوازن الاقتصادي يرمز إلى الأسواق (السلع والخدمات والنقد والعمالة) وللتوضيح أكثر سنحاول في هذه النقطة الموالية التطرق إلى أشكال التوازن.

1 - نعمت الله نجيب إبراهيم، "أسس علم الاقتصاد، للتحليل الجمعي" - جامعة الإسكندرية، -2010، ص29.

2 - دانيال أرلوند، "تحليل الأزمات الاقتصادية"، ترجمة عبد الأمير شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1992، ص141.

* الفرع الثاني: أشكال التوازن.

تأخذ التوازنات الاقتصادية عدة أشكال وأنواع لاختلاف و التباين، وجهات النظر الاقتصاديين ، ومن هذه الاشكال نذكر منها:

1- التوازن الجزئي والتوازن الكلي

إن نظرية التوازن الجزئي تهتم بدراسة التوازن على المستوى الجزئي أي توازن الفرد أو المؤسسة أو القطاع، حيث أنّ توازن الفرد يتحقق عند تعادل مستخدماته مع منتجاته، أما توازن المؤسسة يتحقق عندما تتعادل إيراداتها مع نفقاتها. أما التوازن الكلي هو تلك الحالة التي تكون فيها كافة التدفقات والسلع على المستوى الوطني ثابتة أي انعدام صافي التدفقات وبالتالي ضرورة تساوي الادخار مع الاستثمار، ولهذا يتميز التوازن الكلي بقدرته على تتبع مسار المتغيرات الإجمالية في الاقتصاد الوطني والتأثيرات المتبادلة فيما بينها .

إن شرط تحقيق التوازن الكلي قد يتحقق بالرغم من وجود اختلالات في التوازنات الجزئية شريطة أن تتعادل مجموع الفوائض المنبثقة عن تلك الاختلالات حيث يتجه كل من الإنتاج والتوظيف والأسعار إلى الانخفاض في الاسواق التي تعاني من فائض في العرض، في الوقت الذي يتجه للارتفاع في الأسواق التي تواجه تضخما1.

2- التوازن قصير الأجل والتوازن الطويل الأمد

يقصد بالأول هو تلك الحالة التي تكون فيها التدفقات ثابتة بحيث لا يكون لها ميل إلى مزيد من التغيير على الأقل في الزمن القصير مع إمكانية تغيير المخزون لاحقاً، الذي يعمل هو الآخر على تغيير التدفقات مما يؤدي إلى اختلال التوازن السلعي والتدفقي الكامل

أي أنّ التوازن في المدى القصير يتجاهل التغييرات السلعية في المدى القصير لضعفها نسبياً مع مقارنتها مع الحجم الكلي للسلع، أما التوازن الاقتصادي على المدى الطويل يتحقق عندما يكون توزيع مجموع المواد بحيث تصبح الإيرادات الإنتاجية الحدية النسبية متعادلة في جميع الزيادات البديلة من جهة إضافة إلى تمكن المؤسسات من استخدام مواردها في المجالات الأقل تكلفة بحيث يتعادل الناتج العيني الحدي لقيمة كل وحدة نقدية في مجموعها2.

ومنه المحافظة على المستوى التوازني للدخل في الزمن القصير تتطلب ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار في حين يتطلب الوصول إلى مستوى التوظيف الكامل في المدى الطويل زيادة استثمار اليوم دائماً عن ادخار الأمس3، أي مع مرور الأيام يستلزم أن يكون الاستثمار أكبر من الادخار بهدف الوصول إلى التوظيف الكامل.

1 - صقر أحمد صقر، "النظرية الاقتصادية الكلية"، وكالة المطبوعات، الكويت، 1988، ص115.

2 - مبارك حجير، "التوازن الاقتصادي"، المرجع السابق، ص132.

3 - فايز إبراهيم الحبيب، "نظريات التنمية والنمو الاقتصادي"، جامعة الملك سعود، الرياض، 1985، ص78.

3- التوازن الساكن والتوازن الديناميكي:

أ- **التوازن الساكن:** يكون التوازن في حالة السكون عندما تستقر قيم المتغيرات محل الدراسة فيكون ذلك النظام الاقتصادي خاليا من التراكمات وتظل معدلات الانتاج والاستهلاك متساوية وثابتة كما لا تتغير الاسعار والمخزون ولا صافي الادخار. 1

ويتميز التحليل الساكن بكون العلاقات السببية المستقلة عن الزمن أي أن المتغيرات المختلفة المتضمنة في النموذج غير المؤرخة، فهو عبارة عن صورة جامدة أو الساكنة لنواحي النشاط الاقتصادي، أي افتراض ثبات وعدم تغير قيم المتغيرات محل الدراسة، لأن هذه القيم تتغير بمعدلات بطيئة، وبالتالي لا تؤثر على الدراسة في الفترة المحددة، وكمثال لذلك يمكن كتابة العلاقة الدالية بين الطلب (Q_d) والسعر (P) والدخل (Y) في الشكل: 2:

$$Q_d = (Q_d)(P)$$

والعلاقة الدالية بين العرض (Q_s) و السعر (p) في الشكل:

$$Q_s = Q_s(P)$$

إن هذا النوع من التوازن لم يسلم من التغيرات التي وجهت إليه، لاعتبار أن الحياة تتميز بالحركية والنمو والتوازن والاختلال. كما أنه لا يوضح الكيفية التي تتحرك بموجبها المتغيرات من وضع توازني إلى وضع توازني جديد، لذلك تم استخدام نوع اخر وهو التوازن الحركي (الديناميكي).

ب- **التوازن الديناميكي:** على خلاف النمط السابق (التوازن الساكن) فيهتم هذا النوع بدراسة المتغيرات وتطورها خلال الزمن، فتمكن الحركة والديناميكية فيه الاخذ بعين الاعتبار عنصر الزمن، أي الزمن اللازم ليتمكن المتغير المستقل من التأثير على المتغير التابع 3 ويهدف هذا الاسلوب من التحليل الى معرفة تطور وسير النظام الاقتصادي تبعا لتطور الزمن وكيف أن التوازن والاختلال المحقق في فترة معينة يمكن أن يكون له أثر على حالات الاقتصاد في فترات أخرى 4 فحدوث اختلالات جديدة تكون باردة لحصول توازنات جديدة بتدخل ظروف وعوامل جديدة، ويمكن التمييز بين نوعين في التحليل الحركي.

1 - مبارك حجير، "التوازن الاقتصادي"، المرجع السابق، ص 36

2- محمد شريف إلمان "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (نظريات نماذج توازن واللاتوازن)" ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 ج 1 ص 41

محمد شريف إلمان "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية" مرجع السابق ص 183

4 سهير السيد "المدخل إلى النظرية الاقتصادية"، المفهوم والتطبيق انراك للنشر والتوزيع القاهرة 2003 ص 15

- التحليل الحركي على فترات: فهذا التحليل يعتبر عنصر الزمن كتدفق وهو مقسم إلى فترات متتالية ذات مدة محددة وثابتة ، فعند كتابة متغير الدخل بالشكل (Y_t) يعني أنه متغير لفترات ($t=0,1,2, \dots, n$) في النموذج الديناميكي، فإذا فرضنا أن العرض الكلي في الفترة الحالية يتحدد بحجم الطلب للفترة السابقة ، فإنه يمكن كتابة العلاقة كما يلي:

$$Y_t = D_{t-1} \text{ أو } Y_t = C_{t-1} + I_{t-1}$$

- التحليل الحركي المستمر: ويأخذ بعامل الزمن دون انقطاع، أي كل متغير يصبح تابعا للزمن. بمعنى أنه مستمر، والدوال مبنية على هذا الأساس تقبل عادة الاشتقاق والتفاضل والتكامل ، فالإنتاج في اللحظة (t) يكتب (Y_t) ومعناه (Y_t) عبارة عن كمية لوحدة الزمن، وأن مقدار الإنتاج، وأن مقدار الإنتاج لكل فترة زمنية هو (D_t, Y_t) والإنتاج الكلي خلال فترة زمنية طولها (T) .

4- التوازن الناقص والتوازن الكامل

يقصد بالأول هو ذلك التوازن الذي يكون قبل الوصول إلى التشغيل الكامل، أي أن هذا التوازن يتحقق بالرغم من وجود بعض عوامل الإنتاج عاطلة وهذا ما ركز عليه كينز أين قسم التشغيل إلى مستويات واعتبر أن التشغيل الكامل هو واحدا من هذه المستويات غير أن هذا النوع صعب التحقيق وخاصة في ظل سيطرة الاحتكارات التي تهدف دائما إلى الوصول إلى مستوى من الإنتاج والذي يحقق بدوره أقصى ربح ممكن بغض النظر عن الآثار المترتبة عن ذلك والتي تنعكس على الاقتصاد الوطني.

وفي حالة ما إذا عجزت آلية السوق على تخصيص الموارد عن طريق تنسيق بين قرارات المنتجين والمستهلكين تجنبا لسوء توزيع الموارد، فهنا تتدخل الدولة لإعادة توزيع الموارد بين مختلف الاستخدامات بصورة تضمن دفع الاقتصاد إلى مركز التوازن، الذي يسمح باستغلال كل الموارد المتاحة وعندها نكون أمام التوازن الكامل.

مما سبق يتضح أن هذا التوازن الهدف منه هو تحقيق التوازن الاجتماعي.

إن التوازن الاجتماعي للمالية العامة يحقق أغراضه على مستوى التوازن الاقتصادي عندما تستطيع سياسة إعادة توزيع الدخل تحقيق توازن في التوزيع بين مختلف المواطنين والقطاعات في المجتمع فيكون هذا التوزيع على أساس زيادة قدرة الطبقة ذات الدخل الضئيل على الإنفاق ورفع مستواها المعاشي. وفي الوقت نفسه يؤثر ذلك في الحالة الاقتصادية العامة فيزيد من حجم الاستهلاك ويمكن أن يكون عاملا إيجابيا في التأثير في الاقتصاد الوطني بغية إقامة إقتصاد عام.

بعدها استعرضنا مفهوم التوازن وأشكاله نحاول في هذه النقطة الموالية التعرض إلى المراحل التي مر بها خلال تطوره

التاريخي.

المطلب الثاني: التوازن في الفكر الاقتصادي.

لقد تطور مفهوم التوازن بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر الحديث ومن خلال مراحل التطور هذه كان يغير التوازن من طبيعته شيئاً فشيئاً وسنحاول إيضاح المعالم الأساسية لكل مرحلة على النحو التالي.

✳ الفرع الأول: التوازن في الفكر التقليدي

لدى الفكر التقليدي سادت الحرية الاقتصادية التي هي حسب اعتقادهم الكفيل الوحيد لحل جل المشاكل الاقتصادية وإعادة التوازن في حالة اختلاله.

وقد افترض الكلاسيك جملة من الفروض والمتمثلة في توافر شروط المنافسة التامة في سوق السلع والخدمات واستبعاد الاكتناز، واستحالة حدوث فائض بسبب قانون ساي (العرض يخلق الطلب) مع عدم حدوث البطالة .

إن المحافظة على التوازن لدى الكلاسيك (بين العرض والطلب) يتم بواسطة آلية السوق، لأن سعر السوق هو العامل الوحيد الذي يحقق التوازن في المدى القصير عندما يتساوى العرض مع الطلب، وفي المدى الطويل عندما يكون سعر السوق مساوياً لسعر التكلفة أين تكون القوى الاقتصادية في حالة سكون.

من هنا يتضح أن الفكر التقليدي وبصدد التوازن الاقتصادي ركز على التشغيل الكامل الذي يستند على دعمين أساسيين أولهما أن كل عرض يخلق الطلب الخاص به، أي أن حجم الإنتاج مهما بلغ سيتوفر له الطلب الكافي، أما الثاني أن التوظيف الكامل يتحقق بطريقة تلقائية واستناداً إليها فإن أصحاب الأعمال يستمرون في استخدام عوامل الإنتاج إلى الحد الذي تتكافئ فيه النفقة الحدية مع الإنتاج الحدي¹.

وأخيراً يبقى لنا أن نبحث على الكيفية التي تتحقق فيها توازن النظام الاقتصادي في ظل شروط الفكر التقليدي من حرية وتلقائية اللتان تعتبران الرابط الأساسي بين التوازن الداخلي والخارجي.

✓ أولاً: التوازن الداخلي

ويقصد به هو ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تختفي عنه البطالة و التضخم. إن المساواة بين الادخار والاستثمار عند الكلاسيك يشكل شرطاً أساسياً لصحة قانون ساي ومنه شرط التوازن الكلي، فقد توصل ساي إلى أن المنتجات لا تبادل إلا بالمنتجات، وأن النقود وسيط للمبادلة ولا يمكنها أن تكون مخزناً للقيمة، بمعنى أنها ليست وسيلة لنقل القيم،

عبر فترات الزمن، وبذلك فإن عدم تصريف منتجات فرع معين لا يعني نقص النقود، وإنما يعني نقص إنتاج فرع آخر².

1 - سامي خليل، "اقتصاديات النقود والبنوك"، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1982، ص193.

2 - رفعت المحجوب، "الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص10.

إن قانون ساي بمفهومه التقليدي يعبر عن التوازن الكلي الدائم وبالتالي يستبعد عدم تصور نقص الطلب الكلي عن العرض الكلي ومنه يتضح لنا أنه لا يوجد تسرب من الدخل عن طريق الادخار لأن هذا الأخير يحول مباشرة للاستثمار، أي أن الطبقة المدخرة هي نفسها الطبقة المستثمرة. وهي الطبقة الرأسمالية، في حين أن الطبقة العاملة تنفق كل دخلها على الاستهلاك الضروري نتيجة لحصولها على أجور تكاد تكون قريبة من مستوى الكفاف¹. وبهدف تحقيق فكرة التوازن افترض الكلاسيك مرونة كل من الأسعار، الأجور، حركات سعر الفائدة.

✓ ثانيا : التوازن الخارجي

والمقصود به ميزان المدفوعات الذي يصون نفسه بنفسه دون تدخل أي قوى خارجية لقد حظيت فكرة التوازن الخارجي باهتمام كبير في فكر كل من آدم سميث من خلال التخصص وتقسيم العمل، وكذلك ديفيد ريكاردو من خلال نظرية الميزة المكتسبة والتي تقتضي بأنّ تختص كل دولة في إنتاج السلع التي تتميز في إنتاجها بأقل التكاليف مما يسمح بخفض أسعارها وهو ما يعطيها قدرة تنافسية²، وحسب الكلاسيك أنّ العودة إلى التوازن إنما تتم عن طريق تغيير وتعديل مستويات الأسعار المتعامل فيما بين الدول، وأنّ كمية النقود هي المؤثر الوحيد في تلك المستويات والتي تؤدي بدورها إلى تغيير حجم الصادرات والواردات، في الاتجاه الذي يعود بالتوازن من جديد إلى ميزان المدفوعات. ولهذا نادى الكلاسيك بحرية التجارة الخارجية تبعاً لمناداتهم بحرية الاقتصادية عموماً، وبهدف نقل الآثار المترتبة عنها، إلى اقتصاديات الدول الأخرى استند الكلاسيك على نظرية كمية النقود، حيث وضع هؤلاء الاقتصاديون نظريتهم في التوازن الخارجي في ظل سيادة قاعدة الذهب والتي تستوجب من السلطات النقدية التدخل لإعادة التوازن.

مما أدى بهم إلى بعض الافتراضات المكملة للنظرية الكمية، والمتمثلة في الارتباط بين كمية النقود والذهب بالإضافة إلى حرية حركة الذهب استيراداً وتصديراً³ مما سبق وفي ظل النظام الكلاسيكي نخلص إلى أنّ الأوضاع التوازنية لن تعرف الثبات إلاّ في مرحلة التشغيل الكامل. من خلال الفروض التي تبنتها النظرية نفسها أنّ هناك ارتباط وثيق بين شقي التوازن الداخلي والخارجي - حيث أنّ اختلال التوازن في إحداها سيؤدي حتماً إلى اختلاله في الأخر، غير أنّ هذه المدرسة في تحليلها اعتمدت على الوحدة الاقتصادية ثم قامت بالتعميم على المستوى الكلي، كما افترضت عالماً يركز على الحرية الاقتصادية وتسود فيه المنافسة التامة، غير أنّ واقع النشاط الاقتصادي يشهد قيام التنظيمات العامة والخاصة

1 - فايز إبراهيم الحبيبي، المرجع السابق، ص20.

2 - محمد خليل برعي، "مقدمة في الاقتصاد الدولي"، مكتبة نخضة الشرق، القاهرة، 1982، ص98-100.

3 - فؤاد هاشم عوض، "اقتصاديات النقود والتوازن النقدي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984، ص11.

وسيطرة الاحتكارات ولهذا فإن الحرية يجب أن لا تكون مطلقة لأنها قد ينجم عنها آثارا اقتصادية واجتماعية تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني.

✽ الفرع الثاني : التوازن في الفكر الكينزي

تهدف النظرية الكينزية إلى البحث عن العوامل الواقعة والتي تحدد حجم التوظيف الفعلي في المجتمعات ومن ثم كيفية التخلص من البطالة والوصول إلى أعلى درجة من التوظيف، ولذلك بدأ كينز نظريته برفض الافتراض الأساسي الذي تقوم عليه النظرية الكلاسيكية والذي يقول أنّ المجتمعات تسودها حالة من التوظيف الكامل¹ إنّ منهج كينز على حدّ قوله كان محاولة للتخلص من القديم وأخطائه وخاصة بعد أن عجزت النظريات التقليدية أن توجد تفسير للكساد وبصفة خاصة الكساد العالمي الكبير²، حيث كانت تبحث العالم أزمة اقتصادية كبرى بدأت عام 1930 واستمرت طوال الثلاثينات من القرن الماضي.

لقد أوضح كينز أنّ انخفاض الأجور يؤدي إلى انخفاض الطلب الفعلي حيث أنّ هذه الأجور تمثل نسبة هامة من الدخل الوطني وفي حالة انخفاضها ينخفض معها الدخل، كما أنّ انخفاض دخل العمال يؤدي إلى انخفاض طلبهم على السلع والخدمات وعندها يخفض المنتجين من إنتاجهم فتزيد البطالة كما تؤجل المشاريع كل هذا يؤدي إلى ارتفاع نسبة البطالة عكس ما كانت ترى المدرسة التقليدية من أنّ انخفاض الأجور يؤدي إلى ارتفاع الأرباح ومن هنا خلص كينز إلى أنّ مستوى الأجور ليس هو المحدد لمستوى التشغيل وإنما يحدده الطلب الكلي.

إنّ منهج التحليل الكينزي يتمثل في الطلب الفعلي أو الكلي لكونه يشكل أداة للتعرف على حقيقة الوضع التوازني للاقتصاد، والذي أثبتت نظريته في الاستخدام إمكانيته حدوثه دون بلوغ مرحلة التشغيل الكامل وهو ما يعرف بتوازن ما دون التشغيل الكامل، الامر الذي استبعدته النظرية التقليدية إمكان حدوثه على نطاق واسع³.

يتكون الطلب الفعلي عند كينز من الطلب الاستهلاكي والطلب الاستثماري- اقتصاد مغلق-، وأوضح أنّ الطلب الاستهلاكي يتحدد بعوامل موضوعية وأخرى شخصية، ولذا اعتبره دالة في الدخل مهما بقية العوامل على الأقل في الزمن القصير وأنّ ميله الحدي يتناقص مع زيادة الدخل- قانون كينز السيكلوجي-⁴، في حين يتحدد الطلب الاستثماري تبعا للعائد المتوقع من قبل المنتجين، ومدى تغطيته لتكاليف الاستخدام، ولذا اعتبر أنّ قرار الاستثمار دالة في الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة السائد في السوق⁵.

1 - علي لطفى، إيهاب نديم، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، مكتبة عين الشمس، 1996، ص89.

2- المرجع نفسه، ص107.

3 - سامي خليل، "اقتصاديات النقود والبنوك"، مرجع سابق، ص198.

4 - المرجع نفسه، ص236.

5 - ضياء مجيد موسوي، "النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي"-، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994، ص194.

وسنحاول التطرق إلى نظرية التوازن لدى كينز على المستوى الداخلي والخارجي وذلك على النحو التالي:

✓ أولاً : التوازن الداخلي

تعتبر النظرية الكينزية أنّ المساواة بين الادخار والاستثمار ($S=I$) شرط ضروري عند كل مستوى من مستويات الدخل، حيث ينظر للادخار على أنّه ذلك الجزء المتبقي من الدخل والذي لم ينفق على السلع الاستهلاكية، في حين يعتبر الاستثمار أنّه ذلك الجزء من الناتج الذي لم يستهلك كما هو موضح في المعادلة التالية¹:

$$Y = E = C + I = C + S \quad \implies \quad S = I$$

Y: الدخل؛ S: الادخار؛ I: الاستثمار؛ C: الاستهلاك؛ E: الانفاق

إنّ جوهر المساواة بين الاستثمار والادخار عند كينز تنتقل من خلال تغيّرات الدخل الوطني، حتى يتحقق مستوى الإنتاج الكلي الذي يعطي الحجم المماثل من الادخار، كما أنّه انطلق من وضعية الاختلال، منفاً بذلك الطبيعة الدائمة للمساواة بين الاستثمار والادخار، وهنا يجب أن نحدد بدقة الطلب على أموال الاستثمار اللازم لتنفيذ حجم الإنتاج الكلي الذي يعطي المستوى المرغوب من الادخار².

إنّ شرط التوازن في النظرية الكينزية يتمثل في التساوي بين طلب الاستثمار في الفترة اللاحقة مع طلب الفترة الحالية، وهذا نتيجة لافتراض ثبات حجم الاستهلاك على الأقل في المدى القصير أو كما يعرف بتساوي الادخار المحقق في الفترة الحالية مع الاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة³.

مما سبق يتضح أنّ كينز رفض فكرة أنّ الادخار يتعادل مع الاستثمار تلقائياً على أساس التغيّر في سعر الفائدة عند التقليديين، كما يعتبر أن سعر الفائدة مقابل عدم الاكتناز وليس جزءاً للادخار، ويرى كذلك أنّ العلاقة بين سعر الفائدة والاستثمار إنّما تتحدد في ضوء العلاقة بين سعر الفائدة والكفاية الحدية لرأس المال، وأنّ سعر الفائدة يتحدد بدوره عند نقطة التعادل بين عرض النقود والطلب عليها.

ونخلص في الأخير من خلال دراسة التوازن الداخلي عند كينز أنّ هناك نوعين من المساواة كنتيجة لإدخال عنصر الزمن في التحليل:

الأول يتحقق بتوازن الادخار مع الاستثمار وبالمعنى المقصود عند الكلاسيك؛ أما الثاني يتحقق لما يتساوى الادخار المحقق في الفترة الحالية بالاستثمار المتوقع في الفترة اللاحقة، وهذا ما انشغلت به النظرية الكينزية.

1 - صقر أحمد صقر، "النظرية الاقتصادية الكلية"، المرجع السابق، ص 184.

2 - رفعت المحجوب، "الطلب الفعلي"، المرجع السابق، ص 80.

3 - المرجع نفسه، ص 82.

✓ ثانيا : التوازن الخارجي

يجمع الاقتصاديون بشكل عام على أنّ تحقيق التوازن الاقتصادي الخارجي يعدّ من أهم الأهداف التي تسعى السياسات الاقتصادية إلى تحقيقها.

لقد اعتمد الاقتصادي كينز في تحليله لموضوع التوازن الاقتصادي الخارجي على فكرة الطلب الفعلي لاعتبارها أساس تصميم جل السياسات الاقتصادية لإحداث تغييرات في مستوى الإنتاج والتوظيف الأمر الذي ينعكس على الوضع الخارجي.

و كما لاحظنا سابقا أنّ كينز حتّى على ضرورة مساواة الادخار مع الاستثمار لتحقيق التوازن في اقتصاد مغلق وحتى إن كان بهذا الاقتصاد حكومة وتجاوز الاستثمار الادخار فلا يتخوف كينز من ذلك طالما أنّ الضرائب أكبر من الإنفاق الحكومي بمقدار زيادة الاستثمارات على المدخرات.

أما في حالة الاقتصاد المفتوح فإنّ التوازن يتحقق عندما يتساوى الفرق بين عناصر الحفن والتسرب الداخلية، مع صافي التعامل مع العالم الخارجي، وهذا ما نوضحه من خلال المعادلات التالية:

$$Y = C+S=C+I \implies S=I \dots\dots\dots 1$$

$$Y = C+S+T=C+I+G \implies S+T=I+G \dots \dots\dots 2$$

$$Y = C+S+T+M=C+I+G+X \implies I+G+ X-M = S+T \dots\dots\dots 3$$

Y : الدخل؛ T : الضرائب؛ G : الإنفاق الحكومي؛ C : الاستهلاك؛ I : الاستثمار؛ M : الواردات؛ X : الصادرات. وهكذا عندما يتحقق فائض في ميزان المدفوعات فإنّ علاجه يتم ضمن مستويات الدخل والتوظيف في الداخل1، أي أنّ الدخل يرتفع وبما أنّه من محددات الطلب الكلي، فإنّ الطلب المحلي على السلع المحلية والمستوردة يرتفع مما يؤدي إلى رفع حجم الواردات لكن من ناحية أخرى قد يؤدي ارتفاع الطلب إلى ارتفاع الأسعار في الداخل مما يؤدي إلى تراجع الطلب الخارجي على الصادرات، وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات إلى نقطة التوازن وهذا حسب قيمة ومدى فعالية مضاعف التجارة الخارجية، كما أنّ حدوث عجز في ميزان المدفوعات سيؤثر كذلك على الوضع الداخلي، حيث ينخفض الدخل وتراجع الأسعار مما يؤدي إلى نقص الطلب المحلي على الواردات وفي نفس الوقت يتزايد الطلب الخارجي على الصادرات وهكذا حتى يصل ميزان المدفوعات مرة أخرى إلى نقطة التوازن من جديد.

مما سبق يتضح أنّ كينز في تحليله للتوازن الخارجي افترض مرونة كل من الطلب الداخلي على الواردات والطلب الخارجي على الصادرات بالإضافة إلى مرونة عرض عوامل الإنتاج، وهكذا فإنّ تغييرات مستويات الإنتاج في النظرية

1 - محمد زكي شافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، 1977، ص133.

الكنزية تحلّ محلّ تغيّرات مستويات الأسعار وأسعار الفائدة عند الكلاسيك وبمعنى آخر أنّ معالجة موضوع التوازن الخارجي

عند كينز تمت نوعاً ما بمعزل عن السياسة النقدية عكس الكلاسيك. ونخلص في الأخير أنّ المعالجة الكنزية لفكرة التوازن بشقيه الداخلي والخارجي إنّما تتم من خلال تغيّرات الدخل الوطني، كما أنّ استمرار التوازن الاقتصادي يتوقف على دقة وصحة توقعات المنظمين التي تسمح بتساوي كل من الطلب المتوقع والفعلي.

بعد استعراضنا لموضوع التوازن الاقتصادي عند كل من التقليديين والكنزيين اتضح أنّ كل منهما عالج التوازن الداخلي بمعزل عن التوازن الخارجي دون الربط بينهما إلاّ كمتغيّرات تابعة لتغيّرات مستويات الأسعار وسعر الفائدة عند الكلاسيك أو لتغيّرات مستويات الدخل عند الكنزيين وعندها ينصح الكلاسيكيون بالسياسة النقدية في حين فيما يؤمن الكنزيون بالمؤامرات التي تحدثها تغيّرات الدخل الوطني وهكذا يهملون التعارض الذي قد يكون قائماً بين السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الكلي حيث تعقد السياسة التي تحقق التوازن الداخلي مشكلة التوازن الخارجي كما يمكن أن تؤدي السياسة التي تلزم لتحقيق التوازن الخارجي إلى تعقيد مشكلة التوازن الداخلي.

بعد تعرضنا لمعالجة التوازن الاقتصادي عند كل من الكنزيين والتقليديين، سنحاول التعرض في النقطة الموالية لموضوع التوازن عند جيمس ميد أي معالجة فكرة توازن الادخار والاستثمار على النحو التالي.

* الفرع الثالث : التوازن عند جيمس ميد J.MEAD

لقد لاحظ جيمس ميد أنّ السياسات التي تعمل على تحقيق التوازن الداخلي لن تترك التوازن الخارجي كما هو، نظراً لارتباط الأهداف الاقتصادية ببعضها البعض، ذلك أنّ محاولة تحقيق التوازن الداخلي باستخدام بعض الأساليب قد يكون عاملاً مساعداً لتحقيق التوازن الخارجي. وبهذا بحث جيمس ميد عن الحالات المختلفة التي يمكن من خلالها انتقاء السياسات المناسبة لتحقيق التوازن الاقتصادي، بحيث تعمل على تحقيق أعلى درجة من التوافق في اتجاه كل من التوازن الداخلي والخارجي، أو على الأقل لا تعمل بحيث يؤدي إلى معالجة أحد التوازنين وتعميق اختلال الآخر¹.

وسنحاول أن نتعرض لفكرة توازن الادخار والاستثمار عند جيمس ميد على النحو التالي:

¹ - فؤاد هاشم عوض، المرجع السابق، ص 30. 33.

✓ أولاً: توازن الادخار والاستثمار:

يرى جيمس ميد أنّ الادخار والاستثمار كميات منفصلة عن بعضها البعض، ولا يتحقق التوازن بينهما إلا إذا استهدف في ظل السياسات المالية والنقدية الرامية لذلك. كما تنشُد في ذات الوقت تحقيق توازن مع العالم الخارجي لاستكمال الصورة العامة للتوازن الاقتصادي.

يتفق ميد مع كينز عند انطلاقه في معالجة التوازن حيث كل من الاثنین ينطلق من وضع عدم التوازن بهدف متابعة أكثر التطوّرات و التفاعلات الناتجة بين مقادير الكميات الاستثمارية والادخارية، بهدف الوصول إلى التوازن المنشود، حيث ينطلق ميد من وضع الانكماش أي النقص الحاصل في الإنفاق الكلي في ظل ظروف تتسم أساساً بوجود مرونة في أسعار الفائدة التي يمكن أن تشجع على الاقتراض والاستثمار في الوقت نفسه والانكماش عند ميد يقصد به الحالة التي يرتفع فيها الادخار الفعلي عن الاستثمار المتوقع.

كما قد تكون نقطة البداية عند جيمس وضع الرواج الذي يقصد به الزيادة الحاصلة في الإنفاق الكلي عما تسمح به ظروف العرض المتاح وعندها يكون الادخار الممكن أقل من الاستثمار الفعلي.

مما سبق يتضح أنّ رؤية ميد لدور سعر الفائدة لا يختلف كثيراً عن دورها عند كينز، من ناحية تأثيرها في معدل الاستثمار، غير أنّ القرارات الاستثمارية التي يتخذها الرأسماليون غالباً ما لا تتأثر بسعر الفائدة وخاصة في الأمد القصير، أما في الأمد الطويل تتأثر تلك القرارات بمعدل الاستثمار، الذي يتأثر هو الآخر بالتقدم الفني واكتشاف موارد جديدة وبصفة عامة تتأثر هذه القرارات بمختلف السياسات التي من شأنها التأثير في مجرى الاستثمار.

وأخيراً وبعد تحديد نقطة البدء من طرف ميد (MEAD) فقد استعرض جملة من السياسات الملائمة لكل انطلاقة، ففي حالة الانكماش يستخدم السياسة المالية والنقدية التوسعية، وسياسة تعديل الأسعار الرامية إلى زيادة الاستثمار بهدف إحداث التوازن بين الادخار والاستثمار.

أما في حالة الرواج فإنّه يتبع السياسة الانكماشية للتقليل من الإنفاق الكلي من خلال الإنفاق الاستهلاكي والحكومي. وأخيراً ونظراً لارتباط الأهداف الاقتصادية ببعضها البعض وبهدف تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي يجب استخدام الطرق والأساليب التي تساعد على تحقيق كل من التوازن الداخلي والخارجي حيث أنّ الإبقاء على أحدهما في حالة عدم توازن سوف يبعثنا عن الوضع الأحسن والأفضل، ويبقى الاقتصاد في حالة رفاهية أقل مما يكون عليه فيما لو كان عند وضع التوازن.

➤ المطلب الثالث: مجالات التوازن الاقتصادي.

يأخذ التوازن الاقتصادي مجالين أساسيين وهما التوازن الداخلي والتوازن الخارجي¹

✽ الفرع الأول: التوازن الاقتصادي الداخلي

ويقصد به ذلك المستوى من الدخل الوطني الذي تحتفي عنده البطالة والتضخم وعدم الارتفاع المستوى العام للأسعار، ويكون عند حدوث تناسب بين الطلب الكلي والعرض الكلي على السلع والخدمات. ويعتبر اختلال التوازن الاقتصادي الداخلي مؤشرا لاختلالات اقتصادية بغرض توجيه السياسة الاقتصادية التي تؤدي إلى أحداث التوازن الاقتصادي عند مستوى التوظيف الكامل، ويتحقق هذا التوازن عند تحقق توازنات التالية:

- أ- **توازن الاستهلاك والانتاج** : حتى يحصل هذا التوازن يجب ألا يتعدى نمو الطلب الاستهلاكي (العام والخاص)، نمو العرض أو الناتج الحقيقي من السلع لتفادي التضخم الذي يعتبر أحد مظاهر هذا الاختلال .
- ب- **توازن الادخار والاستثمار**: والذي يعتبر شرطا أساسيا للتوازن الداخلي، ويحصل الاختلال عند حدوث عدم التعادل بين الاستثمار والادخار، أي عدم موافقة الاستثمار المخطط للادخار الموجود فعلا.
- ج- **توازن الموازنة العامة**: ويتحقق التوازن عندما تكون هناك تعادل بين الإيرادات والنفقات وند غياب هذا التوازن يحدث اختلال بما يسمى فائضا أو عجزا.
- د- **التوازن النقدي**: ويتحقق عند تعادل الكمية المعروضة مع الكمية المطلوبة من النقد.

✓ ثانيا: التوازن الاقتصادي الخارجي

يعرف الاقتصاديون التوازن الاقتصادي الخارجي على أنه مجرد التوازن في ميزان المدفوعات، ويجمع الاقتصاديون عموما على أن تحقيق توازن ميزان المدفوعات يمثل أهم الأهداف التي ترمي السياسات الاقتصادية بلوغها، ولذلك يعتبر هذا التوازن ركيزة الأساسية في توازن السياسات الاقتصادية لأي بلد، بسبب العلاقة القائمة بين التراكم الديون الخارجية والتكيفات الضرورية التي يجب القيام بها داخل الاقتصاد.

وللإشارة نميز بين نوعين من التوازن بخصوص ميزان المدفوعات، النوع الأول وهو التوازن الحسابي حيث يكون فيه الميزان دائما في حالة التوازن بسبب طريقة التسجيل التي تعتمد على القيد المزدوج في المحاسبة، وهذا التوازن

شريف محمد " السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر" مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان الجزائر 2009/

لا يعني التوازن النوع الثاني والمتمثل في التوازن الاقتصادي وهذا الأخير هو الذي يهتم مخططي السياسة الاقتصادية.

ويعتبر ميزان المدفوعات متوازنا اقتصاديا عندما يتعادل الطلب على الصرف الاجنبي مع العرض منه، أي توازن سوقي، وهذا معناه أن ما يستهلكه المجمع ويستثمره ويستورده يساوي الانتاج والادخار والصادرات المجمع، كذلك كلما استند ميزان المدفوعات في توازنه إلى العوامل مستقرة طويلة الاجل اعتبر متوازنا من الناحية الاقتصادية، كأن يغطي العجز أو الفائض بحركات رؤوس الاموال طويلة الاجل، في حين عندما يعتمد على عوامل غير مستقرة كأن يغطي العجز أو الفائض بحركة ورؤوس الاموال قصيرة الاجل اعتبر مختلفا. ويعبر الاختلال الدائم في الميزان المدفوعات عن الاختلال جوهري في المتغيرات أو المؤشرات الهامة مثل مستوى التشغيل أو معدل نمو الناتج الوطني أو الارتفاع في المستوى العام للأسعار أو معدل نمو السكان بالنسبة لمعدل نمو الموارد المتاحة.

كما لاحظنا أن هناك نوعين من التوازن في ميزان المدفوعات يوجد نوعين من العجز في المدفوعات وهما:
أ-عجز كامن: الذي يعادل رصيد ميزان المعاملات الاقتصادية، حيث لا توجد إجراءات تقييدية على الواردات أو على الصادرات، والتي تهدف إلى القضاء على العجز في الميزان المدفوعات.
ب-عجز فعلي: وهو العجز الظاهر في الميزان، والذي يعادل رصيد المعاملات الاقتصادية في حالة القيام الدولة بفرض الاجراءات تقييدية على الواردات أو التأثير على الصادرات.

المبحث الثاني: أهمية نظرية التوازن الاقتصادي.

إنّ نظرية التوازن الاقتصادي وسيلة منهجية في التحليل الاقتصادي ولا يستغنى عنها في الأبحاث العلمية الكلية، رغم ما وجّه إليها من انتقادات، كما أنّها تساعد على التنبؤ بالمركز الاقتصادي التوازني الجديد، والتوازن الاقتصادي هو الحالة الاقتصادية والمالية التي تسودها قوى جزئية أو كلية أو كلاهما، إذا ما توفرت شروط وظروف محددة بحيث أنّ عدم استمرار أحدهما أو زيادته مع ثبات غيره يمكن أن يؤدي من خلال العلاقات والتأثيرات المترابطة عبر الوحدات الاقتصادية باقتصاد الوطني إلى اختلال يطول أو يقصر أجله إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الخلل ليعود التوازن الاقتصادي سيرته الأولى¹. فحتى لو أخذنا بالنظريات المتطورة اللاحقة للنمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية واعتبرناها هو الواقع أنّ الاقتصاد الوطني في حالة خلل توازني اقتصادي، فإنّه لابد من البحث أيضا في إطار نظرية الخلل هذه عن

¹ السيد حسن موفق، "المشكلات الاقتصادية المعاصرة"، مطبعة جامعة دمشق، 1986، ص173.

وضعية خلل التوازن التي تكون أكثر فعالية للاقتصاد الوطني، الأمر الذي يفرض من جديد تبني نظرية التوازن الاقتصادي لفهم واقع الخلل وصولاً إلى الخلل، وبحثاً عن حالات التوازن الممكنة، ولدراسة الخلل والتوازن أيهما أجدى ضمن معطيات اقتصادية معينة. لهذا ظلت فكرة التوازن أساساً للتحليل الاقتصادي، نظراً لإسهامها الكبير في حل المشكلة الاقتصادية، وهذه الإسهامات تتلخص فيما يلي:

➤ المطلب الأول: أهمية التوازن الاقتصادي على المستوى الجزئي 1.

سوف نتطرق إلى توازن المنتج (المشروع) وتوازن المستهلك، لأن أهمية التوازن في هذا الإطار يعتبر من أشهر الاستخدامات الاقتصادية.

* الفرع الأول: أهمية التوازن الاقتصادي في توازن المنتج

إن المشروع الاقتصادي هو كل تنظيم له كيان مستقل بذاته وترجع ملكيته وإدارته إلى منظم واحد، يؤلف بين العناصر إنتاجه لإنتاج أو تقديم سلعة أو خدمة وطرحها في السوق لتحقيق أهداف معينة، ويتوازن هذا المشروع بغض النظر

عن السوق التي يعمل فيها في حالة تعادل الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية، ونوضح التوازن في ظل المنافسة التوازن في ظل الاحتكار من خلال التالي:

✓ أولاً: في ظل المنافسة التامة:

وهنا نميز بين أجلين: الأجل القصير والأجل الطويل.

1- في الأجل القصير: ويكون التساوي عند توازن التكلفة الحدية مع الإيراد الحدي شريطة ألا يقل الإيراد الكلي عن التكلفة المتغيرة، أو بمعنى آخر أن يغطي الإيراد المتوسط، متوسط التكاليف المتغيرة.

2- في الأجل الطويل: وخلالها تصبح تكاليف الإنتاج كلها متغيرة، أي تنعدم التكاليف الثابتة، وتحقق حرية الدخول والخروج المنتجين من السوق، فإن كان هناك ربح في الأجل الطويل فهذا يغري منتجين جدد للدخول إلى السوق مما يجعل العرض يرتفع والسعر ينخفض وبالتالي انخفاض الربح وعليه يصبح الإيراد الحدي يساوي الإيراد المتوسط إلى مستوى الذي يلمس فيه منحنى التكلفة المتوسطة عند أدنى نقطة له، يتساوى فيها الإيراد المتوسط والتكلفة المتوسطة، هنا تنزل الأرباح وينعدم الدافع لدخول المنتجين الجدد، وتصبح المشاريع كما في حالة توازن.

✓ ثانيا : في ظل الاحتكار:

يمكن إبراز التوازن في الاجلين القصير والطويل:

1- في الاجل القصير: يحدث التوازن في الانتاج عند العمليات التي تغطي أكبر ربح، وبالتالي يستمر الانتاج مادام كل وحدة منتجة تحقق ربحا صافيا، أي أنه على الرغم من أية وحدة جديدة ينتجها، ستؤدي إلى خفض الايراد الحدي الذي يحصل عليه، كما تؤدي إلى زيادة التكلفة الحدية، إلا أنه في المراحل الاولى يكون مستوى الايراد الحدي أعلى من مستوى التكلفة الحدية، بحيث تحقق ربحا موجبا، ويتوقف المنتج عن الانتاج عند النقطة التي تتساوى فيها التكلفة الحدية المتزايدة مع الايراد الحدي المتناقص، فكل وحدة جديدة تنتج بعد هذه النقطة تجعل الايراد الحدي أقل من التكلفة الحدية ومنه يتحصل المنتج على ربح حدي سالب يخفض من مرحلة الارباح المحققة سابقا.

2- في الاجل الطويل: إن هذا المنتج سيحتفظ بجملة الارباح غير عادية التي حققها في الاجل القصير مع افتراض المنتج سوف يتمكن من إغلاق السوق على نفسه ويمنع المنتجين آخرين من الدخول للاستفادة من الارباح العالية.

أما إذا كان المنتج يتحمل خسارة في الجمل القصير واستمرت هذه في الاجل الطويل، فإنه لابد يتوقف الانتاج نهائيا أو يغير من حجم مشروعه، ويكون المنتج في حالة توازن عند تساوي الايراد المتوسط مع التكلفة المتوسطة وبذلك لا يتحمل أي خسارة ، ولا يحقق أي أرباح غير عادية.

* الفرع الثاني: أهمية التوازن الاقتصادي في توازن المستهلك

ويحقق توازن المستهلك عند الوضع الذي يحقق فيه أقصى إشباع له، عندما يوزع دخله المحدود على أسعار السلع السائدة في السوق، وهنا يميز بين حالة تواجد سلعة أو أكثر ففي حالة الاولى يتحقق التوازن عندما تتساوى المنفعة المكتسبة مع المنفعة المضحي بها عن كل وحدة، أما الحالة الثانية عند إنفاق دخله على الاكثر من سلعة فيتحقق عندما تكون قيم المنافع الحدية لمختلف السلع المقسومة على أسعارها متعادلة مع قيمة المنفعة الحدية للنقود المضحي بها.

➤ المطلب الثاني: أهمية التوازن الاقتصادي لرسم السياسة الاقتصادية.

لقد اعتمد الكلاسيك أن السياسة ستستعمل هدف الوصول إلى التوظيف الكامل ، كما تستعمل السياسة النقدية لتحقيق النمو الاقتصادي م خلال تخفيض أسعار الفائدة، في حين تستعمل السياسة التجارية لتحقيق الاستقرار في ميزان المدفوعات، إلا أن ظهر الفكر الكينزي الذي أثبت أن الاستخدام المتزامن للأدوات من أجل إنجاز أهداف متعددة في

وقت واحد هي طريقة أكثر فعالية وأضمن نجاحا ، بدلا من استخدام أدوات محددة لأغراض وأهداف محددة، وهو ما أدى إلى استخدام النماذج الاقتصادية.1

يعرف النموذج الاقتصادي بأنه وسيلة رياضية تعتمد على النظرية الاقتصادية، ويتمثل في مجموعة من المعادلات أو القواعد التي تكفي لتصوير الهيكل الاقتصادي ونمط معدل أدائه من اجل استخدامها في دراسة مختلف التطورات المحتملة بناء على فروض معينة توظفة لتحديد السياسات الواجبة الإتباع لتحقيق الأهداف الاقتصادية.2

إن تصميم النماذج الاقتصادية لا تعتبر هدفا في حد ذاته بل وسيلة للقيام بالتنبؤات المستقبلية ، وكذا تحديد السياسات الاقتصادية الواجبة الإتباع وتجنب الاقتصاد المشاكل والاختناقات بتقديم أحسن الطرق لمعالجتها.

لكن عندما يصبح النموذج غير قادر على تفسير ظاهرة معينة يجب التخلي عنه وبناء النموذج جديد ، ولهذا يركز كل نموذج على ملاحظات معينة هذا ما يؤدي إلى إمكانية وجود أكثر نموذج لدراسة نفس الظاهرة3

يتحقق التوازن الاقتصادي للسياسة المالية عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها إلى الاقتصاد الوطني مساوية على الأقل التي حُجبت عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع الأموال، فإذا انخفض الدخل الوطني نتيجة زيادة الاقتطاعات العامة فهذا يعني أن النفقات العامة قد تجاوزت حدّها الأعلى، أما إذا ازداد الدخل الوطني فهذا يعني أننا نميل إلى الحد الأدنى لحجم الإنفاق العام والاقتطاعات العامة، الأمر الذي يدخل على أنّ التوازن الاقتصادي الذي تحققه السياسة المالية العامة يعظم مردود النظام الاقتصادي ويساهم في تحقيق التوازنات الاقتصادية.

المطلب الثالث: أهمية التوازن في الإصلاح الاقتصادي.

نتيجة للصدمات الاقتصادية التي تعرضت لها اقتصاديات دول العالم كفضّل النظام الاشتراكي خلال الثمانينات من القرن الماضي، وتساعد حجم المديونية في الدول النامية، وتحوّل الاهتمام إلى السياسات الاقتصادية الكلية بوجه عام، وسياسات الإصلاح الهيكلي على وجه الخصوص، في الوقت الذي تم تجاهلها خلال فترة السبعينات حيث كان نادرا ما يستخدم أدوات السياسة الاقتصادية الكلية.

ونظرا لاختلاف الأوضاع الاقتصادية المتأزمة في الدول النامية، قامت مؤسسات التمويل الدولية بتصميم برامج إصلاح اقتصادي بهدف معالجة تلك الاختلالات وتحقيق التوازن والاستقرار الاقتصادي في هذه الدول، مشترطة في ذلك التقليل من دور القطاع العام وفسح المجال للقطاع الخاص سواء كان محليا أو أجنبيا.

-دراوسي مسعود" السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" أطروحة الدكتوراة جامعة العلوم الاقتصادية الجزائر 2004ص153

2 - مبارك حجير، مرجع سابق، ص 201.

محمد شريف إلمان" محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية" مرجع السابق ص103

تلعب تدابير السياسة المالية دوراً أساسياً في برامج الإصلاح التي تدعمها المؤسسات الدولية والموجهة إلى تحقيق النمو وينبغي لها أن لا تسهم فقط في زيادة الادخار المحلي بتمويل متطلبات الاستثمار المرتبطة بهدف النمو، بل ينبغي لها أيضاً أن تولي الاعتبار الواجب للطرق التي تؤثر بها السياسة المالية في تخصيص الموارد وتحقيق النمو.

لقد جاءت سياسات الإصلاح الاقتصادي على مرحلتين، تتمثل الأولى في سياسة التثبيت الاقتصادي التي اعتمدها صندوق النقد الدولي لأزمة الدول النامية والتي تقوم على أولوية قضايا التوازن العام في مواجهة قضايا استحداث واستحداث النمو الاقتصادي على مستوى كل من الجهاز الإنتاجي والطلب الكلي الفعال. أي تعزيز تخصيص الفعال للموارد وتحقيق النمو وتتضمن هذه البرامج إدماج تدابير التثبيت التقليدية القصيرة الأجل وخاصة تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية من خلال التحكم في الطلب الكلي في عمليات التكيف الهيكلية أطول أجلاً نرمي إلى حقن جانب العرض في الاقتصاد¹، أما المرحلة الثانية فتتمثل في سياسات الإصلاح الهيكلية التي يضطلع بها البنك الدولي، والتي ينبغي أن تواكب جهود تصحيح الاقتصاد الكلي إصلاحات هيكلية ترمي إلى تحسين فعالية الموارد الإنتاجية المحدودة بغية زيادة معدل النمو في البلد بصفة دائمة.

مما سبق يتضح أن برامج الإصلاح تشمل عنصرين يحدد الأول الإطار العام للأداء الاقتصادي، من خلال السياسات المالية والنقدية وسياسات تحرير الأسعار، أما الثاني يحدد منهج الأداء على مستوى الوحدات الاقتصادية الذي يزيد من قدرتها على المنافسة، بالإضافة إلى رفع كفاءة تخصيص الموارد عن طريق تشجيع المبادرات الفردية (القطاع الخاص) على حساب دور الدولة في النشاط الاقتصادي.

من الواضح أن إجراء مجموعة متكاملة من الإصلاحات هو مشروع طموح وقد أجريت بالفعل في كثير من الدول النامية بعض الإصلاحات، بيد أنه في بلدان أخرى توجد قيود تعوق التغييرات التي يمكن تنفيذها واقعياً، وينبغي وضع تصميم للإصلاح على أساس كل حالة على حدى. إن التحكم في الطلب بشكل سليم أمر لا غنى عنه سواء لخلق الثقة لدى المستثمر أو للحفاظ على المصادقية في أسواق رأس المال الدولية التي تتكفل بتوفير الموارد الخارجية الشيء الذي يبرر الإصلاحات الاقتصادية.

¹ - ريشارد هينمنغ، وكالبان كوشهار، "رسم سياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو" - مجلة التمويل والتنمية - مطابع الأهرام التجارية، مصر، ديسمبر 1990، ص 27.

المطلب الرابع: أهمية التوازن في التخطيط الاقتصادي.

يعرف التخطيط على أنه تلك العملية التي يتم من خلالها تحديد الاهداف التنموية و اختيار الاجراءات والسياسات لتحقيقها خلال فترة زمنية في حدود الموارد المتاحة¹

ويعرف التخطيط الإقتصادي بأنه التوجيه الواعي لموارد المجتمع بما يحقق أهدافه، وبذلك يعتبر نوع من التنظيم الاجتماعي لعملية الإنتاج، التوزيع في المجتمع².

يعرف التخطيط عامة بأنه عملية ووسيلة لتحقيق هدف معين وليس هدفاً أو غاية بحد ذاته ولا يشكل أكثر من مرحلة عابرة في إنجاز عمل أو تحقيق هدف³، في حين نجد أسلوب التخطيط مبرره في فشل نظام السوق الذي لم يقم بإدارة الاقتصاد على أكمل وجه.

- ففشل في توجيه موارد المجتمع والمحدد نحو إنتاج السلع والخدمات الجماعية التي تزداد الطلب عليها، نظراً لعدم الاستثمار فيها من طرف القطاع الخاص بسبب ما تتطلبه من رؤوس أموال ضخمة هذا من جهة وضعف مردوديتها من وجهة نظر المستثمر الخاص من جهة أخرى، في حين يفضل الخواص الاستثمار في مشاريع ذات مردودية سريعة وبأقل تكلفة.

- كما أن جهاز الأسعار يعكس الوضع الاقتصادي السائد لا كما يكون في المستقبل من خلال القرارات الاستثمارية وبالتالي عجز نظام السوق في التنسيق بين قرارات المنتجين والمتعلقة بالاستثمارات الجديدة.

- كما أن ظاهرة عدم تجزئة بعض عناصر تجعل نظام السوق غير قادر على ديمومة توازن المنتج مما يؤدي إلى عدم تحقيق حجم الإنتاج الذي تتساوى عنده النفقة الحدية مع الثمن، هذا ما يجعل المنتج أمام عملية مفاضلة بين أحجام مختلفة، وإن كان بعضها يولد أرباح غير عادية إلا أنها قد لا تكون بالضرورة مناسبة من وجهة النظر الاجتماعية⁴.

فبالضرورة الموضوعية والعلمية تقتضي وجود حد أدنى من التخطيط الاقتصادي وخاصة في الدول النامية التي توصف بظاهرة الجمود بسبب طبيعة النظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة بها ولهذا تتأكد أهمية التخطيط الاقتصادي وخاصة لما يحققه من خدمات اجتماعية بالإضافة إلى قدرته على تحقيق التنسيق على مستوى الأهداف أو الوسائل، وهكذا يصبح التوازن الاقتصادي شرط ضروري لتحقيق أهدافه السياسة الاقتصادية للبلد والمتمثلة في الانماء والعدالة والاستقرار والتي تتضمنها العملية التخطيطية لنفس البلد.

1- فريد البشير طاهر " التخطيط الاقتصادي " دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ط1998، ص1 89

2 - عمر محي الدين، " التنمية والتخطيط الاقتصادي"، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ نشر، ص 251.

3 - فيصل فخري مرار، "العلاقة بين التخطيط والموازنة العامة"، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان، 1995، ص40.

4 - عمر محي الدين، مرجع سابق، ص 264-265.

مما سبق يمكن القول أن التوازن الاقتصادي أمر ضروري ولمختلف الأنظمة الاقتصادية، رأسمالية كانت أو اشتراكية وحتى النامية، بالرغم من اختلاف أسباب الحاجة إليه من نظام اقتصادي لآخر.

المبحث الثالث: دور السياسة النقدية في تحقيق التوازن الاقتصادي العام.

تستهدف السياسة النقدية تحقيق أهداف متعددة ولكنها لا تستطيع لوحدها التكفل بذلك فهي تحتاج إلى مساعدة عدة سياسات وهنا تتولد العلاقة بين السياسة النقدية والسياسة المالية لذا يجب أن نتعرض إلى علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية والتنسيق بين السياستين النقدية والمالية لتحقيق التوازن الاقتصادي.

➤ المطلب الأول: تعريف السياسة المالية.

يمكن للحكومة أن تتدخل في الحياة الاقتصادية لبلد ما ، وذلك من خلال السياسات المالية ، مستخدمة في ذلك آلية الانفاق الحكومي ، وآلية الضرائب ، وآلية القروض العامة ، وآلية الموازنة العامة .أي أن دور الدولة في النشاط الاقتصادي، أدى إلى اصطلاح " السياسة المالية" ولذلك نحاول إعطاء عدة تعاريف:1

تعريف(1): اشتق مصطلح السياسة المالية أساساً من الكلمة الفرنسية "Fisc" وتعني حافظة النقود أو الخزنة.2.

تعريف(2): وقد عرفها " عبد المطلب عبد الحميد" بأنها مجموعة من القواعد والاساليب والاجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها بأكثر كفاءة ممكنة ، لتحقيق مجموعة من الاهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة.3

تعريف(3): وهناك تعريف آخر ، يوضح أن السياسة المالية هي تلك السياسات و الإجراءات المدروسة و المتعمدة المتصلة بمستوى و نمط الإنفاق الذي تقوم به الحكومة من ناحية و بمستوى و هيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى4

و من خلال التعريفات السابقة، نستطيع القول أنها جميعاً تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تسعى إلى تحقيقها، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام الإيرادات و النفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالاقتصاد الوطني و دفع عجلة التنمية و إشاعة الاستقرار الاقتصادي و

1- عبد القادر خليل " مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي" نفس المرجع ص 187

2 - طارق لحاج، "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص201.

عبد القادر خليل نفس المرجع ص 187³

4 Philip . A. Klein, the Management of Market, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadsworth the Publishing company, Belmont, California, 1973, p176

تحقيق العدالة الاجتماعية و إتاحة الفرص المتكافئة لجمهور المواطنين بالتقريب بين طبقات المجتمع و الإفلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخل و الثروات.

➤ **المطلب الثاني: علاقة السياسة المالية بالسياسة النقدية.**

إن السياسة النقدية تحتاج إلى مساعدات السياسة المالية وإلى التنسيق بينهما فهناك علاقة التبادل ومساعدة بين السياستين وهذا ماسنبيته فيما يلي:

✓ **أولاً: كيفية التمييز بين السياسة النقدية والسياسة المالية**

أصبح من المعتاد تمييز السياسة النقدية عن السياسة المالية بشمول الأولى على الأدوات التي تصمم للتأثير على عرض النقود سواء تعلق الأمر بتكلفة وتوفير النقود للقيام بدوره في النشاط الاقتصادي وشمول الثانية على الإيرادات التي تضم الضرائب والرسوم وإدارة الدين العام والنفقات العامة. وبعض أنواع الضوابط النقدية لها علاقة وطيدة بالسياسة المالية ولكن بعضها الآخر مستقل نسبياً ويمكن تمييز ما يلي:1

1- الإجراءات التي تتخذ للتأثير في حجم وتكلفة الأموال والتي يمكن أن يقدمها النظام المصرفي للقطاع الخاص في الاقتصاد.

2- الإجراءات التي تصمم للتأثير في توفير وتكلفة الأموال التي تقدم لتمويل أنواع خاصة من النفقات والتنظيمات الخاصة بالائتمان وتقديم التمويلات الخاصة .

3- برامج القروض التي تقوم بها الحكومة للتأثير على كمية أو تغيير تكلفة الائتمان المتاح لأنشطة خاصة في القطاع الخاص.

إن الإجراءات الأولين من الضوابط النقدية يتم تنفيذها بواسطة البنك المركزي عن طريق الأدوات السياسية النقدية مثل تغيير حجم الاحتياطي التاح للبنوك التجارية أو بواسطة تغيير معدل إعادة الخصم أو معدل الاحتياطي النقدي القانوني وسياسة السوق المفتوحة ، ويرتبط هذه الإجراءات ببرنامج الحكومة.

ويتم تنفيذ برامج القروض غالباً بواسطة إدارة المؤسسات وليس بواسطة البنك ولها علاقة جزئية بسياسة الميزانية عادة.

وهناك محاولة أخرى للتمييز بين السياسة المالية والنقدية حيث قدم معياران 2 للفرقة بين السياستين:

المعيار الأول: معيار السوق، حسب هذا المعيار فإن السياسة النقدية تتكون من كل الإجراءات التي لها علاقة مباشرة بالصفقات الحكومية الأخرى في سوق الائتمان ، أما السياسة المالية فهي تضم كل الإجراءات التي ترتبط بكل الصفقات

عطية عبد الواحد" دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، التوزيع العادل للدخل في التنمية الاقتصادية، ضبط التضخم" ، دار النهضة العربية، مصر

الحكومية الأخرى ، إن هذا المعيار للتمييز يكون الناحية النظرية واضحة، إلا أنه يحتوي على عيب هو أن جزءاً من المدفوعات التي يتم تحصيلها في ميزانيات السلطات المحلية سوف تعتبر بمثابة سياسة نقدية ولكنها ليست كذلك.

المعيار الثاني: فهو يتعلق بجهاز واضع السياسة، فالجهاز الذي يوضع السياسة النقدية (السلطات النقدية) ليس هو نفس الجهاز بالنسبة للسياسة المالية ويقف البرلمان كعامل محدد في النهاية فهو الذي يحدد ميزانية الدولة واتجاه نشاط الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

وبصفة عامة فإنه يمكن التمييز بينهما نظراً لاختلاف طبيعة كل منهما: 1

1- تنحصر العمليات النقدية في القطاع المصرفي والمالي، بينما تكون العمليات المالية واسعة النطاق من حيث حجمها ومداهها.

2- إن الإجراءات النقدية السريعة ومرنة نسبياً، ويمكن تعديلها في وقت قصير جداً مثل التغيرات في أسعار الفائدة أو الخصم أو نسبة الاحتياطي النقدي والقانوني، أما التدابير المالية فتكون بطيئة ومقيدة لأسباب دستورية وقانونية عموماً.

3- تكون التدابير المالية ذات تأثير فعال في تشجيع التوسع الاقتصادي ، ولكنها تكون أقل من ذلك في كبح التضخم ، أما الإجراءات النقدية فهي تحد بشكل فعال من التيارات التضخمية عندما تتخذ بواسطة أدوات السياسة النقدية، في حين تكون أثر أقل في تشجيع التوسع.

✓ ثانياً: طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية والمالية

هل ينبغي استخدام السياسة النقدية أم السياسة المالية ؟ هذا السؤال أحدث نقاشاً طويلاً بين أنصار السياسة النقدية بزعماء ملتون فريدمان (Milto Friedman) وأنصار السياسة المالية بزعماء والتر هيلر (Walter Heller) ولكن هذه المناقشة قد تجاوزتها الأحداث وتقرر أن السياسة المالية والسياسة النقدية لكل منهما مسوغات لأهدافها، إلا أن المناقشة الحديثة هي هل يجب أن تمارس السياستان تأثيرات واحدة لتحقيق نفس الهدف أم ينبغي أن تكون إحداهما موازنة وأداة علاجية للأخرى.

إن التوازن الاقتصادي (عدم وجود انكماش أو تضخم) يمكن أن يتم بسياسة نقدية مضادة أو محايدة للسياسة المالية، فيمكن للحكومة إذا رغبت في التوسع في الائتمان أن يقوم البنك المركزي بتخفيض معدل إعادة الخصم، وبالعكس أيضاً إذا أرادت تقييد الائتمان فيمكن أن يرفع معدل إعادة الخصم، إلا أن سياسة الميزانية بطيئة وثقيلة فهي تنتظر التصويت عليها مدة طويلة، ومن الأفضل أن تكون السياسة النقدية تسير في نفس الاتجاه السياسة المالية وتكملها وتدعمها ولا تعوقها والأسباب التي تدعو لذلك هي: 2

1 H , C , Combs , Role of Central banks in economic development karatchi 1994 , P 2

حميدي عبد العظيم ، " السياسات النقدية والمالية ومقارنة الإسلامية " ، مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1976 ص 226، 225

- 1- يوجه الانتقاد إلى البنوك عندما تبالغ في تمويل القطاع العام عن طريق الاقتراض من الجهاز المصرفي، كما يوجه اللوم إلى الحكومة عندما تلجأ إلى تمويل نفقاتها من خلال النظام الضريبي، وهذا يعني أنه تنفي الحالة توجيه اللوم إلى السياسة النقدية الأولى وإلى السياسة المالية في الحالة الثانية وهو ما يتطلب عدم التركيز على سياسة دون أخرى.
 - 2- يجب استخدام السياسة النقدية للتحكم في الكتلة النقدية المتداولة، ولكنها غير كافية لتحقيق ذلك إذ لا بد أن يتم استخدام السياسة المالية وسياسة الاجور والاسعار والدخل طالما أنه يشترط لفعالية السياسة النقدية في إيجاد الموارد المالية الضرورية للاستثمارات عن طريق الاقتراض، أن يكون الافراد على استعداد لقبول مستويات أسعار الفائدة المختلفة ودرجة منافسة الاستثمار الخاص.
 - 3- عندما لا يكون العمل للسياستين واحدا وفي نفس الاتجاه فإن النتيجة هي حدوث انقسامات واضطرابات اقتصادية إذا ما قامت السياسة المالية على حدى وسلكت السياسة النقدية طريقا مخالفا ومستقلا، وهذا يحدث عندما تتعاقب حكومات متعددة في الدولة واحدة وتتضاد كل حكومة بسياسة مخالفة لحكومة أخرى.
 - 4- لا يمكن للسياسة النقدية بمفردها أن تتحمل الاضرار والصدمات في المكافحة التضخم ولا بد من تكامل وتكافل السياسة المالية في هذه الأمور استخدام أدوات للتأثير على جانب الطلب، ويصلح لهذه المهمة السياسة المالية.
 - 5- بينت التجارب العملية أنه عندما سادت حالة الكساد في الفترة السبعينات في الدول الصناعية الكبرى لجأت السلطات الاقتصادية في هذه الدول إلى استخدام كل من السياستين معا للخروج من هذه الازمة.
- كما بينت التجارب أن السياسة النقدية التوسعية وحدها يمكن أن تؤدي إلى تحقيق نوع من الانتعاش في الاقتصاد، غير أنها تصل إلى درجة عدم القدرة في الحالات الأخرى وبهذا أدركت الحكومات ضرورة اتباع مزيج من السياسات النقدية والمالية.

✓ ثالثا: نقاط الالتقاء بين السياستين النقدية والمالية

- بالرغم من وجود تأثيرات متبادلة بين السياستين النقدية والمالية إلا أنه توجد نقاط التقاء بينهما وهي:
- 1: النقطة الأولى: وتعلق بالقرض العام : إن عقد القرض يتضمن حجمه وتوقيته وصرف حصيلته ويعتبر موردا من الموارد المالية في ميزانية الدولة، وكل هذه الاعتبارات تحدها السياسة المالية أما شكل القرض ، أي شكل سنداته، من حيث الاجل القصير أم الطويل، وسعر الفائدة وفنائه، فتتعلق بالسياسة النقدية.
 - أما النقطة الثانية: فهي تمويل عجز الميزانية عن طريق الاصدار النقدي، واللجوء إلى هذا الاصدار من حيث حجمه وتوقيته وكيفية التصرف في حصيلته يتقرر في مجال السياسة المالية، لأنها تعتبر تمويل التضخمي ولكنه مورد مالي من الموارد

العامّة للدولة، أما الطريقة الفنية التي تتعلق بالإصدار النقدي ومقابلة وحجمه وطريقة سداده فهي الاعتبارات تتعلق بالسياسة النقدية.

في حالة التضخم يمكن تخفيض الطلب الفعلي عن طريق أدوات السياسة المالية، منها الزيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها، أي عن طريق أدوات السياسة المالية، منها زيادة إيرادات الدولة عن نفقاتها أي عن طريق إحداث فائض في ميزانيتها، وبواسطة عقد القروض العامة لامتناس السيولة الفائضة للاقتصاد

كما يمكن في نفس الوقت الاعتماد على الاساليب التي تستخدمها السياسة النقدية لتضييق فرص الائتمان المتاح للأفراد والمؤسسات عن طريق رفع إعادة رفع سعر الخصم وسعر الفائدة للمقترضين هذا في حالة التضخم.

أما في حالة انكماش فيمكن استخدام أدوات السياسة المالية لتنشيط الطلب عن طريق تدخل الدولة بزيادة الاتفاق، كمل تطالب النظرية الكينزية بإحداث عجز في ميزانية الدولة، ويتم ذلك بالاعتماد على الإصدار النقدي، كما يمكن في نفس الاتجاه استخدام أدوات السياسة النقدية لزيادة الائتمان للأفراد والمؤسسات بتخفيض تكلفته وتسهيل الحصول عليه بتخفيض سعر الخصم.

وفي هذه العلاقات ونقاط الالتقاء تدعو الضرورة الملحة إلى التنسيق بين السياستين المالية والنقدية في كل الظروف الاقتصادية، بحيث أن السياسة المالية من اختصاص الحكومة باعتبارها السلطة التنفيذية وعلى وجه الخصوص وزارة المالية أو الاقتصاد، أما السياسة النقدية وبصفة خاصة البنك المركزي، وبالتالي فإنه لتحقيق الهدف المنشود للدولة تكون الحاجة الضرورية إلى التنسيق بين هاتين الهيئتين، ويكون اتجاه السياسة النقدية في نفس اتجاه السياسة المالية وبذلك تكون هناك نظرة متكافئة لأهمية ودور كل من السياستين في علاج الازمات وتحقيق الاستقرار الاقتصادي 1.

➤ المطلب الثالث: التنسيق بين السياستين النقدية و المالية لتحقيق التوازن الاقتصادي العام

يمكن أن يجمع المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية كل الإجراءات التي تحكم سلوك عمل السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحيات الاقتصادية، أما المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية فيجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاث للتدخل (السياسة المالية، السياسة النقدية، التدخل المباشر من خلال القيود، والترخيص)، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني مثل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار، والصادرات والواردات، والصرف الأجنبي والأجور²، وعليه فان السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة النقدية والمالية وبالطبع السياسة التجارية تندرج تحت السياسة الاقتصادية فهي جزء منها وتخصص بأمور الصادرات والواردات

1- صالح مفتاح، "النقود والسياسة النقدية، مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (90-2000)" رسالة الدكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2002-2003 ص 100

2- احمد جامع، "التحليل الاقتصادي الكلي"- مرجع سابق- ص 241.

والإعانات والصرف الأجنبي... إلخ¹، ولهذا سنحاول إلقاء الضوء على أهمية التنسيق وشروطه مع الأخذ بعين الاعتبار فعالية السياستين المالية والنقدية على نموذج التوازن الاقتصادي العام.

❖ الفرع الأول: أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية 2

لكل دولة أهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها وهي في ذلك تستند إلى سياسة اقتصادية عامة بهدف بلوغ تلك الأهداف، من مكونات السياسة الاقتصادية نجد المالية والسياسة النقدية التي تمثل احد الركائز الأكثر دعامة لها وغالبا ما تضع الدولة أهدافا للسياسة الاقتصادية تسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل هاتين السياستين. نظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل من السياستين فان التنسيق بينها وبين أهداف كل منها، أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، هذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين (النقدية والمالية) أو بين وسائل وأهداف كل سياسة وحدها.

إن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرتها على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية التي تتمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، نظر الوصول للاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج، و لإعادة التوازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي و للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية، تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير يمكن حصرها فيما يلي:

- يقوم البنك المركزي (السلطة النقدية) بامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي أي تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصاريف (البنوك) التجارية إلى الأفراد و المشروعات مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد والبنوك أو القيام بالافتراض من الأفراد (طرح السندات الحكومية) بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد، و بالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري.

- كما تقوم السلطة المالية و في نفس المجال بالعمل على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وذلك بالتخفيض من حجم الدخل، بالإضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال الرفع من مقدار الضرائب المباشرة وغير المباشرة، و التخفيض من حجم الإعانات.

من خلال ما تم سرده للإجراءات و التدابير المتخذة من طرف السلطتين النقدية و المالية يتضح أن كل منهما يسعى إلى تحقيق قدر من الاستقرار في مستويات الأسعار، وخلق توازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي لهذا يستوجب التنسيق و الملائمة بين السياستين لنفترض الآن أن الاقتصاد يعاني من البطالة و الركود الاقتصادي فإن

1- جودة عبد الخالق- "الاقتصاد الدولي"- دار النهضة- القاهرة 1983- ص 149.

2- ناظم محمد النوري الشمري - مرجع سابق- ص 321- 325.

السياسة الاقتصادية و المتمثلة في السياسة النقدية و السياسة المالية في هذه الحالة تهدف إلى تحقيق قدر من الرواج الاقتصادي وذلك عن طريق مجموعة الإجراءات و التدابير تكون عكس ما اتخذ من إجراءات في فترات التضخم وذلك على النحو التالي:

-تقوم السلطة النقدية (البنك المركزي) بتوسيع الائتمان و بالتالي زيادة حجم المعروض النقدي ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي كما يقوم البنك المركزي باستخدام الوسائل الكمية و الكيفية لتشجيع البنوك التجارية على منح القروض بهدف زيادة حجم الإنفاق الكلي (وذلك بتخفيض سعر إعادة الخصم مثلاً).

-في حين تعمل السياسة المالية على زيادة الإنفاق الحكومي و الجاري و الاستثماري لزيادة الإنفاق الكلي، كما تلجأ إلى تخفيض حجم الضرائب المباشرة و غير المباشرة مع الرفع من المدفوعات الحكومية (الإعانات) لزيادة حجم الطلب الكلي. مما سبق يلاحظ أن الهدف الذي تسعى إليه كل من السياسة المالية و النقدية هو هدف مشترك و المتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي و بالتالي زيادة حجم الإنتاج و التشغيل و الدخل الوطني ومن ثم دفع الاقتصاد نحو الرواج الاقتصادي أي معالجة أزمة الركود الاقتصادي.

من خلال ما سبق و في الحالتين (تضخم أو ركود) يتضح جلياً ضرورة التنسيق و الملائمة بين السياسة النقدية و السياسة المالية حتى تحقق الدولة ما تطمح إليه و المسطر في سياستها الاقتصادية العامة.

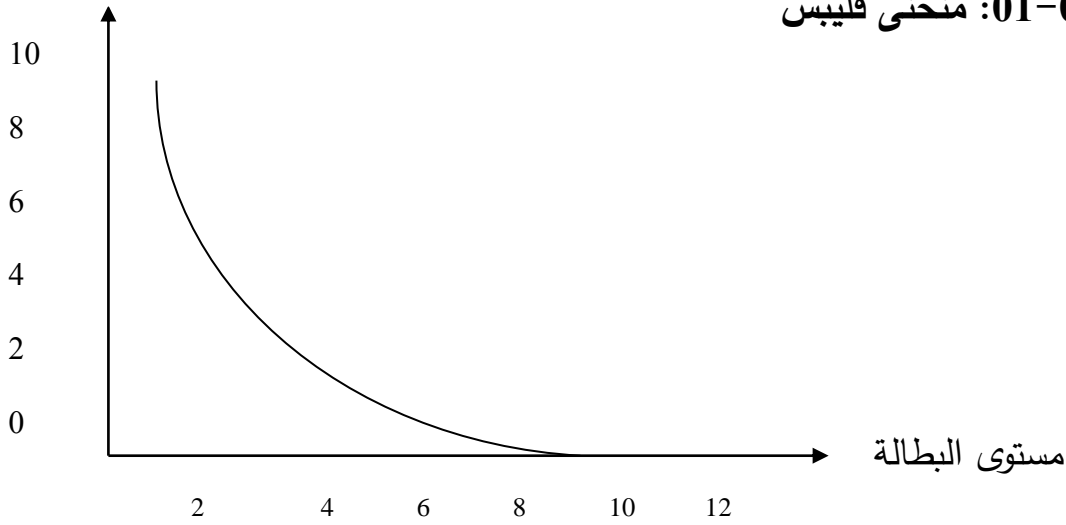
❖ الفرع الثاني: منحى فيليبس

عندما تلجأ الحكومة إلى تخفيض نفقاتها بهدف الحد من مستوى الإنفاق و من ثم حجم الطلب الكلي في فترات التضخم غير أن هذا الإجراء ينجم عنه بطالة في الأيدي العاملة.

أما في حالة ما إذا قامت الحكومة بزيادة نفقاتها بهدف زيادة مستوى الإنفاق مما يعاينه الاقتصاد من ركود فالنتيجة هي زيادة في المستوى العام للأسعار، هنا تواجه الحكومة مشكلة المفاضلة بين زيادة مستوى الاستخدام وقبول الارتفاع العام للأسعار، أي المفاضلة بين البطالة و التضخم و هذا ما يوضحه منحى فيليبس¹

¹ - ناظم محمد النوري الشمري- مرجع سابق- ص324

مستوى التضخم



الشكل رقم 02-01: منحنى فليبس

المصدر: ناظم محمد نوري الشمري، مرجع سابق ص 324

يوضح الشكل أعلاه العلاقة بين مستوى البطالة و مستوى أو معدل التضخم (نسبة التغير في الأسعار).

فإذا كان هدف الحكومة هو تحقيق الاستقرار في الأسعار فعندئذ يجب أن نقبل بقدر من البطالة قدره 9%

مثلا.

أما إذا كانت الحكومة تهدف إلى رفع مستوى الاستخدام و التقليل من معدل البطال، فمثلا إذا أرادت تخفيض البطالة إلى 2% فعليها أن تقبل بزيادة في الأسعار قدرها 5%، وهنا تظهر مشكلة المفاضلة كما ذكرنا سابقا بين البطالة والتضخم أي الاختيار بين أفضل المستويات للاستخدام ومستوى الأسعار حتى تصل إلى أفضل النتائج المسطرة ضمن السياسة الاقتصادية للدولة ، التي يمكن أن تجعل المنحنى ينتقل ناحية اليسار، الانتقال الذي يدل على تحقيق أدنى مستويات البطالة مع أدنى معدل للتضخم الأمر الذي يعني تطور مهارات العمال و تحسين أدائهم الإنتاجي.

لذا وجب على الدول الاختيار والتنسيق والمواءمة بين السياستين بغية تحقيق التوازن الاقتصادي، وبالتالي تعتبران بمثابة أدوات في يد السلطات التي تستخدمها في ضبط وتوازن السياسة الاقتصادية العامة للدولة .

- ولتوضيح أهمية التنسيق بين السياستين وجب إتباع الإجراءات التالية بافتراض أن الاقتصاد يمر بمرحلة تضخم. 1.

- تقليص حجم المعروض النقدي بالرقابة على الائتمان بواسطة أدوات السياسة النقدية.

- الحد من حجم الطلب الكلي (الإنفاق الاستهلاكي، الإنفاق الاستثماري) عن طريق تقليص حجم القروض العامة، أو امتصاص فائض المعروض النقدي.

- رفع الضرائب بهدف زيادة مستويات إيرادات الميزانية.

- تقليص حجم الإنفاق الحكومي مما يؤدي إلى انخفاض مستويات الدخل، ومنه انخفاض الطلب الكلي.
- أما في حالة الكساد فيمكن اتخاذ الإجراءات المعاكسة تمام لحالة التضخم.
- إن التوازن الاقتصادي الكلي في ظل اقتصاد مغلق، إنما يتحدد بالتوازن في كل من سوق النقود وسوق السلع والخدمات، بحيث هناك نقطة وحيدة يتحدد عندها التوازن بالتقاء منحنى (IS) و (LM)، والتي من خلالها يتحدد كل من مستوى الدخل التوازني وسعر الفائدة التوازني.
- وبغية تحريك الدخل التوازني، تتدخل الدولة إما للتأثير على منحنى (IS) عن طريق السياسة المالية، أو على منحنى (LM) عن طريق السياسة النقدية. هذا بافتراض عدم وجود علاقات مع العالم الخارجي .

✳ الفرع الثالث: شروط التنسيق بين السياسة المالية و النقدية: 1

- إن هدف التنسيق بين السياسة المالية و النقدية هو تعظيم الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل، كذلك عن طريق تحقيق:
- أهداف السياسة النقدية و التي تتضمن:
 - 1- الاستقرار في المستوى العام للأسعار.
 - 2- تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلاليتته.
 - أهداف السياسة المالية: و هي تخفيض تكاليف خدمة الدين العام بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية الأخرى.
- ولتحقيق التنسيق بين السياسة النقدية و المالية بهدف تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه يشترط توفر:

✓ أولاً: وضوح السياستين النقدية والمالية

من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية واضحة وموضوعة بدقة، حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينساقا بين سياستهما و يأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل على كاهل الأخرى، كما أن التنسيق الكفاء بين السياسات النقدية والمالية يشترط فعالية السياستين و هو شرط ضروري ليكونا معا برنامجاً قويا يتمتع بالوصول إلى مصداقية لكلا السياستين.

✓ ثانياً: المشاركة الكاملة في صياغة و تنفيذ السياسات

حيث يتطلب التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية مشاركة كاملة بين السلطة النقدية و السلطة المالية في صياغة و تنفيذ السياسة و الرقابة على تأثيراتها، و الاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول و خاصة النامية منها.

إن تضارب السياسة النقدية و السياسة المالية هو سبب أساسي لنقص المصادقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه تلك السياسات ولذلك فإن البنوك المركزية يجب ألا يتخذ سياسات نقدية تتعارض مع السياسات الأخرى كما يجب التركيز على إعادة تشكيل السياسات المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة و الانضباط المالي.

ويفيد التعاون هنا بين السلطات النقدية و المالية في تحقيق الأهداف المشتركة للسلطتين دون التأثير على مصادقية السياسة الاقتصادية ككل.

✱ الفرع الرابع: فعالية السياستين المالية والنقدية على النموذج التوازن الاقتصادي العام

تهدف السياستين المالية والنقدية إلى إحداث التوازن أي الطلب الكلي يساوي العرض الكلي في السوقين (السوق السلعي وسوق النقدي) في الاقتصاد الوطني، فزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي توقع الاقتصاد في حالة التضخم، والعكس من ذلك يوقعه في حالة الكساد

✓ أولاً: التوازن في السوق الحقيقي (السلعي) و السوق النقدي

1- التوازن في سوق السلع و الخدمات: يمكن التعبير عن مستوى الناتج الكلي في اقتصاد ما بمستوى الطلب المقابل له والذي يساويه باعتبار: (الناتج = الإنفاق)..... $D = C + I + G + (X - M)$

ويتأثر كل من الإنفاق الاستهلاكي والاستثماري بسعر الفائدة (i)، مما يسمح بالقول أن الدخل التوازني هو الآخر يتأثر بسعر الفائدة (i)، وبالتالي يمكن القول أنه لكل مستوى من مستويات الفائدة حجماً يقابله من الطلب الكلي يحدد حجم الدخل التوازني، أو بتعبير آخر أنه لكل سعر فائدة مستوى يقابله من الناتج، ويشكل مجموع تلك التوفيقات بين أسعار الفائدة المختلفة ومستويات الدخل المقابلة لها منحنى الادخار (الاستثمار) أو ما يسمى منحنى (IS)، عندما تكون السوق السلع في حالة توازن.1

إن الشرط التوازن في سوق السلع والخدمات هو أن يتساوى عرض الادخار مع الطلب على الاستثمار، وعند كينز فإن

$$S = s(y) \dots \dots \dots \text{الدخل في متزايدة}$$

1- محمد فرحي "التحليل الاقتصادي الكلي"، الجزء الأول الأسس النظرية، بدون دار نشر، الجزائر، ص: 214، 215.

وبما أن الادخار هو الجزء المتبقي من الدخل بعد الاستهلاك يصبح لدينا:

$$s = -c_0 + s(y) \iff s = -c_0 + (1-b)y \iff s = y - c \quad \text{ومنه } C = c_0 + by \quad \text{و } y = c + s$$

$$I = I_0 - Q(i) \quad : \quad \text{أما الاستثمار فهو دالة متناقصة لسعر الفائدة أي أن :}$$

وبما أن الشرط التوازن في السوق السلعية هو أن يتساوى الادخار مع الاستثمار، وهو ما يمكن التعبير عنه رياضياً $S=I$

$$\text{أي: (1) } C_0 + S(Y) = I_0 - Q(i) \dots \dots \dots$$

من المعادلة (1) يتضح أنه من الضروري أن يكون كل من السعر الفائدة (i) ومستوى الدخل (y) عند مستوى المناسب الذي يحقق شرط التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي. 1.

وبارتباط الاستثمار عكسيا مع سعر الفائدة، يتغير الدخل المتوازن عكسيا مع سعر الفائدة. 2.

- فعند سعر الفائدة (i0) سوف يكون هناك مستوى محدد من الاستثمار (I0)، وبمعرفة حجم الاستثمار، يمكننا معرفة مستوى الدخل عند مستوى التوازن الذي يتحقق فيه التساوي بين الادخار والاستثمار.

نفرض أن سعر الفائدة انخفض إلى مستوى (i1) سوف يؤدي ذلك إلى ارتفاع الاستثمار إلى مستوى (I1) والذي بدوره يؤدي إلى مستوى توازني جديد للدخل (Y1) وذلك عن طريق المضاعف.

- وبتكرار العملية يتم الحصول على جدول كامل يبين العلاقة بين سعر الفائدة ومستوى الدخل عند التوازن كالتالي:

الدخل	Y0	Y1	Y2
سعر الفائدة	i0	i1	i2

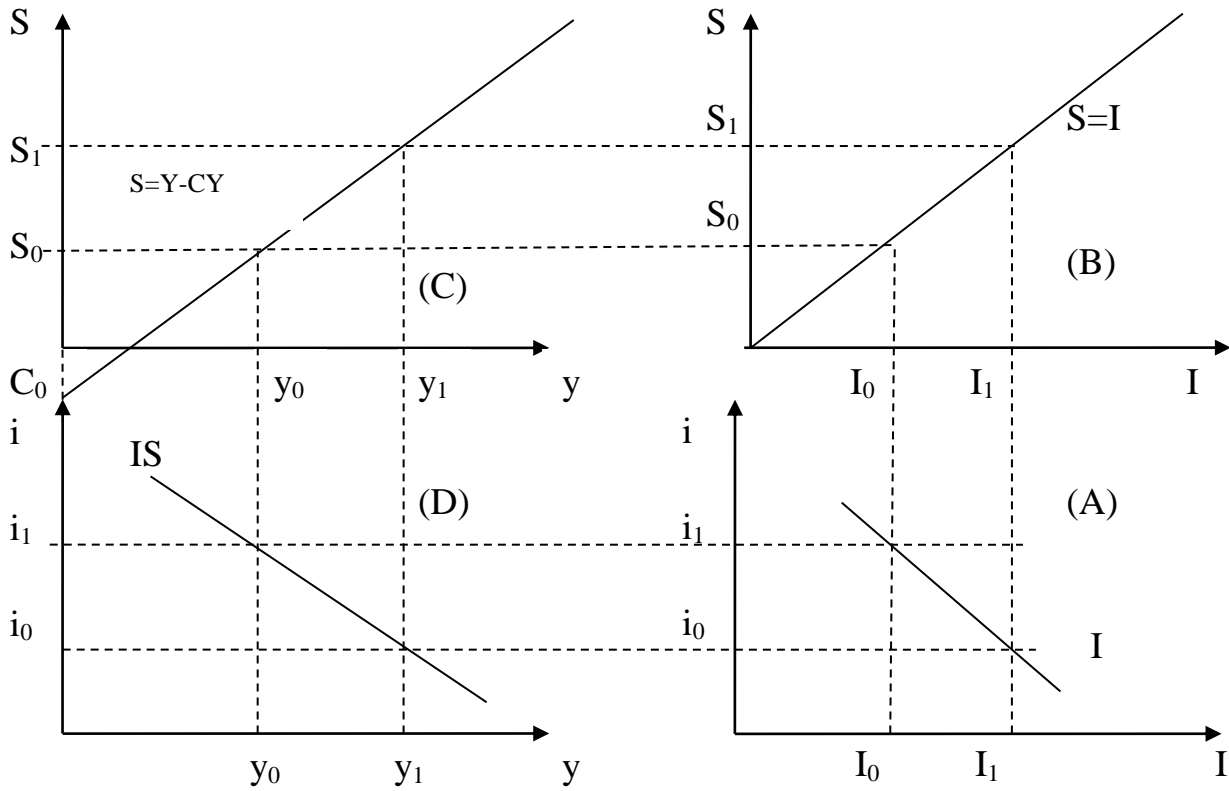
- ويطلق الاقتصاديون على هذا الجدول اسم المنحنى (IS) الذي يبين مجموعة من التوليفات من سعر الفائدة والدخل الذي عندها يتحقق التساوي بين الادخار والاستثمار.

ويمكن توضيح العلاقة بين الدخل وسعر الفائدة وكيفية اشتقاق منحنى (IS) بياناً من خلال الشكل التالي:

بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات والسياسات النقدية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2004. ص: 881

يوجين أودوليو، ترجمة د محمد رضا العمل وآخرون، "النظرية الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر. 1993. ص: 111²

الشكل 02-02: اشتقاق منحنى (IS)



المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2004، ص:89.

* تحليل الشكل:

- يتكون الجزء البياني السابق من أربعة أجزاء، الجزء (A) الذي يبين منحنى الكفاية الحدية لرأس المال، حيث يبين أن الاستثمار دالة متناقصة في سعر الفائدة، أي أن العلاقة بينهما عكسية فكلما انخفضت أسعار الفائدة كلما زاد الاستثمار والعكس، أي كلما ارتفع سعر الفائدة انخفض الاستثمار.
- أما بالنسبة الجزء (B)، يبين شرط التساوي بين الادخار (S) والاستثمار (I) باعتبار أن كل ادخار يحول إلى استثمار عن طريق سعر الفائدة، حيث يمثل الاستثمار على المحور الأفقي، والادخار على المحور العمودي ويتحقق التساوي بينهما عند كل نقطة تقع على خط (45) المنصف للزاوية (الخط الاسترشادي).
- أما الجزء (C) الذي يمثل منحنى الادخار والذي يوضح أن الادخار دالة متزايدة في الدخل، ميلها أقل من الواحد الصحيح، حيث أن هذا الميل يمثل أثر زيادة الدخل على الادخار.
- أما الجزء الأخير وهو الجزء (D) الذي يبين لنا التوفيقات المختلفة بين أسعار الفائدة والدخل والتي نعبر عنها بالمنحنى (IS) والذي من خلاله يتساوى الادخار مع الاستثمار ومن ثم التوازن العام في سوق السلع.

1- التوازن في سوق النقود.

- بعد دراستنا لمنحنى (IS) وقلنا أنه مجموع التوليفات التوازنية المختلفة لقيم الدخل المقابلة لأسعار الفائدة المختلفة، مما يعني أنه لا بد من تحديد سعر فائدة لتوازن الاقتصاد العام إذ أن هذا السعر لا بد أن يكون وحيدا لضبط مستوى الدخل التوازني المناسب.

وحيث أن لكل اقتصاد حقيقي (عيني)، جانب نقدي يقابله ويعبر عنه مما يستلزم توازن هذا الأخير (سوق النقد)، حيث يمكن إيجاد مستوى التوازن الكلي.

إن الشرط التوازن في سوق النقد يتحدد بتساوي الطلب على النقود مع العرض عليها حيث أن الطلب على النقود يكون لأحد الدوافع التالية:

$$* \text{دافع المعاملات حيث يكون دالة للدخل } Mt=L1(y)$$

$$* \text{الاحتياط ويكون كذلك دالة للدخل } MP=L'1(y)$$

$$* \text{دافع المضاربة } MSP=M(r)= L2(i)$$

ومن خلال المعادلات السابقة يمكن كتابة الطلب الإجمالي للنقود Md

$$Md=M(y,i) =L1(y) +L2(i)$$

أما العرض النقدي فعلى العموم يعتبر ثابتا، حيث تقوم السلطات النقدية بتحديدته بواسطة البنك المركزي باستعمال أدوات السياسة النقدية مثل عمليات السوق المفتوحة، إعادة الخصم، الإحتياطي القانوني.

$$\dots MS=MS0 \text{ فتعتبر متغير خارجي وثابتا في الفترة القصيرة } 1$$

- ويتم التوازن في سوق النقد في نقطة التقاطع بين العرض والطلب على النقود أي (01) $MS=Md$

$$\text{حيث } (02) : \dots MS=MS0 \text{ ثابت.}$$

$$Md=L1(y) +L2(i) \dots \dots \dots (03)$$

بتعويض (2) في (3) نجد:

$$MS=L1(y) +L2(i) \text{ من خلال المعادلة (3) يتبين لنا أن الطلب على النقود هو تابع لمتغيرين مستقلين الدخل وسعر}$$

الفائدة ويمكن كتابة ذلك كما يلي:

$$Md=L(Y; i) \Rightarrow Md=M0=L(y; i)$$

- من خلال هذه المعادلة يتبين لنا أنه في حالة ثبات كمية النقود المعروضة، فإن هناك علاقة محددة بين مستوى الدخل

الحقيقي وسعر الفائدة، تعبر عن شروط التوازن في سوق النقد يطلق على هذه العلاقة اسم منحنى (LM) حيث :

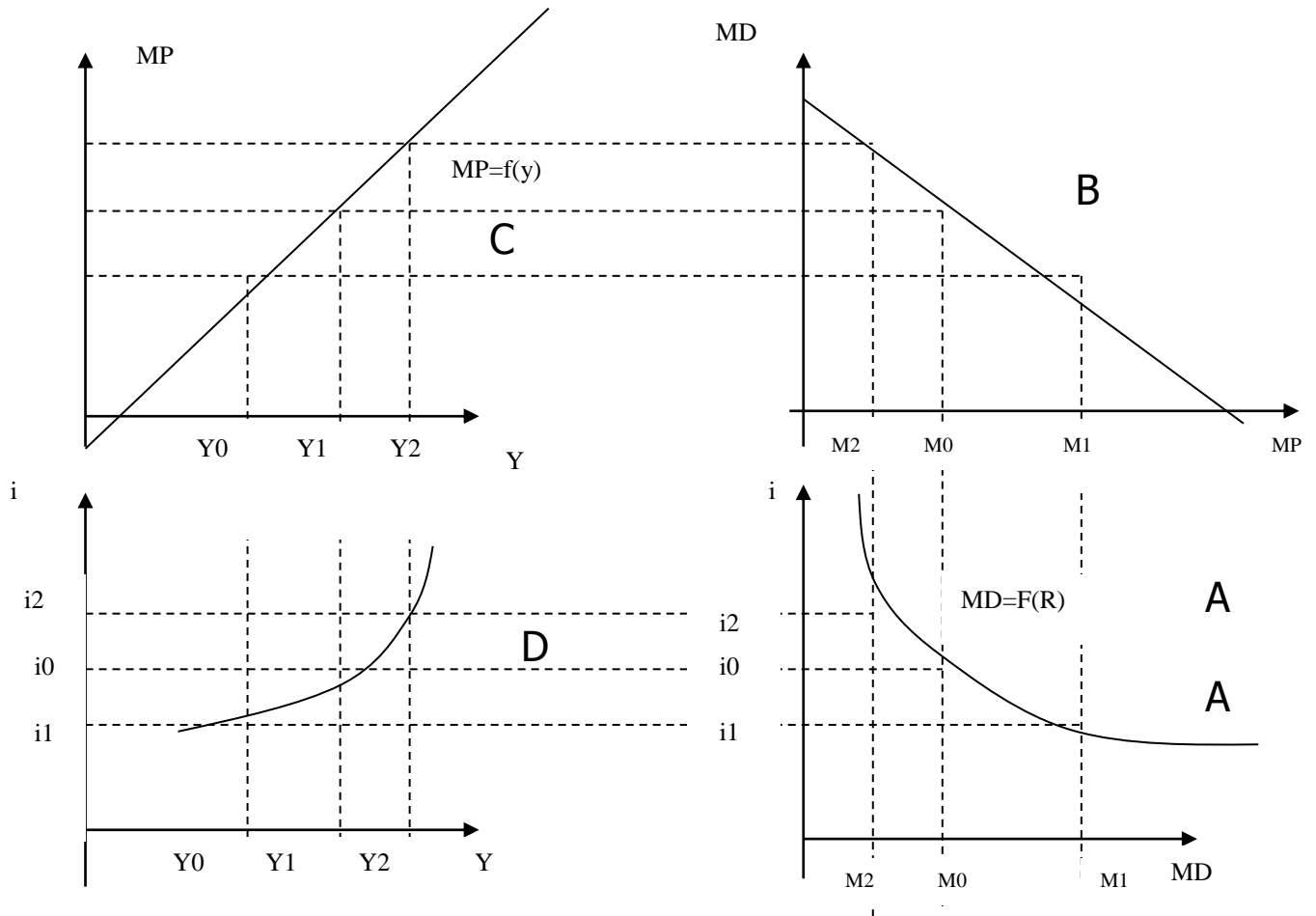
¹ محمد فرحي "التحليل الاقتصادي الكلي"، الجزء الأول الأسس النظرية، بدون دار نشر، الجزائر،

عرض النقود: M

الطلب على النقود: L

يتحقق التوازن في سوق النقد في الأجل القصير على عكس التوازن في سوق السلع (الإنتاج) حيث التوازن يتحقق في المدى الطويل، ولاشتقاق منحنى (LM) نحتاج إلى ثلاث منحنيات تبين لنا تغيرات الطلب على النقود بنوعيه وكذلك عرضها كما هو مبين في الشكل التالي:

الشكل رقم 02-03: اشتقاق منحنى (LM)



المصدر: بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2004، ص

تحليل شكل (02-03) في اشتقاق منحنى (LM):

- من خلال الشكل (02-03) وفي الجزء (A) منه الذي يبين كيفية تحديد سعر الفائدة المقابل لحجم الطلب على النقود من أجل المضاربة.

- حيث عند مستوى سعر فائدة (i_2)، يكون الطلب على النقود من أجل المضاربة (M_2)، و عند مستوى سعر فائدة (i_0) يكون الطلب على النقود من أجل المضاربة (M_0)، أما عند مستوى سعر فائدة (i_1) الأدنى يكون الطلب على النقود هو، (M_1) ويكون عند هذا الحد الطلب على النقود لأجل المضاربة مرنة لا نهائية لأسعار الفائدة وهو ما يعرف بمصيدة السيولة الكنزوية.

- حيث إذا كان سعر الفائدة الجاري هو (i_1) فإن المستثمرين يفضلون الاحتفاظ بالنقود بدلا من السندات ويصبح الطلب على النقود للمضاربة أفقيا.....(1)

- أما الشكل (B) فيوضح عرض النقود وهو مستوى يفترض أنه يكون ثابت في الفترة القصيرة، فهو يتوزع بين أرصدة المضاربة أو تلك المخصصة لدافع المعاملات والإحتياط فإذا تم التعرف على مستوى الدخل (Y_0) فإنه يمكن معرفة حجم الطلب على النقود لغاية المعاملات والإحتياط ومنه كذلك حجم النقود لغرض المضاربة باعتباره الجزء المتبقي من الكتلة النقدية.

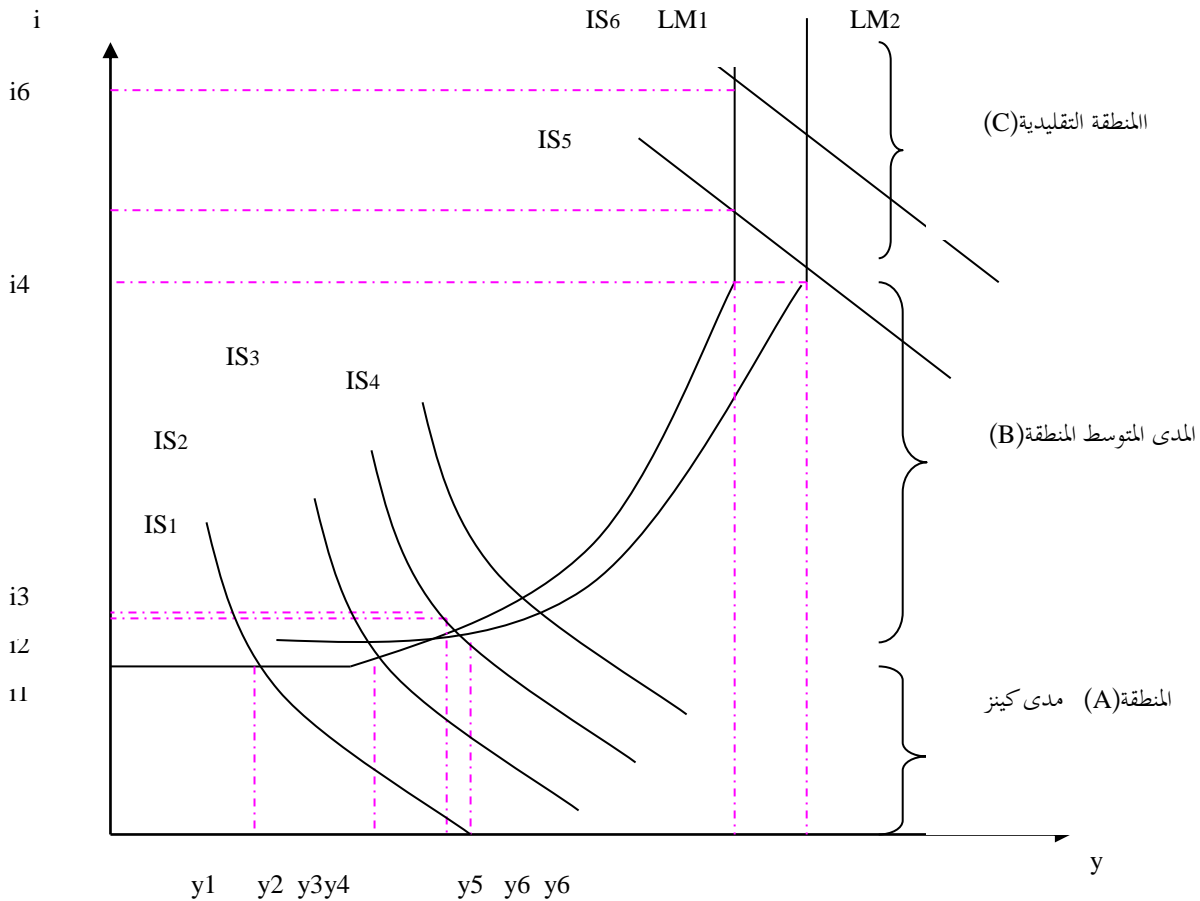
- أما الشكل (C) فمن خلال المنحنى يظهر أن هناك علاقة طردية بين (Y)، والطلب الكلي على النقود من أجل المعاملات والإحتياط.

- في حين يمثل الجزء (D) التوليفات المختلفة من أسعار الفائدة والدخل التي تمثل منحنى (LM).

2- أثر كل من السياستين المالية و النقدية على الدخل التوازني و سعر الفائدة:

ولتبيان أثر كلا من السياستين على الدخل و سعر الفائدة نستعين بالرسم التالي:

الشكل رقم (02-04): فعالية السياسة المالية و النقدية



المصدر: بلعوز بن علي، "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية"، ص: 105.

- يبين الشكل البياني أعلاه اختلاف مرونة (LM) استجابة لتغيرات أسعار الفائدة، والأوضاع التوازنية المختلفة الممكن حدوثها، كما يبين لنا أثر السياسة المالية و السياسة النقدية وأيهما أكثر فاعلية في الأوضاع التوازنية المختلفة.

- من خلال الشكل البياني أعلاه وفي المنطقة (A) مدى كينز، نلاحظ أن منحنى (IS) يكون منحدرًا أي ضعيف المرونة لأسعار الفائدة، في حين يكون منحنى (LM) مرناً مرونة لا نهائية لتغيرات أسعار الفائدة ($i1$ الأدنى)، وعند مستوى دخل توازني منخفض ($Y1$)، يحدث هذا في فترات الكساد لذلك يكون الطلب على السيولة مطلقاً. في هذه الحالة تكون السياسة النقدية عديمة الفعالية في تأثيرها على سعر الفائدة ومن ثم التأثير على الإستثمار وما يجره من تغير في الدخل، وهو ما سماه كينز مصيدة السيولة، إذ في هذه الحالة (حالة الركود) تكون الفعالية والتأثير من جانب السياسة المالية، بافتراض عدم فعالية السياسة النقدية.

- فإذا قامت الدولة بزيادة الإنفاق الحكومي أو التخفيض من الضرائب أو كلاهما معا، فسيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى (IS1) إلى (IS2) حيث تكون عندنا نقطة توازن جديدة مع (LM1) مما يؤدي إلى ارتفاع الدخل من (Y1) إلى (Y2) الذي يؤدي بدوره إلى ارتفاع مستوى الطلب الكلي الفعال.

- أما المنطقة التقليدية في الشكل السابق وهي حالة استثنائية.....1 حيث يكون منحنى (LM) عموديا، مما يعني أن الطلب على النقود يكون عديم المرونة لإرتفاع أسعار الفائدة الذي يتوقعه المتعاملون في سوق النقد والأوراق المالية.، ففي هذه الحالة أي الزيادة في الإنفاق تؤثر على سعر الفائدة وتعمل على رفعه، في حين لا تؤثر على مستوى الدخل التوازني حيث يبقى ثابتا، وهو ما نلاحظه في الشكل السابق، حيث لما ارتفع سعر الفائدة من (i5) إلى (i6) بقي مستوى الدخل ثابتا، في حين هناك ارتفاع في مرونة منحنى (IS) الذي يكاد يكون أفقيا بالقياس إلى الارتفاع في سعر الفائدة والدخل.

- لذا فان السياسة النقدية (التحكم في المعروض النقدي) هو الذي يؤدي إلى تغير مستوى الدخل في حالة التضخم، مما يجعل السياسة المالية عديمة الفعالية في مثل هذه الأوضاع.

ولبيان فعالية السياسة النقدية في حالة التضخم نقول أن الزيادة في المعروض النقدي تؤدي إلى انتقال منحنى (LM1) إلى (LM2) كما هو مبين في الشكل السابق (المنطقة التقليدية) فيترتب عليه انخفاض سعر الفائدة من (i5) إلى (i4) مما يؤدي إلى تحفيز الاستثمار الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل من (y5) إلى (Y6).

- في هذه الحالة تؤثر السياسة المالية على الدخل بافتراض أن الدولة زادت من حجم نفقاتها، فسيؤدي ذلك إلى انتقال منحنى (IS5) إلى (IS6) -انظر الشكل- حيث نلاحظ أن هذا الانتقال أدى إلى رفع سعر الفائدة في حين بقي الدخل ثابتا "والنتيجة أنه في حالة التضخم يكون أثر المزاخمة كاملا حيث تطرد الزيادة في أسعار الفائدة (نتيجة زيادة الطلب على النقود) مقدارا من الإنفاق الاستثماري مساويا لتلك الزيادة في الإنفاق الحكومي".....2

- لذا يجذب استعمال السياسة النقدية لما لها من أثر على خفض سعر الفائدة الذي بدوره يؤدي إلى زيادة الدخل، وهذا ما ذهب إليه المدرسة الكلاسيكية ومن بعدها المدرسة المعاصرة (النقديون).

- أما المنطقة (B) وهي المنطقة العادية حيث عندها يتعادل كل من الادخار والاستثمار وكذا يتعادل عرض النقود مع الطلب عليها ويتحدد عندها التوازن بين سعر الفائدة والدخل.

* وكخلاصة لأثر كل من السياستين المالية والنقدية على التوازن الاقتصادي يتطلب الجمع بين السياستين المالية والنقدية بمهارة عالية من حيث التنسيق والملاءمة بينهما، فبينما رأى الكلاسيك أن السياسة النقدية كفيلة بإعادة التوازن إذا ما اختل وعدم فعالية السياسة المالية، رأى كينز خلاف ذلك أي أن السياسة المالية ذات فعالية أكبر في علاج الاختلالات الاقتصادية، وأن السياسة النقدية عديمة الفعالية في حالات الكساد وهو ما عبر عنه بمصيدة السيولة.

1- محمد فرحي "التحليل الاقتصادي الكلي"، الجزء الأول الأسس النظرية، بدون دار نشر، الجزائر، ص 277

2- صالح تومي، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص 286.

- لذا فإن التنسيق بين السياستين هو الكفيل بإعادة التوازن سواء في فترات الكساد أو فترات التضخم ولتوضيح ذلك كما يلي:
- إذا لجأت الدولة إلى تخفيض الإنفاق العام عن طريق زيادة الضرائب مثلاً يؤدي ذلك إلى تقليص حجم الطلب الكلي، وبالتالي انخفاض الإنتاج الذي يؤدي بدوره إلى تقليص عوامل الإنتاج من طرف المنشآت وخاصة العمال مما يؤدي إلى البطالة في حالة التضخم.
- أما في حالة الكساد إذا لجأت الدولة إلى زيادة الإنفاق العام بغية زيادة الطلب الكلي فسيترتب عليه بوادر تضخمية تظهر في ارتفاع المستوى العام للأسعار وهو ما يعرف بمنحنى " فيليبس".

خاتمة الفصل

نخلص مما سبق إلى أنّ مفهوم التوازن قد تطور بشكل ملحوظ بين الفكر التقليدي والفكر المعاصر، وخلال مراحل التطور هذه كان يغير التوازن من طبيعته شيئاً فشيئاً، ليحل التوازن النوعي بدل التوازن الكمي.

إنّ التوازن الاقتصادي العام يتحقق عندما تكون المنفعة التي يتم تقديمها للاقتصاد الوطني معادلة على الأقل للمنفعة التي تحجب عن الدخل الوطني نتيجة اقتطاع هذه الأموال، فالتوازن الاقتصادي العام غرضه أن تصل مردودية النظام الاقتصادي إلى أعلى حدّ لها، ويسهم ذلك في تحقيق التوازن الاقتصادي العام المتمثل بتوازن العرض والطلب، توازن الإنتاج والاستهلاك، توازن الادخار، الاستثمار، وتوازن الإستيراد والتصدير.

كما أن السياسة النقدية تحتاج إلى مساعدة سياسة اقتصادية وإلى التنسيق بينهما إلا أنها تحتاج أيضاً إلى السياسة المالية فهناك علاقة تبادل ومساعدة بين السياستين فهما تهدفان أيضاً إلى إحداث التوازن أي الطلب الكلي يساوي العرض الكلي في السوق السلعي والسوق النقدي في الاقتصاد الوطني فزيادة الطلب الكلي على العرض الكلي توقع الاقتصاد في حالة التضخم والعكس من ذلك توقعه في حالة الكساد.

الفصل الثالث

تطور السياسة النقدية في الجزائر ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي العام

مقدمة الفصل

لقد عرف الاقتصاد الجزائري مرحلة انتقالية من الاقتصاد الاشتراكي الموجه نحو اقتصاد ليبرالي يقوم على أسس ومبادئ اقتصاد السوق، و ذلك بعد أزمة سنة 1986م التي بينت بوضوح هشاشة الهيكل الاقتصادي في الجزائر، الأمر الذي تطلب في بداية الأمر القيام بإصلاحات ذاتية من دون اللجوء إلى أطراف أجنبية كمؤسسات النقد الدولية مثلا، و لكن هذا الاعتماد الذاتي قد نتج عنه تفاقم الأوضاع النقدية و الاقتصادية و حتى الاجتماعية، وتجلّى ذلك في ارتفاع معدلات التضخم و مستويات البطالة، ارتفاع حجم المديونية الخارجية و ثقل خدمة الدين بالمقابل، ارتفاع عجز الميزانية العامة للدولة، انخفاض قيمة العملة الوطنية، انخفاض معدلات النمو الاقتصادي.

وضع قانون المتعلق بالقرض و النقد النظام المصرفي الجزائري على مسار تطور جديد، تميز بإعادة تنشيط وظيفة الوساطة المالية و إبراز دور النقد و السياسة النقدية، و نتج عنه تأسيس نظام مصرفي ذو مستويين، و أعيد للبنك المركزي كل صلاحياته في تسيير النقد و الائتمان في ظل استقلالية واسعة، و للبنوك التجارية وظائفها التقليدية بوصفها أعوان اقتصادية مستقلة. ضف إلى ذلك اعتماد برامج الإصلاح الاقتصادي و التعديل الهيكلي التي فرضتها مؤسسات النقد الدولية على الحكومة الجزائرية كغيرها من حكومات الدول النامية، مقابل لجوء هذه الأخيرة إلى تلك المؤسسات المالية طالبة إعانات مالية تساعد على بناء و تنفيذ سياسة تصحيحية لمعالجة الإختلالات الهيكلية، التي عصفت باستقرارها اقتصاديا و حتى سياسيا.

من أجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي و المحافظة على التوازنات النقدية الداخلية والخارجية سعت السلطات العامة في الجزائر إلى إعادة تقييم شامل لدور السياسات الاقتصادية المعتمدة في بناء ورسم مستقبل للاقتصاد الوطني، و ذلك عن طريق تفعيل وسائل تلك السياسة الاقتصادية العامة (السياسة النقدية و السياسة المالية... و غيرها) وتحديد أهدافها النهائية بدقة و بألوية مسبقة التحديد، بعيدا عن أي خلفيات أو مصالح وفتح المجال الواسع أمام السلطات النقدية لاتخاذ القرارات المثلى و في الفترات المناسبة لذلك.

المبحث الأول: النظام المصرفي الجزائري في ظل قانون النقد و القرض.

عرف النظام المصرفي الجزائري منذ بداية التسعينات إصلاحا جديا ضمن الإصلاحات التي تبنتها الجزائر منذ نهاية الثمانينات من أجل ضمان الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق. و جاء هذا الإصلاح أساسا في إدراج قانون جديد يعرف بقانون النقد و القرض 90-10 الصادر بتاريخ 14 أفريل 1990 و هذا تماشيا مع التوجه الجديد السياسي و الاقتصادي للبلاد نحو الانفتاح الكلي على الاقتصاد الرأسمالي خاصة و أنّ القوانين السابقة أصبحت لا تتلاءم مع التحولات الاقتصادية و الاجتماعية.

➤ المطلب الاول: مضمون و مبادئ قانون النقد و القرض 10/90 :

يعتبر قانون 10/90 المؤرخ في 14/04/1990 المتعلق بالنقد و القرض أرضية تمهيدية لتحضير المؤسسات للدخول في اقتصاد يعتمد على آليات السوق. هذا القانون الذي عرف تعديلين اثنين، الأول من خلال الأمر 01/01 الصادر في فيفري 2001 و كان هذا تعديلا محدودا ميّز بين مجلس إدارة بنك الجزائر و مجلس النقد و القرض باعتباره سلطة نقدية. أما التعديل الثاني فجاء بموجب الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003، و كان تعديلا شاملا بسبب الصياغة الجديدة التي أعطاهها للقانون 10/90. و يجب الإشارة أن هذا التعديل حافظ على القواعد و المبادئ الأساسية التي جاء بها قانون النقد و القرض 10/90.

* الفرع الأول: أهداف قانون النقد و القرض: يهدف هذا القانون الموجه أساسا للجهاز المصرفي إلى:

- ❖ وضع حد نهائي للتدخل الإداري في القطاع المالي، لأنه قد وُلد تضخما جامحا و انحرافا غير مراقب.
- ❖ إعادة تأهيل دور البنك المركزي في تسيير النقد و القرض.
- ❖ تدعيم امتياز الإصدار النقدي بصفة محصنة لفائدة البنك المركزي. "المادة 04 من القانون رقم 10/90".
- ❖ تولي مجلس النقد و القرض إدارة البنك المركزي. "المادة 19 من القانون رقم 10/90".
- ❖ تولي مجلس النقد و القرض تسيير مجلس إدارة البنك المركزي "المادة 43 من القانون رقم 10/90".
- ❖ منح مجلس النقد و القرض سلطة نقدية. "المادة 44 من القانون رقم 10/90".
- ❖ إقامة نظام مصرفي قادر على اجتذاب و توجيه مصادر التمويل.
- ❖ عدم التفرقة بين المتعاملين الاقتصاديين و الخواص في ميداني النقد و القرض.

❖ حماية الودائع.¹

❖ إعادة صنع قواعد اقتصاد السوق و إعادة تأسيس ملاءة مؤسسات الدولة و البنوك.

❖ محاربة التضخم و مختلف أشكال التسريبات.

❖ تعويض عوامل الإنتاج.²

❖ **الفرع الثاني: مبادئ قانون النقد و القرض:** لقد وفق هذا القانون بين الأفكار و المبادئ القديمة التي تناولتها

الإصلاحات السابقة له و بين الأفكار الجديدة التي تتعلق بالتنظيم البنكي. و من بين أهم المبادئ التي يركز ويقوم

عليها قانون النقد و القرض 10/90 ما يلي: 3

1- الفصل بين السلطة النقدية وهيئة التخطيط: لقد كانت القرارات في النظام السابق مبنية على التخطيط المركزي بما

فيها القرارات النقدية، حيث لم تكن هناك أهداف نقدية بحتة، غير أن الهدف الأساسي يتمثل في تعبئة الموارد اللازمة

لتمويل البرامج المخططة. و لقد أقر هذا القانون مبدأ اتخاذ القرارات النقدية على أساس الأهداف النقدية المحددة من

طرف السلطة النقدية، و من بين الأهداف المسموح بتحقيقها نجد:

أ. استرجاع البنك المركزي لدوره و مسؤولياته اتجاه السياسة النقدية.

ب. استعادة الدينار الجزائري لوظائفه و توحيد استعمالاته داخليا.

ج. تحريك و تفعيل السوق النقدية.

2- الفصل بين السلطة النقدية و خزانة الدولة: كانت الخزانة فيما سبق تعتمد في تمويل عجزها على البنك الجزائري،

بكل حرية و بدون أية مشروطة، لكن مع صدور قانون النقد و القرض حدد قيمة التمويل ب: 10 % من مواردها العادية

(الضريبة البترولية) للسنة المالية السابقة. و قد سمح الفصل بين السلطتين بتحقيق عدة أهداف نذكر منها:

أ. استقلال بنك الجزائر عن الدور المتعاطف للخزانة.

ب. تقليص ديون الخزانة اتجاه بنك الجزائر وتسوية الديون السابقة

ج. تهيئة الظروف الملائمة للسياسة النقدية كي تؤدي دورها بشكل فعال.

د. الحد من الآثار السلبية للمالية العامة على التوازنات النقدية.

¹ ناصر دادي عدون و معزوي ليندة و لهواسي هجيرة- مرجع سابق (طبعة 2004) - ص 108-109.

² عبد المجيد قدي- "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية- حالة النظام الضريبي الجزائري 1988-1995"- أطروحة

دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية- مرجع سابق- ص 278.

³ الطاهر لطرش- "تقنيات البنوك"- مرجع سابق (طبعة 2001)- ص 196.

3- الفصل بين خزانة الدولة و النظام المصرفي: بعد صدور قانون النقد و القرض تم إبعاد الخزانة عن تمويل الاقتصاد الوطني، و استعاد النظام المصرفي الجزائري دوره التقليدي المتمثل في منح القروض بالارتكاز على المردودية الاقتصادية للمؤسسة.

إنشاء سلطة نقدية وحيدة و مستقلة: لقد ألغى قانون النقد و القرض التعدد في مراكز السلطة النقدية والمتمثلة في وزارة المالية، الخزانة العمومية، البنك المركزي، إذ أنشأ سلطة نقدية وحيدة و مستقلة تمثلت في مجلس النقد و القرض. إن المخطط الموالي يشرح بالتفصيل أسس التنظيم البنكي حسب قانون النقد و القرض 10/90.

الشكل رقم 03-01: مدونة التنظيم البنكي حسب قانون النقد و القرض 10/90

N°	TEXTE	NIVEAU	OBSERVATION
1	L.M.C N° 90-10 du 14 avril 1990 ORDONNANCE N° 03-11 du 26.08.2003	APN SENAT	- débats - adoption de la loi (quelquefois sur coups d'ordonnances au gré des politiques)
2	REGLEMENTATION	CONSEIL DE LA MONNAIE ET DU CREDIT	- Elaboration - Promulgation
3	INSTRUCTIONS NOTES	BANQUE D'ALGERIE	- Elaboration - Décision - Diffusion
4	PROCEDURES INTERNES D'APPLICATION (MANUELES)	BANQUES ET ETABLISSEMENTS FINANCIERES	- Elaboration - Application

Source: Abdelkrim SADEG - « Le Système Bancaire Algérien - La nouvelle réglementation » - presses de l'imprimerie A.BEN- Alger- 2004- P 19.

➤ **المطلب الثاني: أثر قانون النقد و القرض على الجهاز المصرفي الجزائري**

❖ يمكن تلخيص تأثيرات قانون النقد و القرض على الجهاز المصرفي في تكييف وضعية البنوك العمومية الموجودة مع نصوص القانون، و تطبيق القواعد الاحترازية و ظهور مؤسسات مالية و بنوك جديدة بعد نشر القانون مباشرة.

❖ **الفرع الأول: تكييف وضعية البنوك العمومية مع القانون الجديد:**

❖ حسب القانون فقد قام بنك الجزائر بإعداد الإجراءات التطبيقية التي تخص الترخيص و نظام المحاسبة التي تلتزم البنوك بإنشائه ، و قد أمرت بعض البنوك حسب القانون باستكمال الشروط للحصول على اعتماد، و من هذه الشروط نجد تلك الشروط المتعلقة بالحد الأدنى لرأس المال الاجتماعي الذي يجب أن توفره البنوك و المقدر بـ 500 مليون دينار جزائري بالنسبة للبنوك و 100 مليون دينار بالنسبة للمؤسسات المالية و الشروط المتعلقة بمطابقة القوانين الأساسية للبنوك مع القانون المتعلق بالنقد و القرض و الذي كانت مدته ستة (06) أشهر "المادة 202 من قانون النقد و القرض 90-10". ومازال لم يعتمد مجلس النقد و القرض إلا ثلاثة (03) بنوك هي : البنك الوطني الجزائري سنة 1995 و القرض الشعبي الجزائري سنة 1997 و بنك التنمية المحلية في سنة 2001، كما منح الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط الاعتماد في سنة 1998 و هو حالة خاصة نظرا لكونه متخصص في تمويل قطاع السكن فقط.

❖ إذا أردنا أن نقيّم هذه البنوك و أثر القانون عليها، فنجد أن هذه البنوك لا تتوفر فيها شروط الاعتماد من عدة نواحي:

❖ فيما يتعلق بمسك الحسابات فقد أصدر مجلس النقد و القرض لائحتين تتعلق الأولى بنظام الحسابات والثانية بالإجراءات المحاسبية التي يجب على البنوك العمل بها.

❖ أما من ناحية وسائل الدفع فقد أشارت نصوص بنك الجزائر إلى استعمال الصك و التحويلات و إذن الدفع، غير أن هذه الوسائل بقيت غير منتشرة إلا قليلا، لأن المتعامل الاقتصادي في الجزائر لا يفضل استعمال البنوك دائما، و هذا لأسباب عديدة تتعلق بنقائص الجهاز المصرفي نفسه.

❖ أما استعمال القواعد الاحترازية، و هي معايير دولية أقرت عام 1988 لتكون ملزمة لكافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي التي أنشأتها لجنة بازل بسويسرا تحت إشراف بنك التسويات الدولية، و تهدف إلى الحفاظ على استقرار النظام المصرفي العالمي و تتعلق بجوانب عديدة مثل التركيز على المخاطرة الائتمانية و تطبيق معيار كفاية رأس المال.

يجب أن تفوق مخصصات المخاطر 12.5 مرة مبلغ الأموال الخاصة للبنك، كما أن لها أوزان ترجيحية من 0 إلى 100%، إلى 20%، إلى 100% حسب الأنواع المختلفة من الأصول أي يخضع كل نوع من أنواع القروض إلى معامل موازنة. 2 و بالتالي فإن القدرة على تسديد و توزيع الأخطار، بالإضافة إلى السيولة التي حددت لها نسبة نقصانها بـ 0.6 التي تعني أن قروض البنك يجب أن لا تتجاوز نسبة 60% من القروض قصيرة الأجل.

بازل إذا نظرنا إلى حاجة البنوك الوطنية فنجدها أنها ليس في مقدورها أن تصل إلى تطبيق قرارات لجنة في القواعد الاحترازية و هو ما يمنحها الاعتماد، و هذا يبرز أن هذه البنوك موجودة بشكل فعلي و لكنها لا تطبق أحكام القانون المتعلق بالنقد و القرض.

* الفرع الثاني: المؤسسات المالية الجديدة بعد قانون 90-10:

بعد صدور هذا القانون الذي شجع تطور القطاع المصرفي بالإضافة إلى القطاع المصرفي العمومي و ابتداء من سنة 1995 تم إنشاء عدة مؤسسات مالية جديدة مثل مؤسسات تمويل قطاع السكن و هي:

- إنشاء الصندوق الوطني للسكن CNL
- إنشاء شركة تمويل الرهن العقاري SRH
- إنشاء صندوق ضمان القروض العقارية CGCH
- إنشاء صندوق الترقية العقارية CGPE

كما تم تحويل الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط إلى بنك الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط CNEPB و إعادة هيكلة بنك التنمية الجزائري BAD و إنشاء صندوق التجهيزات العمومية و صندوق ضمان الصفقات العمومية، و تم تأسيس بنك البركة الجزائري في 6 ديسمبر 1990 بعد صدور القانون لمدة اقل من ستة أشهر وهو مؤسسة مختلطة جزائرية و سعودية بنسبة 51% للطرف الجزائري و 49% للطرف السعودي و تعمل بصيغ إسلامية، و كانت أول مؤسسة مالية تم الترخيص لها هي البنك الاتحادي (UNIONBANK) في 7 ماي 1995 بمساهمة رؤوس أموال خاصة و أجنبية و هي على شكل بنك للأعمال كما يمكن ذكر بعض المؤسسات التي حصلت على الاعتماد من مجلس

1 عبد المطلب عبد الحميد - " العولمة و اقتصاديات البنوك" - الدار الجامعية - مصر - 2001 - ص 89.

2 تعليمة بنك الجزائر رقم 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 و المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية.

النقد و القرض : - شركة متخصصة في القروض الآجلة، و قام بتأسيس هذه الشركة الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية و المؤسسة الوطنية للعتاد الفلاحي و مؤسسة التسويق الفلاحي وبنك الوحدة، مونا البنك **Mouna bank** البنك التجاري و الصناعي الجزائري **BCIA** البنك الدولي الجزائري **AIB** بنك الخليفة **KB** البنك العام للبحر الأبيض المتوسط **BGM** المجمع الجزائري البنكي **CAB** .

كما تم اعتماد بنوك خاصة دولية هي: سيتي بنك الجزائري **CB** فرع من سيتي بنك نيويورك، البنك العربي الجزائري **BAA**، الشركة العامة الجزائرية **SGA**، ناتكسي الجزائر فرع من مجموعة **Natexis France** ، بنك الريان، بنك هرمنز الجزائري **AFG-Hermes Algeria** ، القرض الليوني **CL** .

المطلب الثالث: الإصلاحات المصرفية على قانون النقد و القرض

* الفرع الأول: التعديلات المدرجة على قانون النقد و القرض خلال سنة 2001: 3

إن التعديلات التي أدخلت على قانون النقد و القرض خلال عام 2001 خلال الأمر 01/01 تهدف أساسا إلى تقسيم مجلس النقد و القرض إلى جهازين:

* الأول يتكون من مجلس الإدارة الذي يشرف على إدارة و تسيير شؤون البنك المركزي ضمن الحدود المنصوص عليها في القانون.

* أما الجهاز الثاني فيتكون من مجلس النقد و القرض و هو مكلف بأداء دور السلطة النقدية و التخلي عن دوره كمجلس إدارة لبنك الجزائر.

إن المادة 03 من الأمر 01/01 تعدّل المادة 23 من قانون النقد و القرض، إذ تعدّل أحكام الفقرتين الأولى والثانية من المادة 23 التي تنص على أنه لا تخضع وظائف المحافظ و نواب المحافظ إلى قواعد الوظيف العمومي و تتنافى مع كل نيابة تشريعية أو مهمة حكومية أو وظيفة عمومية. و لا يمكن للمحافظ أو نوابه أن يمارسوا أي نشاط أو وظيفة أو مهنة مهما تكن أثناء ممارسة وظائفهم ما عدى تمثيل الدولة لدى مؤسسات عمومية دولية ذات طابع مالي أو نقدي أو اقتصادي.

1 بظاهر علي - "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية" - رسالة دكتوراه

دولة - مرجع سابق - ص 49

مما يلاحظ هو أن تعديل 2001 ألغى الفقرة الثالثة من المادة 23 من قانون النقد و القرض، و هذه الفقرة كانت تتضمن عدم السماح للمحافظ و نوابه بالإقتراض من أية مؤسسة جزائرية كانت أو أجنبية، كما لا تقبل التعهدات الصادرة في محفظة البنك المركزي و لا في محفظة أي بنك عامل داخل التراب الوطني، و قد يكون هذا الإجراء حاجزا لعدم استغلال المحافظ و نوابه للمنصب في الحصول على قروض أو تمويلات بتعهدات شخصية، و بزوال هذا القيد وفق تعديل 2001 قد يتاح للمحافظ و نوابه تحصيل قروض و تمويلات سواء من مؤسسات أجنبية أو جزائرية، و كذا التعامل في محفظة بنك الجزائر و محافظ بقية البنوك العاملة في الجزائر.

إن المادة 13 من الأمر 01/01 تلغي أحكام المادة 22 من القانون 10/90 و التي تنصّ على أنّه يعيّن المحافظ لمدة ستة سنوات و يعيّن كل من نواب المحافظ لمدة خمس سنوات، إذ يمكن تجديد ولاية المحافظ و نوابه مرة واحدة. إن إلغاء هذه المادة له تأثير واضح على درجة استقلالية بنك الجزائر ناهيك عن التغييرات و التعديلات التي عرفها قانون النقد و القرض وفقا للأمر 01/01.

* الفرع الثاني: التعديلات التي جاء بها الأمر الرئاسي 03-11:

لقد جاء هذا النص التشريعي في ظرف تميز بتخبط الجهاز المصرفي في ضعف كبير في الأداء و خاصة بعد الفضائح المتعلقة بإفلاس بنك الخليفة و البنك الصناعي والتجاري، و الذي بيّن بصورة واضحة عدم فعالية أدوات المراقبة و الإشراف التي يديرها بنك الجزائر باعتباره السلطة النقدية.

إن الأمر 11/03 الصادر في أوت 2003 و المتعلق بالنقد و القرض يعتبر نصا تشريعا يعكس بصدق أهمية المكانة التي يجب أن يكون عليها النظام المصرفي، إذ أنه جاء مدعما لأهم الأفكار و المبادئ التي تجسدت في القانون 10/90، مع التأكيد على بعض التعديلات الجزئية التي جاء بها الأمر 01/01 والتي تتمثل أساسا في الفصل بين مجلس الإدارة و مجلس النقد و القرض فيما يخص الهيكل التنظيمي حيث أنه في الفصل الثاني من الأمر الرئاسي 11/03 المتعلق بإدارة بنك الجزائر أشارت المادة 18 إلى كيفية تشكيل مجلس إدارة بنك الجزائر. كما نصت المادة 19 على مهام و وظائف مجلس الإدارة و الذي يعتبر السلطة التشريعية القائمة على إصدار النصوص و القواعد التنظيمية المطبقة في بنك الجزائر، كما أنه المخول قانونا للبت و الفصل في المنازعات والتأسيس كطرف مدني في الدعاوي القضائية.

تم كذلك توسيع مهام مجلس النقد و القرض كسلطة نقدية حيث نصت المادة 62 الفقرة "ج" بتحديدده للسياسة النقدية و إشرافه عليها، و متابعتها و تقييمها، و لهذا يحدد المجلس الأهداف النقدية لاسيما فيما يتصل بتطور المجاميع

النقدية و القرضية، و يحدد استخدام النقد و كذا وضع قواعد الوقاية في السوق النقدية، و يتأكد من نشر معلومات في السوق ترمي إلى إزالة مخاطر الاختلال.

الطبيعية التي تقع في البلاد.

العمل على انسياب أفضل للمعلومة المالية. هكذا أوكلت للمجلس مهمة حماية زبائن البنوك و المؤسسات المالية في مجال المعاملات المصرفية و تدعيم التشاور و التنسيق ما بين بنك الجزائر و الحكومة فيما يخص الجانب المالي، و ذلك من خلال:

✳ إثراء مضمون و شروط التقارير الاقتصادية و المالية.

✳ إنشاء لجنة مشتركة بين بنك الجزائر و وزارة المالية لتسيير الحقوق و الدين الخارجي.

✳ تمويل إعادة البناء الناجمة عن الكوارث

في هذا السياق يمكننا القول أن الأمر 11/03 قد حدد بوضوح علاقة بنك الجزائر مع الحكومة، فمنح البنك الاستقلالية التي تمكنه من رسم السياسة النقدية المناسبة و تنفيذها في إطار الرقابة التي تمارسها وزارة المالية التابعة للحكومة، و منح الحكومة في المقابل السلطة المضادة التي تمكنها من أن تعدل ما يخلص إليه بنك الجزائر فيما يتعلق بالسياسة النقدية، و لعلّ السبب في هذا التغيير مقارنة بقانون النقد و القرض 90-10 يعود لما شهدته الساحة المصرفية الجزائرية مع بداية القرن الحالي بإفلاس العديد من البنوك الخاصة، الأمر الذي أثر كثيرا على أداء المنظومة المصرفية الجزائرية من جهة، و من جهة أخرى طرح العديد من التساؤلات حول طبيعة و فعالية الرقابة المصرفية التي يقوم بها بنك الجزائر في إطار مهمته الأساسية الموكلة إليه.

مركز المخاطر: في إطار الإصلاحات الاقتصادية لفترة التسعينات أدرج مفهوم جديد في قاموس تسيير الاقتصاد

الجزائري يخص تنظيم العلاقات بين المؤسسات و البنوك نتيجة الاستقلالية حيث يزول التمويل التلقائي للمشاريع، و كذلك إلغاء مبدأ التوطين البنكي حيث يفسح المجال للمنافسة في القطاع المصرفي و إمكانية لجوء المؤسسات إلى مقرضين عديدين. 1 إذ تنص المادة 160 من قانون النقد و القرض لسنة 1990 على: "ينظم ويسير البنك المركزي مصلحة مركزية تدعى بمركزية المخاطرة، تكلف بجمع أسماء المستفيدين من القروض و طبيعة و سقف القروض الممنوحة و المبالغ

1 بطاهر علي- "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و آثارها على تعبئة المدخرات و تمويل التنمية"- رسالة دكتوراه دولة- مرجع

سابق- ص 51-52. و لمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

A.Belhafsi-« La centrale des risques- un outil de consolidation de la politique de crédit »-

EL WATAN-N0651- Le 11.11.1992.

المسحوبة و الضمانات المعطاة لكل قرض من جميع البنوك و المؤسسات المالية". و يقوم هذا المركز بتقدير خطر القروض الداخلية كما له دور في توفير المعلومات. و يأمل هذا المركز في تحقيق ما يلي: 2

تركيز المعلومات في خلية واحدة تقع على مستوى البنك المركزي.

جمع المعلومات الخاصة بالمخاطر التي تنجم عن نشاطات الائتمان للبنوك و المؤسسات المالية.

منح هذه المخاطر إلى المؤسسات المالية و البنوك مع مراعاة السرية في ذلك لتحقيق هذه الأدوار حسب واجبات البنك المركزي، و على كل الهيئات المتعاطية للقروض عبر كامل التراب الوطني الانضمام إلى هذا المركز واحترام قواعده.

* الفرع الثالث: لجنة الرقابة المصرفية:

تنص المادة 143 من قانون النقد و القرض على ما يلي: "تنشأ لجنة مصرفية مكلفة بمراقبة حسن تطبيق القوانين و الأنظمة التي تخضع لها البنوك و المؤسسات المالية و بمعاينة المخالفات المثبتة". 1

يتجلى من خلال فحص أحكام القانون 10/90 أن اللجنة المصرفية للرقابة قد منحت قدرة كبيرة في ميدان المراقبة دون أن يتم تحديد هذه المراقبة بشكل دقيق، و هو ما يترك لهذه الأخيرة مجالا كافيا لتنظيم عملها و تكييفه مع التغيرات المترتبة عن التحول الهيكلي للنظام المالي. و هذا ما يدل على أن مهمة اللجنة المصرفية للرقابة تتجاوز المراقبة البسيطة للشرعية، أو بعبارة أخرى السهر على احترام الإجراءات القانونية و التنظيمية من طرف البنوك و المؤسسات المالية. و الغرض من هذه المهمة يكمن في تفادي النتائج السلبية المترتبة عن العجز في التسيير. 2

إن الإصلاحات الاقتصادية المتبعة في الجزائر منذ سنة 1988 كانت تهدف إلى تكريس الحرية الاقتصادية و التصرف، و بالتالي السماح لآليات السوق أن تلعب دورها بفعالية وفق قانون العرض و الطلب. و تتطلب هذه الإصلاحات جهازا مصرفيا فعالا و متطورا يتعامل وفق الآليات الجديدة، لذا تعرض البنك هو الآخر إلى عدة إصلاحات حيث تم إدخال تغيير جذري على الجهاز البنكي من خلال قانون النقد و القرض الذي فتح المجال للخواص للاستثمار في المجال المصرفي، و هذا ما ساعد على خلق جو من المنافسة بين البنوك على اختلاف طبيعتها. و لكن الإشكال الذي يقف حاليا أمام المنظومة

2 ناصر دادي عدون و معزوي ليندة و لهواسي هجيرة- مرجع سابق (طبعة 2004)- ص 119.

2 حميدات محمود- "مدخل للتحليل النقدي"- مرجع سابق (طبعة 1992)- ص 145-146.

المصرفية ككل و خاصة الذي يقع على عاتق بنك الجزائر باعتباره أعلى هيئة و سلطة نقدية مهمتها الأساسية تطبيق السياسة النقدية.

المبحث الثاني: مسار السياسة النقدية في الجزائر

إن المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع و المؤشرات النقدية الداخلية، من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة في مقدمتها إعادة تقييم قيمة الدينار الجزائري بتخفيضه بمعدلات كبيرة، ضف إلى ذلك تحوّل تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة الائتمان و توجيهه، و كلّها إجراءات و تدابير تدفعنا للتساؤل عن مدى تغيّر طبيعة تطبيق السياسة النقدية شكلا و مضمونا.

➤ المطلب الأول: عرض معالم السياسة النقدية قبل سنة 1990

من أجل التعرف على معالم و أسس إدارة السياسة النقدية قبل قانون النقد و القرض 10/90 لسنة 1990، و ذلك في ظل انتهاج السلطات العامة لنظام اقتصادي موجه مركزيا، كان لزاما علينا عرض خصائص السياسة النقدية خلال نفس الفترة بما فيها التعرف على الأوضاع و مختلف المؤشرات النقدية التي عرفها الاقتصاد الوطني في خضم الأزمات و الاختلالات التي عصفت به آنذاك.

* الفرع الأول: خصائص السياسة النقدية في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي:

قبل صدور قانون النقد و القرض كان القطاع المالي الجزائري صغيرا و مجزئا، إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، و لم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات و قطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، و توجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات و عمليات المؤسسات العامة. و قد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي، إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية و إصدار السندات الاستثمارية، و قد استخدمت

هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية، التي كانت تعاني على العموم من قصور الرسمة معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثماراتها.

لقد لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا، و حدّدت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي. و في هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية و لم تكن وظيفته في إعادة الخضم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة.

إن الاهتمام الذي كان موجهها للسياسة النقدية خلال هذه الفترة فيما يخص كيفية إدارتها للنقود، أو بمعنى آخر هل النقود في ظل النظام الاقتصادي الاشتراكي هي حيادية أو غير حيادية. فقبل صدور قانون النقد و القرض كانت النقود عبارة عن ظاهرة حسابية فقط، و لم تكن أداة استراتيجية من أجل التحكم في التنمية الاقتصادية، فبالرغم من أن النقود اعتبرت كمعلم من معالم السيادة الوطنية و ذلك منذ الاستقلال من خلال إنشاء وحدة نقدية وطنية "الدينار الجزائري"، و إصدار العملة الورقية الخاصة بالجزائر و تم تأميم المصارف. و كانت تدخل هذه السياسة في حماية الاقتصاد الوطني و تفادي النتائج السلبية للتداول النقدي الأجنبي - خاصة- هجرة رؤوس الأموال و الاستثمارات الأجنبية المباشرة.¹

بدأت مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي و النقدي سنة 1970-1971 حيث لم تعد النقود كـرأس مال وإنما أضحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول (ظاهرة عددية لحساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغير النقدي للبترول). لذلك تفتنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي و السلي للنقود و إعطائها مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال و العمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، و كان ذلك محتوى ترتيبات قانون 1986 و إنشاء المجلس الوطني للقرض و النقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض و التنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية و المالية، و بالتالي ظهر دورها الإيجابي و تأثيرها المباشر على الإنتاج و التوزيع و الاستهلاك، أي أنها أصبحت أداة استراتيجية مهمة لدى المخطّط و السلطات العامة.

على العموم يمكن أن نرجع سبب الحالة التي آلت إليها النقود خلال الفترة التي تبنت فيها السلطات العامة في الجزائر لنظام اقتصادي اشتراكي انعكس على دور و فعالية السياسة النقدية، و ذلك للأسباب التالية:²

¹ بلعزوز بن علي - "محاضرات في النظريات و السياسات النقدية" - مرجع سابق - ص 165.

² بقبق ليلي اسمهان - مرجع سابق (مذكرة ماجستير) - ص 194. و لمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

- ❖ تسيير إداري لمعدلات الفائدة المثبتة عند مستويات دنيا.
- ❖ تسيير نقدي إداري لئلا يوحى بالخضوع التام للسلطة النقدية إلى السلطة السياسية و أجهزتها.
- ❖ عرض نقدي خارجي غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي و تابع كليا لرغبة زبائن القطاع العمومي.
- ❖ طلب القرض غير مرن لمعدلات الفائدة.
- ❖ الدور المهم للبنك المركزي الجزائري في إعادة تمويل البنوك.
- ❖ تأطير القروض الذي يشكل الأسلوب المفضل لتنظيم النشاط النقدي للبنوك.

من كل ما سبق نجد أن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية عام 1990 كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها سواء تعلق الأمر بمحاربة التضخم، محاربة البطالة و تحقيق النمو الاقتصادي، تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال المحافظة على استقرار سعر الصرف و خفض حجم المديونية الخارجية، تقليص العجز الموازي الذي كان نتيجة لعبء القطاع العام. و السبب في عدم فعالية السياسة النقدية خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون السياسة النقدية لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي الجزائري على الأدوات المباشرة في الرقابة و التحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. و قد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، هذه الأخيرة التي كانت مكلفة بمهمة إصدار النقد و التحكم في حجم تداوله.

❖ الفرع الثاني: عرض الحالة النقدية قبل سنة 1990:

من أجل تحليل الوضعية النقدية التي شهدتها الاقتصاد الجزائري خلال الفترة الممتدة من سنة 1962-1990 سوف نعمد إلى دراسة تطور بعض المؤشرات النقدية، و يتعلق الأمر بتطور الكتلة النقدية و الأجزاء المقابلة لها في الاقتصاد الوطني. و يظهر ذلك كالآتي:

1. تطور الكتلة النقدية: تحتوي الكتلة النقدية على كل أنواع وسائل الدفع الفورية التي بحوزة الأعوان الاقتصاديين داخل التراب الوطني، و تتكون أساسا من النقود الورقية، النقود الكتابية و أشباه النقود، حيث نجد حسب التشريع النقدي الجزائري ما يلي:

* **M1** المتاحات النقدية = العملة في التداول خارج النظام المصرفي + الودائع الجارية لدى النظام المصرفي + الودائع في الحسابات الجارية البريدية (سواء كانت بالدينار أو العملات الأجنبية).

* **M2** الكتلة النقدية = M1 + أشباه النقود (المتثلة في الودائع لأجل و ودائع التوفير في البنوك التجارية بما فيها الودائع بالعملات الأجنبية).

* **M3** سيولة الاقتصاد = M2 + الودائع أو التوظيفات الادخارية في الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط.

يمكن أن نستعرض في الجدول الموالي أهم التطورات التي شهدتها أشكال النقود المختلفة و السابقة الذكر، وذلك قبل سنة

1990.

الجدول رقم 03-01: تطور الكتلة النقدية خلال الفترة 1962-1989.

الوحدة: مليار دج.

السنوات	نقود ائتمانية	ودائع تحت الطلب في البنوك	ودائع تحت الطلب في CCP	ودائع تحت الطلب في الخزينة	النقود	أشباه النقود	الكتلة النقدية	معدل نمو الكتلة النقدية %
1962	2.26	1.7	-	-	3.96	0.14	4.1	-
1963	2.31	1.6	-	-	3.92	0.08	4	2.4 -
1964	2.58	2.05	-	-	4.64	0.08	4.72	18
1965	2.76	2.36	-	-	5.13	0.12	5.25	11.2
1966	2.84	2.13	0.33	0.25	5.55	0.23	5.78	10.09
1967	2.23	3.29	0.35	0.16	7.02	0.49	7.51	29.9
1968	3.7	4.99	0.4	0.23	9.32	0.84	10.16	35.2
1969	4.16	5.64	0.51	0.21	10.5	1.11	11.6	14.3
1970	4.74	5.78	0.66	0.44	11.6	1.45	13	12.6
1971	5.7	6.1	0.92	0.23	12.9	0.97	13.9	6.49
1972	7.05	8.43	1.11	0.16	16.7	1.39	18.1	30.2
1973	8.82	8.68	1.33	0.09	18.9	1.44	20.3	12.2
1974	10.45	10.5	1.96	1.26	24.2	1.52	25.7	26.5
1975	12.7	15.11	2.56	1.56	31.9	1.77	33.7	30.9

29.1	43.6	2.53	41.08	0.4	2.87	20.5	17.2	1976
19.1	51.9	3.4	48.5	0.67	3.46	23.8	20.5	1977
29.8	67.4	5.25	62.2	0.72	5.28	28.8	27.3	1978
18.1	79.6	7.48	72.2	0.73	6.6	29.4	35.4	1979
17.3	93.5	9.1	84.4	0.75	7.8	33.5	42.3	1980
16.7	109.1	11.23	97.9	1.22	8.57	40.08	48.06	1981
26.3	137.8	12.59	125.3	1.87	12.28	61.99	49.16	1982
20.3	165.9	13.1	152.7	1.8	14.07	76.8	60.02	1983
17.3	194.7	14.2	180.4	1.74	15.9	95.2	67.4	1984
14.9	223.8	21.6	202.2	2.65	18.3	104.6	76.6	1985
1.4	227	22.9	204.8	1.21	18.3	95.9	89.3	1986
13.6	257.9	33.9	223.9	0.99	22.2	103.8	96.8	1987
13.6	292.9	40.7	252.2	1.04	25.8	115.5	109.7	1988
5.18	308.1	58.13	250	1.3	26.9	101.8	119.8	1989

Source : Statistiques Financières Internationales- FMI- Annuaire 1996 – l'Algérie.

إن تحليلنا للمؤشرات النقدية الخاصة بحجم الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية سنة 1989، ضف إلى ذلك دراسة التغيرات الظاهرة في معدل نمو تلك الكتلة النقدية من سنة إلى أخرى يقودنا إلى استنتاج ما يلي:

✓ بعد التراجع الذي عرفه معدل نمو الكتلة النقدية ما بين سنة 1962 و سنة 1963 بمستوى سالب قدر ب: (-2.4%)، عرف نمو هذه الأخيرة ارتفاعا طفيفا إلى أن يرتفع بشكل كبير خلال نهاية السبعينات و بداية الثمانينات و ذلك راجع إلى التغييرات التي أضافها الإصلاح المالي لسنة 1971 من خلال زيادة الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد بمعدلات كبيرة فاقت في أغلب الأحيان نسبة +20% بسبب قيام الدولة بعدة برامج تنموية قصد بناء أسس الاقتصاد الوطني، و قد اعتمدت في ذلك على سياسة نقدية توسعية على العموم.

✓ إن ارتفاع حجم الكتلة النقدية في الجزائر قبل سنة 1990 يرجع إلى تعاظم دور النقود الائتمانية خصوصا بعد الإصلاح المالي لسنة 1971 حيث تمثل هذه الأخيرة أعلى المعدلات المكونة للنقود، و ذلك بسبب توجه الحكومة الجزائرية

إلى تأمين البنوك الوطنية و إعادة هيكلتها وفق أسس جديدة تضمن لها أداء مهامها المنوطة بها في الاقتصاد، ضف إلى إنشاء مؤسسات مالية حديثة قصد توفير السيولة النقدية اللازمة في الاقتصاد و تنويع توظيفاتها لغرض دعم مشاريع التنمية.

✓ نلاحظ من الجدول أن الودائع تحت الطلب على مستوى البنوك تمثل دائما نسب كبيرة بالمقارنة مع الودائع تحت الطلب في كل من الخزينة و صندوق التوفير و الاحتياط، و السبب قد يرجع من جهة إلى تأمين البنوك وإنشاء مؤسسات مالية جديدة من جهة، و بين الإصلاحات المالية و المصرفية التي قامت بها الحكومة الجزائرية قصد تفعيل مجال عمل النظام المصرفي من أجل تحسين قدرته على جذب المدخرات على اختلافها و توجيهها الوجهة الصحيحة و الكفيلة برفع مستويات و معدلات النمو.

✓ قد مثلت أشباه النقود نسبة قليلة من مكونات الكتلة النقدية في الاقتصاد الوطني بسبب انخفاض حجم الودائع الادخارية على مستوى البنوك التجارية و كذلك ضآلة نسبة الإيداعات الأجنبية بالعملات الصعبة.

2. تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية: يبين الجدول أدناه العناصر التي اعتمدت كغطاء للإصدار النقدي في الجزائر و هذا خلال الفترة الممتدة من سنة 1962-1989، حيث ما يمكن أن نستخلصه من قراءتنا لمعطيات الجدول رقم 06-02 يأتي كما يلي:

❖ بالنسبة لمكانة الأصول الأجنبية أو الموجودات الخارجية في تكوين الكتلة النقدية: إن مقدار تغطية الكتلة النقدية بالعملات الصعبة يبدوا متذبذبا نتيجة التباين في العديد من الفترات بين نسبة تغير الموجودات الخارجية الإيجابية أحيانا و بين نسبة التغير السلبية في أحيان أخرى، و ذلك يفسر في ضعف و هشاشة ميزان المدفوعات و عدم قدرته على خلق و جلب العملات الصعبة من الخارج، إذ يمكن أن نرجع السبب إلى ارتفاع قيمة العملة الوطنية خلال تلك الفترة و إلى زيادة درجة اللجوء للاستدانة الخارجية و الموجهة إلى القطاعات الاستهلاكية أكثر مما هي إنتاجية، و بالتالي سلبية رصيد ميزان المدفوعات (عجز ميزان المدفوعات). إذن نلاحظ أنه خلال الفترة الممتدة من سنة 1962 إلى سنة 1989 أن لعنصر الأصول الأجنبية دور هامشي مقارنة مع العناصر الأخرى في تكوين الكتلة النقدية.

❖ بالنسبة لمكانة الديون الموجهة للحكومة في تكوين الكتلة النقدية: نلاحظ من معطيات الجدول الخاصة بقيم الديون الموجهة للخزينة أنها تمثل نسب ملحوظة تقارب نوعا ما نسبة القروض الموجهة للاقتصاد، حيث يرجع السبب إلى توجه البنك المركزي الجزائري خلال تلك الفترة إلى تمويل العجز الموازي بشكل غير محدود أو مشروط، و قد أتى بيان ذلك خلال قانون المالية لسنة 1965 إذ وضع البنك المركزي كليا لخدمة الخزينة العمومية بمنحها التسيقات و الائتمان غير المنتهية

و بدون شروط، و على ذلك كان البنك المركزي لا يتعدى كونه محاسبا بسيطا للخزينة العمومية. ضف إلى ذلك تمويل هذا الأخير إلى احتياجات الخزينة لرؤوس الأموال الموظفة و الموجهة إلى تمويل المشاريع التنموية التي أتت ضمن المخططات و البرامج المنتهجة آنذاك من أجل التنمية الاقتصادية و بناء أسس و هيكل الاقتصاد الوطني.

❖ بالنسبة لمكانة الديون على الاقتصاد في تكوين الكتلة النقدية: نجد هذا المكون يمثل أعلى المعدلات التي تدخل في تغطية الكتلة النقدية حيث توجهت الحكومة إلى زيادة منح القروض و الإعانات المالية الموجهة إلى مؤسسات القطاع العام من أجل إعادة هيكلة ديونها التي تفاقمت نتيجة الخسائر المحققة على التوالي نظرا لغياب و سوء التسيير فيها، و بالتالي توجه الجهاز المصرفي الجزائري إلى خلق و طرح جرعات نقدية للمتعاملين الاقتصاديين من الحين و الآخر.

الجدول رقم 03-02: تطور الأجزاء المقابلة للكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1962-1989.

الوحدة: مليار دج.

السنوات	الموجودات الخارجية	القروض الداخلي	قروض مقدمة للخزينة	قروض مقدمة للاقتصاد	الفوارق	الأجزاء المقابلة للكتلة
1962	0.9	3	0.4	2.6	0.2	4.1
1963	1.1	2.7	0.6	2.1	0.2	4
1964	0.8	4.2	1.8	2.4	0.28-	4.72
1965	0.7	5.2	2.1	3.1	0.65-	5.25
1966	1.2	4.4	2.1	2.3	0.18	5.78
1967	2	5.2	2.5	2.7	0.31	7.51
1968	2.4	7.7	3.3	4.4	0.06	10.16
1969	2.3	10.3	3.8	6.5	0.98-	11.62
1970	1.5	12.4	5.9	6.5	0.82-	13.08
1971	1.5	14	5.9	8.1	1.57-	13.93
1972	2.2	18.8	5.2	13.6	2.86-	18.14
1973	4.5	21	5.1	15.9	5.14-	20.36
1974	7.1	25.4	3.6	21.8	6.73-	25.77
1975	6.4	36.3	7.3	29	8.95-	33.75
1976	9.8	46.1	8.8	37.3	12.3-	43.6
1977	9	54.4	14.3	40.1	11.4-	51.95

67.46	20-	51.7	24.8	76.5	11	1978
79.69	19.2-	60	26.6	86.6	12.3	1979
93.5	24.5-	68.5	33	101.5	16.5	1980
109.1	23.2-	88.5	25.1	113.6	18.8	1981
137.8	24.9-	112.8	36.1	148.9	13.9	1982
165.9	30.9-	133	52.6	185.6	11.3	1983
194.7	38.2-	156	67.7	223.7	9.3	1984
223.8	42.1-	174.6	76.6	251.2	14.8	1985
227	60.3-	176.9	101	278	9.32	1986
257.9	55-	180.6	123.1	303.8	9.15	1987
292.9	55.5-	191.9	147.2	339.2	9.28	1988
308.1	64.8-	209.3	157.2	366.5	6.52	1989

Source : Statistiques Financières Internationales- FMI- Annuaire 1996 – l'Algérie.

كنتيجة، نجد أن الإصلاحات التي انتهجتها الحكومات الجزائرية المتعاقبة للفترة الممتدة من سنة 1962 إلى غاية سنة 1989 لم تصل إلى المستوى المرغوب فيه، نظرا للإختلالات المزمنة التي تعاني منها متمثلة أساسا في المديونية، التي أصبحت تأخذ 80 % من حصيللة الصادرات، وتدهور شروط خدمة الدين التي وصلت إلى أكثر من 9.05 مليار دولار، البطالة، التضخم، اختلال ميزان المدفوعات، مع انعدام إمكانية اللجوء إلى الأسواق المالية العالمية مع انخفاض كبير في احتياطات الجزائر من العملة الصعبة، وما تشكله من ضغوط، مما دفع الجزائر أمام هذه الظروف و المتغيرات الداخلية و الخارجية الصعبة لأول مرة اللجوء لمؤسسات النقد الدولية في نهاية 1989، مستنقدة بسياسته و توجهاته و الاستفادة من نصائحه في إطار اتفاقيات التمويل المدعومة و التي جرت في سرية تامة، فعلا ذلك ما حدث في ماي 1989 حيث تم إبرام اتفاقية الاستعداد الائتماني الأول مع صندوق النقد الدولي.¹

المطلب الثاني: سيرورة السياسة النقدية بعد سنة 1990

إن العنصر الأساسي في انتقال الاقتصاد الجزائري من نظام مخطط إلى اقتصاد السوق هو إنشاء أسواق ومؤسسات مالية تستطيع مساندة هذا التوجه الجديد، وإن مواجهة صعوبات هذا الانتقال و مشاكله يخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية، لذا أوجب خلق الإطار المؤسسي لها و لأدواتها حتى تؤدي مهمتها بكفاءة عالية.

فبعد المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر و أدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حاولت الدولة سنة 1990 معالجة هذه المشاكل، فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة¹ المبدولة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق باعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية و هي إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم و تنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي بنوعيه:²

أ. محاربة التضخم و هو استقرار داخلي.

ب. استقرار سعر الصرف و هو استقرار خارجي.

من هنا سوف نتطرق إلى عرض أهم معالم و خصائص السياسة النقدية بعد صدور قانون النقد و القرض 10/90 ثم نعود إلى عرض تطور الحالة النقدية في الجزائر خلال نفس الفترة.

* الفرع الأول: مميزات السياسة النقدية بعد سنة 1990:

في سياق تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي في الفترة ما بين 1989-1991. و كانت إصلاحات هذا القطاع تهدف إلى زيادة الاعتماد على قوى السوق و المنافسة تماشيا مع الإصلاحات الأخرى الموجهة نحو السوق. لذا كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة نحو المؤسسات العامة إلى نظام يلعب دورا نشطا في تعبئة الموارد و تخصيصها، و تمثلت العناصر الرئيسية لهذا التحول في التحرك نحو استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على اعتبارات السوق و تحرير أسعار الفائدة، و التحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري و الرأسمالي و اعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف.

2- مبارك بوعرشة- "السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية"- مجلة العلوم الإنسانية- قسنطينة- عدد 02 سنة 1999 ص82.

في عام 1990، حدثت نقطة تحوّل على مستوى المنظومة المصرفية بصدور قانون النقد و القرض الذي نصّ على ما يلي:

- ✓ منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية و تكليفه بتسيير السياسة النقدية، و قد خضع البنك المركزي لعملية إعادة تنظيم إدارية جعلت في مقدوره أن يضطلع بمسؤوليته الجديدة و سميّ بنك الجزائر.
- ✓ إنشاء مجلس النقد و القرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان و النقد الأجنبي و الدين الخارجي و السياسات النقدية.
- ✓ تطبيق قواعد تتسم بالشفافية و تحكم العلاقة بين الخزينة و النظام المالي.
- ✓ إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة و العامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان و إعادة التمويل من البنك المركزي و أسعار الفائدة.

* الفرع الثاني: تحليل الوضعية النقدية بعد سنة 1990:

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة 1990 تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي، التي كان لها الأثر الواضح و الكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، و يمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية تظهر كالاتي: ¹

الفترة الأولى: تمتد الفترة الأولى من عام 1990 إلى غاية سنة 1994 و هي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، و تهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة و احتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي 1989 و 1991 مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثّرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي.

I. الاستعداد الائتماني الأول: ⁴ وافق صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت 30 ماي 1989 على تقديم 155.7 مليون وحدة سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة 315.2 مليون وحدة حقوق

¹ طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي - " السياسة النقدية و استهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2006 " - جامعة الشلف.

سحب خاصة² نظرا لانخفاض قيمة أسعار البترول و ارتفاع أسعار الحبوب سنة 1988. وقد تمخض عن هذا الاتفاق ما يلي:

أ. **الإجراءات النقدية:** أدخل هذا الاتفاق تغييرا جذريا على المنظومة التشريعية من جانبها النقدي وذلك بعد سنة تقريبا من تاريخ اعتماد الاتفاق، تم صدور قانون النقد و القرض 10/90 الذي اعتبر الإصلاح الأساسي كونه أعاد الاعتبار للمنظومة المصرفية في تسييرها للسياسة النقدية و أوضح العلاقة بين السلطة النقدية و الخزينة وفق شروط جديدة، و يمكننا أن نعتبر أن السياسة النقدية في الجزائر قبل هذا القانون لم تتعدى كونها تشريعات منصوص عليها بعيدة عن مسؤولية البنك المركزي في رسمها و تنفيذها في ظل إشراف الخزينة العامة على إصدار النقد، ضف إلى ذلك غياب دور الوساطة المالية نظرا لهشاشة الجهاز المصرفي آنذاك كونه اعتبر المشرف على تمويل احتياجات مؤسسات القطاع العام فقط.

ب. **توجه السياسة النقدية:** عرفت هذه المرحلة وجود فجوة بين المؤشرات النقدية و المؤشرات الحقيقية، من خلال التطورات التي عرفتتها الكتلة النقدية M2 بين 1989 و 1990 بنسبة زيادة تقدر ب: 11.32 % في حين شهد تغير الناتج الداخلي الإجمالي PIB نسبة موجبة تقدر ب: 0.8 % فقط. و هذا ما يعني وجود كتلة نقدية متداولة في الاقتصاد بدون مقابل عيني أو فعلي. و قد تم تسجيل خلال سنة 1990 المؤشرات التالية: ارتفاع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 18 %، تسجيل معدلات فائدة حقيقية بسبب ارتفاع مستويات التضخم في ظل وجود تسرب نقدي بزيادة تقدر ب: 12.57 %.

II. **الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991:** بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر و صندوق النقد الدولي سنة 1989 وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية إلى اللجوء نحو تلك المؤسسة المالية الدولية لإبرام اتفاق جديد بتاريخ 30 جوان 1991 عرف بالاستعداد الائتماني الثاني، إذ تم بموجبه تقديم 300 مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح. هذا الاتفاق الذي كان يهدف إلى تحقيق النتائج المالية و النقدية التالية:

✓ تحرير التجارة الخارجية و الداخلية من خلال العمل على تحقيق قابلية تحويل الدينار الجزائري.

✓ ترشيد الاستهلاك و الادخار عن طريق الضبط الإداري لأسعار السلع و الخدمات، و أسعار الصرف و تكلفة النقود.

تميّزت هذه المرحلة بالخصائص التالية:¹

⁴ نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية- "مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري"- ص03.

³ الهادي خالدي- "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"- دار هوم- الجزائر- طبعة 1996- ص195.

- أ. الإجراءات النقدية: تم إحصاء أهم الإجراءات النقدية الموضوعة من قبل الحكومة خلال هذا البرنامج في العناصر التالية:
- ✓ نمو الكتلة النقدية **M2**، حيث ارتفعت إلى 764.32 مليار دينار سنة 1993 بعدما كانت 654.4 مليار دينار في نهاية سنة 1992، بمعدل نمو في الكتلة النقدية قدره: 21.3 % بعدما كان سنة 1990 يقدر بـ: 11.3 %.
 - ✓ توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.8 % بالرغم من إجراءات التطهير التي طبقت على المؤسسات العمومية، وارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14 %.⁵
 - ✓ تخفيض الدينار الجزائري قصد تقليص الفرق الموجود بين أسعار الصرف الاسمية و أسعار الصرف في السوق الموازي على أن لا يتجاوز هذا الفرق 25 %.
 - ✓ تعديل المعدلات المعتمدة في إعادة التمويل إذ تم رفع معدل الخصم في أكتوبر 1991 إلى نسبة 11.5 % عوضا عن نسبة 10.5 % وكذا رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15 % إلى 20 % و تحديد سعر تدخل بنك الجزائر على مستوى السوق النقدي عند حدود 17 %.
 - ✓ تأطير تدفقات القروض للمؤسسات المختلفة غير المستقلة.

- ب. أهم النتائج المالية و النقدية: إن العجز الذي عرفه الميزان المالي و الرأسمالي و تدهور قيمة العملة الوطنية عقب عقد هذا الاتفاق الثاني جعل من المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال هذا البرنامج تأخذ الشكل التالي:
- ✓ استمرارية سلبية معدل الفائدة.
 - ✓ ارتفاع التكلفة المتوسطة لإعادة التمويل لدى بنك الجزائر إلى 14 %.
 - ✓ توسع إعادة التمويل لدى بنك الجزائر بنسبة 66 %.
 - ✓ توسيع القروض المقدمة للاقتصاد بنسبة 31.9 %.
 - ✓ زيادة معدل نمو الكتلة النقدية **M2** بنسبة 21.3 % بعدما سجلت بنسبة 11.3 % سنة 1990.
 - ✓ تراجع معدل السيولة من نسبة 64 % سنة 1990 إلى معدل 53 %.
 - ✓ استمرار ارتفاع معدل التضخم بمؤشر أسعار الاستهلاك إلى نسبة 22.8 %.

⁵ Bouyagoub Ahmed- " Fixation des prix"-le cahier du CREAD-N° 30- 3^{ème} semestre 1993-Alger-P3.

من تحليلنا للنتائج النقدية و المالية المحققة خلال هذا البرنامج نجد على العموم أن السياسة النقدية خلال هذه المرحلة لم تكن فعالة في تحقيق التوازنات النقدية و الوصول إلى الاستقرار النقدي فالاقتصادي في الجزائر خلال مرحلة تميّزت بلجوء السلطات العامة للاستعانة بأطراف أجنبية كونها مصادر للتمويل الخارجي.

III. الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994): نتيجة العراقيل و القيود التي اعترضت مسار إعادة تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي و الخارجي في الجزائر لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي من أجل إبرام برنامج تكميفي ثالث لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ **1994/04/01** إلى غاية **1995/03/31** هذا الاتفاق الذي يضم البنود التالية:

- ✓ تحقيق نمو مستقر و مقبول عند حدود **3 %** في سنة **1994** و معدل **6 %** سنة **1995**.
- ✓ تخفيض معدلات التضخم.
- ✓ تحرير التجارة الخارجية من أية عوائق ممكنة.

أ. أهداف البرنامج: من بين الأهداف النقدية و الاقتصادية التي سعى البرنامج الاستعدادي الثالث لتحقيقها في الجزائر ما يلي:

- ✓ تخفيض معدل التوسع النقدي **M2** إلى نسبة **14 %** خلال نفس المرحلة مقارنة بنسبة **12 %** سنة **1993**.
- ✓ رفع معدل إعادة الخصم إلى نسبة **15 %**.
- ✓ تحديد معدل تدخل البنك المركزي الجزائري في السوق النقدية عند مستوى **20 %**.
- ✓ اعتبرت نسبة **24 %** هي معدل السحب على المكشوف على بنك الجزائر.
- ✓ اعتماد الوسائل غير المباشرة لمراقبة قروض الاقتصاد بدل استعمال الوسائل و الأدوات المباشرة.

ب. معايير تحقيق أهداف البرنامج: تظهر فيما يلي المعايير الأساسية المعتمدة في تقييم مدى تحقيق أهداف الاستعداد الائتماني الثالث في الجزائر:

- ✓ تعديل معدل الصرف ليأخذ قيمة **36** دج للدولار، أي بنسبة تخفيض قدرها **10.17 %** لغرض اعتماد و مساندة نظام تحرير التجارة الخارجية، و تسهيل اندماج الاقتصاد الجزائري في الاقتصاد العالمي.
- ✓ تخفيض حجم عجز الميزانية إلى نسبة **3.3 %** من الناتج الداخلي الخام.
- ✓ تحرير المعدلات المدينة للبنوك.

✓ رفع المعدلات الدائنة المطبقة على الادخار المالي لغرض التحفيز على الادخار.

ج. النتائج النقدية المحققة: من بين أهم النتائج المحققة خلال مرحلة اعتماد برنامج الاستعداد الائتماني الثالث نجدتها تمثل

نتائج نقدية أو لها صلة بالجانب النقدي، و التي تظهر كما يلي: ¹

✓ ارتفاع نسبة الأسعار المحررة و أسعارها إلى **84 %** من إجمالي السلع المدرجة ضمن مؤشر أسعار المستهلك.

✓ رفع أسعار كل من النقل، الهاتف، الخدمات البريدية بنسبة تراوحت بين **20 و 30 %**.

✓ تحقيق الناتج المحلي الحقيقي لنمو سلبي قدر بنسبة **0.4 %** سنة **1994** مقارنة مع معدل النمو المقدر في البرنامج بنسبة **+3 %**.

✓ انخفاض العجز الموازي بالنسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي بمعدل **4.4 %** مقابل **5.7 %** المقدر في البرنامج الحكومي.

✓ تخفيض الحكومة لمديونيتها اتجاه الجهاز المصرفي بمبلغ **22 مليار** دج.

✓ نمو حجم الائتمان المحلي بنسبة **10 %** سنة **1994**، و قد تم إلغاء السقوف على الفوائد المدينة كما تم فرض نسبة **25**

% كاحتياطي على الودائع بالعملة الوطنية، كما باشرت الخزينة العمومية إصدار سندات بأسعار فائدة تقدر بـ: **16.5 %**.

✓ الإعلان عن تأسيس و إقامة سوق الصرف ما بين البنوك في ديسمبر **1995**.

✓ تسجيل عجز على مستوى الميزان التجاري قدر بـ: **2.8 مليار** دولار سنة **1995**، أي ما يعادل نسبة **6.9 %** إلى

الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى عجز الميزان المالي و الرأسمالي من جانبه غير النقدي بمقدار **1.91 مليار** دولار، و هذا ما أدى إلى حدوث عجز كلي في ميزان المدفوعات قدر بـ: **4.71 مليار** دولار سنة **1995**.

كنتيجة يمكن الخروج منها كون أن السياسة النقدية لم تكن فعالة في تحقيق التوازنات النقدية خلال المرحلة الأولى الممتدة من سنة **1990** إلى غاية سنة **1994** حيث تم اعتماد ثلاث برامج تكميلية تحت إشراف صندوق النقد الدولي كونه المؤسسة المالية التي قدّمت الإعانات المالية على شكل وحدات حقوق سحب خاصة إلى الحكومة الجزائرية من أجل إصلاح قواعد و أسس النظام الاقتصادي ككل. و يظهر تأكيد ذلك من خلال عرض المسح النقدي لأهم المؤشرات النقدية الكلية في الجزائر خلال الفترة سابقة الذكر.

¹ الهادي خالدي - "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي" - مرجع سابق - ص 209...213.

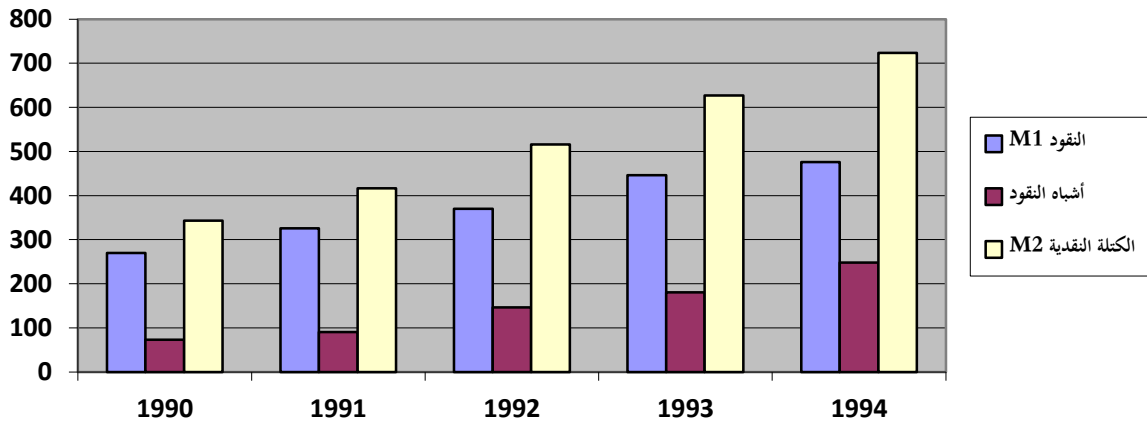
الجدول رقم 03-03: المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 1990-1994.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

1994	1993	1992	1991	1990	البيان
60.4	19.2	22.6	24.3	6.5	صافي الأموال الأجنبية
663.3	607.4	493.3	391.9	336.5	صافي الأموال المحلية
774.4	747.6	625.1	485.7	414.1	الإئتمان المحلي
468.6	527.4	159.1	159.9	167	صافي الإئتمان الحكومي
305.8	220.2	465.2	325.8	247	الإئتمان للاقتصاد
111.1-	140.2-	131.8-	93.8-	77.5-	بنود أخرى (صافي)
723.7	627	515.9	416.2	343.1	النقود وشبه النقود M2
476	446.5	369.7	325.9	270.1	النقود M1
247.7	180.5	146.2	90.3	72.9	أشباه النقود
141.9	132	118.2	98.2	85.5	ودائع CNEP
865.6	759	634	514.4	428.5	الالتزامات السائلة

المصدر: طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي - مرجع سابق - ص 30.¹

الشكل رقم 03-02: تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1990-1994.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق.

¹ لمزيد من الإطلاع ارجع إلى: كريم النشاشيبي - "تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق - الجزائر" - FMI - واشنطن - 1998 - ص 55.

الفترة الثانية: و المعتمدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2000، على عكس الفترة السابقة تم تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي، إذ تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة 1994 و ذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط، وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة 1994 إلى سنة 1995. وقد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبني برنامج القرض الموسع من سنة 1995 إلى غاية سنة 1998.

I. اتفاق القرض الموسع (ماي 1995 - ماي 1998):¹ عمدت الحكومة الجزائرية مرة أخرى لطلب قرض من صندوق النقد الدولي يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت لثلاثة سنوات، و قد حدّد مبلغ الاتفاق بـ: 1.169.28 مليون وحدة حقوق سحب خاصة أي بنسبة 127.9 % من حصة الجزائر.

أ. بنود الاتفاق: تضمن اتفاق القرض الموسع البنود التي فرضها صندوق النقد الدولي على الجزائر، و التي تتمثل في:

- ✓ التأكيد على سياسة الضبط المالي للتخفيف من حدة و تفاقم مشكلة التضخم.
- ✓ السعي نحو إرساء نظام سعر الصرف و استقراره و كذا إنشاء سوق ما بين البنوك للعمليات الصعبة، مع إقامة مكاتب للصرف ابتداء من تاريخ 1996/01/01، و كذا العمل على تحويل الدينار الجزائري لأجل المعاملات الجارية الخارجية.
- ✓ دعم تحرير التجارة الخارجية و ذلك بالتخفيف من الإجراءات المعتمدة، و قد ركّز الاتفاق على إعادة هيكلة الضريبة الجمركية من خلال تخفيضها بنسبة 50 % كحد أقصى.
- ✓ التركيز على التخفيض التدريجي لعجز الميزان التجاري من خلال تدنيته بنسبة 6.9 % من الناتج الداخلي الإجمالي خلال الفترة 1995/1994 و بمعدل 2.2 % من الناتج الداخلي الإجمالي ما بين 1998/1997.
- ✓ ترقية الادخار الوطني بـ: 5.5 نقطة بالنسبة للناتج الداخلي الإجمالي بين 1995/1994 و 1998/1997.
- ✓ إقرار توسيع نطاق الضريبة على القيمة المضافة و تقليص مجال الإعفاءات الضريبية.

¹ نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية - "مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري" - ص 06.

ب. أهم الإجراءات النقدية المتخذة:

- ✓ إتباع تسيير مالي محكم و صارم لضبط المالية العامة خلال السنوات الثلاث القادمة و كذا ترقية النظام الجبائي و جعله أكثر مرونة و فعالية، الأمر الذي أبعده الحكومة من اللجوء إلى التمويل بالعجز مما مكن من إتباع سياسة نقدية حازمة في نهاية 1995 بمعدلات فائدة حقيقية موجبة دائنة، مما يحفز الأعوان الاقتصاديين على زيادة مدخراتهم.
- ✓ السعي نحو تحسين أدوات السياسة النقدية خاصة و ترقية النظام المصرفي، إذ تم إدخال أداة نظام الاحتياطي الإجمالي سنة 1994 لتنمية إمكانيات مراقبة السيولة النقدية بتسقيف إعادة الخصم للبنوك التجارية من طرف بنك الجزائر.
- ✓ التحوّل نحو اعتماد الرقابة غير المباشرة للسياسة النقدية التي كانت نقطة استهداف منذ ماي 1995 كما تم إدخال عمليات البيع بالمزاد العلني في السوق النقدية، و هذا بشكل مزايدات القروض.
- ✓ هيكلة المعدلات المباشرة خاصة فيما يتعلق بمعدل إعادة الخصم و مراجعة إجراء المزايدات للسندات على الحساب الجاري و العمل على تسهيل إدخال عمليات السوق المفتوحة في سنة 1996.
- ✓ تشجيع إنشاء البنوك و الهيئات المالية التجارية الخاصة بتنشيط المنافسة في النظام المصرفي و نمو فعالية إجراءات الوساطة المالية.

ج. توجه السياسة النقدية خلال برنامج اتفاق القرض الموسع: شهدت هذه المرحلة من سنة 1995-1998

- العودة إلى تطبيق السياسة النقدية كونها الوسيلة الأنجع لضبط الأوضاع الاقتصادية و تحقيق الاستقرار النقدي إذ تعد سياسة لإدارة الطلب. و خلال هذا الاتفاق تم تسجيل المؤشرات النقدية التالية:¹
- ✓ بلغ معدّل السيولة في الاقتصاد (le PIB/M2) نسبة 38.6 % سنة 1995 بدل 49.2 % سنة 1993، في حين وصل إلى 36.3 % سنة 1996.
- ✓ بلغ معدّل التضخم نسبة 21.9 % نهاية سنة 1995 بدل معدل 38.6 % سنة 1994، وقد سجل ارتفاع بمعدل 15 % سنة 1996.
- ✓ وصل معدّل الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نسبة 4.3 % سنة 1995، أما في سنة 1996 فقد سجل نمو بمقدار 4.2 % فقط.
- ✓ بلغت نسبة العجز الكلي للميزانية العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي - 1.4 %، و قد ارتفع المعدل سنة 1996 إلى حدود 0.3 %.

¹ AKDIN Féler- « Algérie poursuit la diversification économique et la transition »- Bulletin FMI- Publication du Fonds Monétaire International- Aout 1996- P251.

- ✓ بلغت نسبة عجز الحساب الجاري في ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي - 6.2 %، أما سنة 1996 فقد سجل العجز بقيمة - 3.8 %.
 - ✓ سجل معدّل السيولة المحلية ارتفاعا بنسبة 13 %.
 - ✓ بلغت الاحتياطات الرسمية بالنسبة إلى الواردات 2.1 شهر بدل 2.9 شهر سنة 1994 و قد وصلت الاحتياطات إلى 2.5 شهر بالنسبة للواردات سنة 1996.
 - ✓ لقد سجل الائتمان المحلي سنة 1995 ارتفاع بمعدل 5.3 % في حين تم تسجيل نسبة 2.8 % سنة 1994. و قد ارتفع المعدل إلى نسبة 9.3 % سنة 1996.
 - ✓ بلغ معدّل خدمة المديونية سنة 1995 نسبة 43.8 % بالنسبة إلى حجم الصادرات من السلع والخدمات خارج المداخيل العامة، في حين وصل إلى معدل 63.8 % عام 1996.
- يظهر تأكيد الحالة النقدية المسجلة خلال الفترة الثانية التي عرفها توجه و مسار السياسة النقدية في الجزائر من سنة 1995 إلى غاية 1998 في الجدول الموالي.

الجدول رقم 03-04: المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 1995-2000.

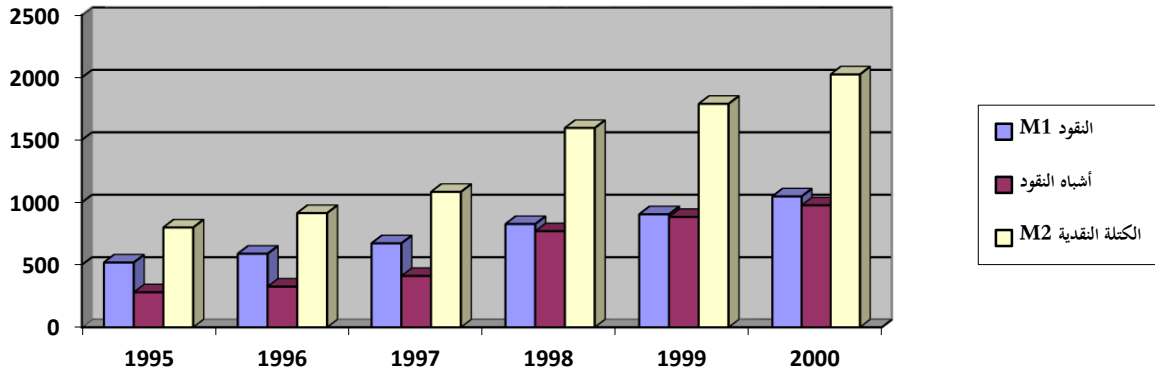
الوحدة: مليار دينار جزائري.

2000	1999	1998	1997	1996	1995	البيان
775.9	169.6	280.7	350.6	134	26.3	صافي الأموال الأجنبية
1249.3	1619.7	1315.4	733.5	781.1	773.7	صافي الأموال المحلية
1671.1	1998.6	1629.4	1179.7	57.4	967.2	الإئتمان المحلي
677.4	847.9	723.2	425.9	280.5	401.6	صافي الإئتمان الحكومي
993.7	1150.7	906.2	753.2	776.8	565.6	الإئتمان للاقتصاد
372.1	324.9	259.8	411.5	276.3	194	بنود أخرى (صافي)
2025.2	1789.4	1596.1	1084.2	915	799.6	النقود و شبه النقود M2
1048.1	905.2	826.8	672.8	589.1	519.1	النقود M1
977	884.2	769.7	411.4	326	280.5	أشباه النقود

-	-	-	177.9	165.4	148.9	ودائع CNEP
-	-	-	1262.1	80.4	948.5	الالتزامات السائلة

المصدر: طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي - مرجع سابق.¹

الشكل رقم 03-03: تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 1995-2000.



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول السابق.

الفترة الثالثة: الممتدة من سنة 2001 إلى غاية سنة 2012، حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل 2001 إلى غاية أفريل 2004 و برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة ما بين 2005-2009 إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل ايجابي خلال نفس الفترة. و قد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر و دفعه نحو التوسع، و من بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى حدود 54.6 و 67.3 دولار للبرميل الواحد سنتي 2003 و 2004. في حين سجل سعر البرميل الواحد 64.9 و 65.2 دولار خلال سنتي 2001 و 2002 على التوالي. و يظهر الجدولين المواليين المسح النقدي في الجزائر لأهم المؤشرات النقدية الكلية، و التي بدورها تعطي صورة واضحة عن طبيعة السياسة النقدية المتبعة من قبل بنك الجزائر خلال هذه الفترة.

¹ لمزيد من الإطلاع ارجع إلى: كريم النشاشيبي - "تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق - الجزائر" - FMI - واشنطن - 1998-ص55.

Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix- IMF Country. Report: N° 04/31 - Washington, DC: international Monetary Fund (IMF), 2004- P62.

الجدول رقم 03-05: المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 2001-2006.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

2006	2005	2004	2003	2002	2001	البيان
5589.7	4179.4	3119.2	2342.7	1755.7	1310.8	صافي الأموال الأجنبية
921-	37.7-	618.7	1015.2	1150.1	1164.5	صافي الأموال المحلية
31.4	833.8	1514.4	1803.6	1845.5	1647.8	الإئتمان المحلي
1649.6-	944.5-	20.6-	423.4	578.7	569.7	صافي الإئتمان الحكومي
1680.9	1778.3	1535	1380.2	1266.8	1878.1	الإئتمان للاقتصاد
952.4-	796.4-	895.7-	686.8-	622.6-	446.1-	بنود أخرى (صافي)
4668.6	4142.4	3737.9	3357.9	2905.8	2475.2	النقود و شبه النقود M2
2801.2	2417.4	2160.5	1630.4	1416.3	1238.5	النقود M1
1867.5	1724.9	1577.4	1767.5	1489.5	1236.7	أشباه النقود

المصدر: طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي - مرجع سابق.¹¹ لمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

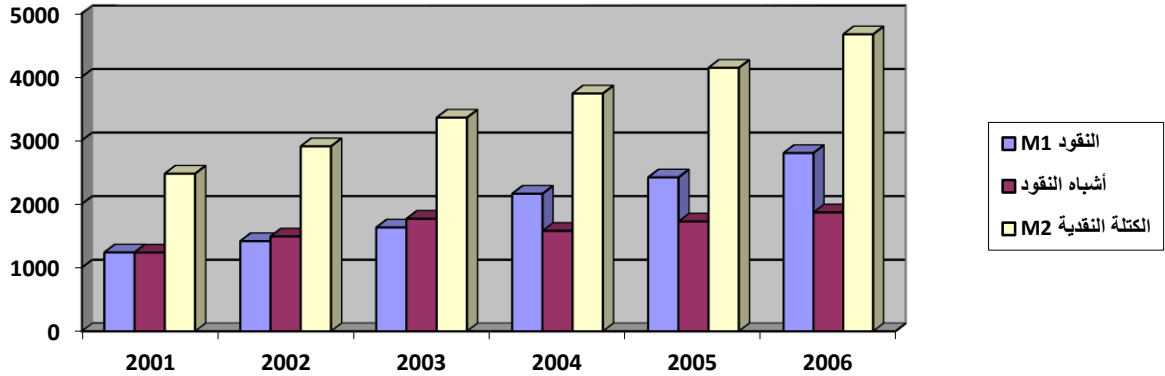
* Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix- IMF Country- Report: N° 04/31 – Washington, DC: international Monetary Fund (IMF), 2004- P62.

* Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix- IMF Country- Report: N° 05/51 – Washington, DC: international Monetary Fund (IMF), 2005- P25.

* Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix- IMF Country- Report: N° 07/95 – Washington, DC: international Monetary Fund (IMF), 2007.

* <http://www.bank-of-algeria.dz>.

الشكل رقم 03-04: تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2001-2006.



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على معطيات الجدول السابق.

لقد تبنت السلطة النقدية في الجزائر سياسة نقدية تقييدية أو انكماشية صارمة و حازمة خلال الفترة من 1994-2000، خاصة في مرحلة اعتماد برنامج الإصلاح الاقتصادي الذي يهدف إلى تقليص نمو الكتلة النقدية إلى حدود 14 % خلال فترة تطبيق البرنامج. ثم عمدت السلطة النقدية إلى تبني سياسة نقدية معاكسة للسياسة الأولى تمثلت في التوجه نحو تنفيذ سياسة نقدية توسعية تزامنت مع بداية تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي ابتداء من سنة 2001 إلى جانب تحقيق استقرار في التوازنات الاقتصادية الكلية منذ سنة 1997، وتحسن مستوى ميزان المدفوعات، إعادة تكوين احتياطي الصرف لتفادي الصدمات الخارجية، و كذا تحسن معامل السيولة المصرفية و تراكم مخزون الادخار من طرف الخزينة العمومية. و كلها نتائج حققتها السلطات النقدية بهدف الوصول إلى تسجيل معدلات نمو معتبرة بالإضافة إلى خفض نسبة التضخم.

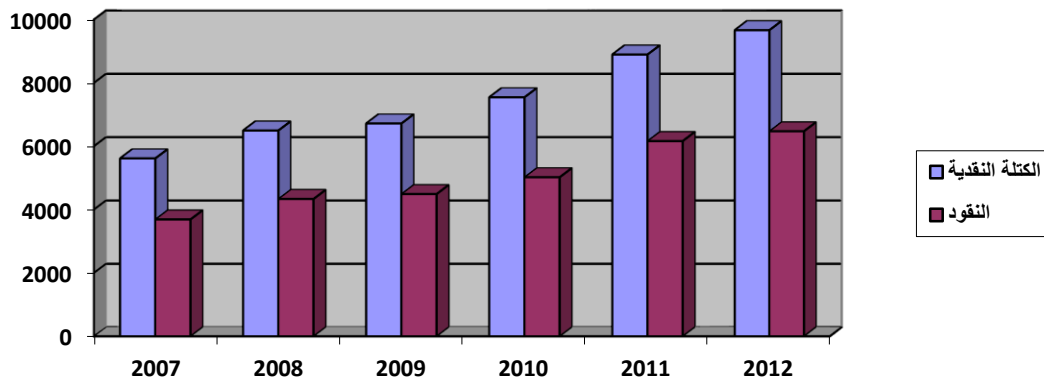
الجدول رقم 03-06: المسح النقدي في الجزائر خلال الفترة 2007-2012.

الوحدة: مليار دينار جزائري.

البيان	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نقود و شبه النقود 2	5615.95	6496.18	6718.84	7545.28	8895.16	9664.41
النقود M1	3689.11	4335.41	4489.79	5021	6162.67	6471.88
نمو الكتلة النقدية	23,85	15,67	3,42	12,3	17,89	8,64

المصدر: إحصائيات البنك العالمي.

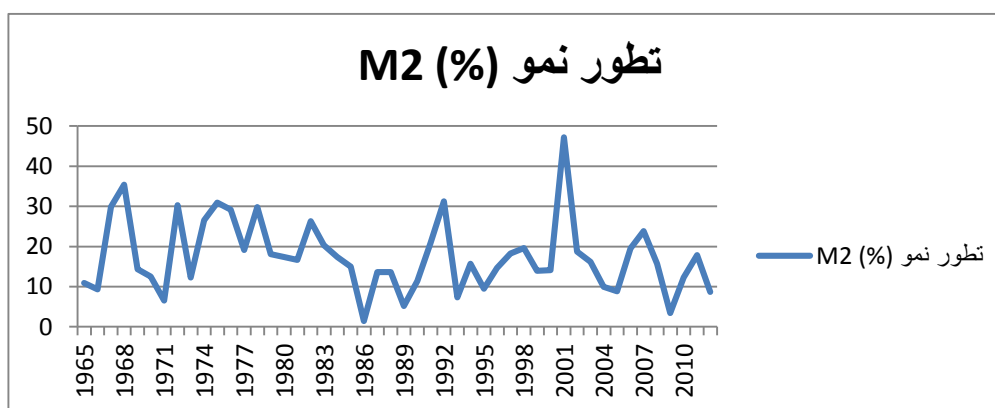
الشكل رقم 03-05: تمثيل بياني لتطور الكتلة النقدية في الجزائر خلال الفترة 2007-2012.



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على معطيات الجدول السابق.

و يمكننا أن نوضح التغيرات الحاصلة على المعروض النقدي في الجزائر في الشكل الموالي:

الشكل رقم 03-06: تطور نمو الكتلة النقدية في الجزائر للفترة 1962-2012



المصدر: من إعداد الطلبة بناء على المعطيات السابقة.

➤ المطلب الثالث: تطور أهداف السياسة النقدية في الجزائر

سنناقش في هذا المطلب أهداف السياسة النقدية في الجزائر ومدى تحقيقها في ظل قانون النقد والقرض والاختلالات التي يعاني منها الاقتصاد الجزائري ، فان السياسة النقدية تعتبر أداة هامة بيد السلطات لتحقيق استقرار الأسعار، تحقيق النمو، مكافحة البطالة، وتوازن ميزان المدفوعات.

✳ الفرع الأول: التوازن الداخلي:

يشكل التوازن الداخلي أحد أهم مؤشرات التوازن العام وتمثل الميزانية أداة الرئيسية في تمويل الاقتصاد وإنعاشه، إذ يستخدم فائض الميزانية لتخفيض حجم القدرة الشرائية لمكافحة التضخم ، ويقتضي هذا الرفع معدلات الاقتطاع ، الشيء الذي قد يقلل من الدافعية نحو زيادة الإنتاج لدى المؤسسة الاقتصادية مما يحدد نشاطها ويقلل من استثمارها ويضيق من طاقتها البشرية، وبالعكس تلجأ الدولة إلى تمويل بالعجز في حالة الكساد.

1) تطور مؤشر التضخم في الجزائر:

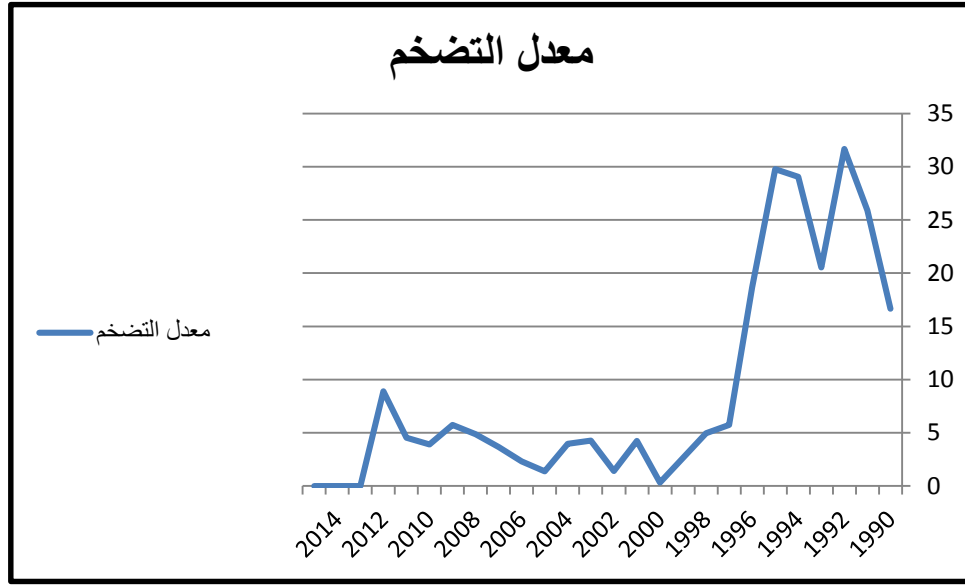
إن الإصلاحات الأساسية التي أدخلت على عمل و سياسة بنك الجزائر وفق ما جاء به قانون النقد و القرض 10/90، جعلت أهم أولياته التركيز على المحافظة على استقرار المستويات العامة للأسعار هو الهدف الأول للسياسة النقدية، و بالتالي الاعتماد على أدوات تلك الأخيرة قصد كبح مشكل التضخم، خاصة بعد توجه الحكومة الجزائرية لإلغاء الدعم على الأسعار و المسجل كأهم مبادئ الاقتصاد الموجه مركزيا. من هنا كان لزاما علينا أولا أن نستعرض تطور مؤشر المستوى العام لأسعار الاستهلاك في الجزائر، ثم نعمل لدراسة التغير في ذلك المؤشر من خلال عرض السيرة التي عرفها مستوى التضخم في الجزائر منذ الاستقلال و إلى يومنا هذا.

الجدول رقم 03-07: تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990-2015.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
م.ت	16,65	25,88	31,66	20,54	29,04	29,77	18,67	5,73	4,95
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
م.ت	2,64	0,33	4,22	1,41	4,26	3,96	1,38	2,31	3,67
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	--
م.ت	4,86	5,73	3,91	4,52	8,89	3,25	2,91	4,78	--

المصدر: إحصائيات البنك العالمي

الشكل رقم 03-07: تطور معدل التضخم في الجزائر للفترة 1990-2015



المصدر: من اعداد الطلبة استنادا على معطيات الجدول السابق.

التعليق:

من خلال تحليلنا و قراءتنا الاقتصادية لمعطيات البيان رقم 06-07 نجد أن تطور معدل التضخم في الجزائر خلال الفترة من سنة 1990 إلى سنة 2015 عرف عدّة مستويات، يمكن أن نلخصها كما يلي:

مع تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي تحت رعاية صندوق النقد الدولي، و توجّه الحكومة الجزائرية نحو تغيير النظام الاقتصادي المعتمد آنذاك ابتداء من سنة 1990، بتطبيق قانون النقد و القرض 10/90 كقاعدة أساسية نحو بناء معالم جديدة أكثر كفاءة للنظام المالي في الجزائر.

حيث سجل مستوى التضخم سنة 1990 بنسبة 16,25% ليرتفع إلى 25.88% و 31.66% و 20.54% و 29.04% و 29.77% و 18.67% خلال سنوات 1991 و 1991 و 1993 و 1994 و 1995 و 1996 على الترتيب. يعود هذا إلى الاسباب التالية:

تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي المقررة من طرف صندوق النقد الدولي و التي نتج عنها منه قروض و مساعدات مالية، التوجه نحو تحرير الأسعار محليا من خلال إلغاء سياسة الدعم التي كانت منتهجة خلال

مرحلة التخطيط المركزي، تطبيق سياسة نقدية توسعية خلال الفترة 1990-1996 و هذا الإصدار النقدي المفرط و الغير مدروس ساهم في رفع معدّل التضخم في الجزائر.

وبدأ التضخم يعرف انخفاضا من 1997 حيث وصل إلى حدود 0.33 سنة 2000 كأدنى حد لمعدل التضخم تعرفه الجزائر منذ الاستقلال. وهذا نتيجة للإجراءات المتخذة من طرف الحكومات المتعاقبة في إطار برنامج التعديل الهيكلي كتحرير الأسعار وتعديل أسعار الفائدة وزيادة معدا نمو الكتلة النقدية والانطلاق في تنفيذ برنامج الانعاش الاقتصادي 2001-2004.

ويرجع معدل التضخم في الارتفاع من سنة 2005 إلى سنة 2009 وهذا راجع إلى زيادة في الكتلة النقدية ، برامج الصندوق النقدي الدولي وفي سنة 2011 بدأ في الارتفاع من جديد بعدما تراجع سنة 2010 بسبب تحرير الأسعار والصرامة في تسيير الكتلة النقدية. وفي سنة 2012 تفاقم التضخم في الارتفاع القوي بأعلى معدل مسجل بعد ما عرف تراجعا واسعا في 2013. وكذلك سنة 2014 وهذا راجع إلى هشاشة معتبرة لميزانية الدولة تحت أثر ارتفاع قوي في نفقات الميزانية الكلية .

(2) تطور معدل البطالة:

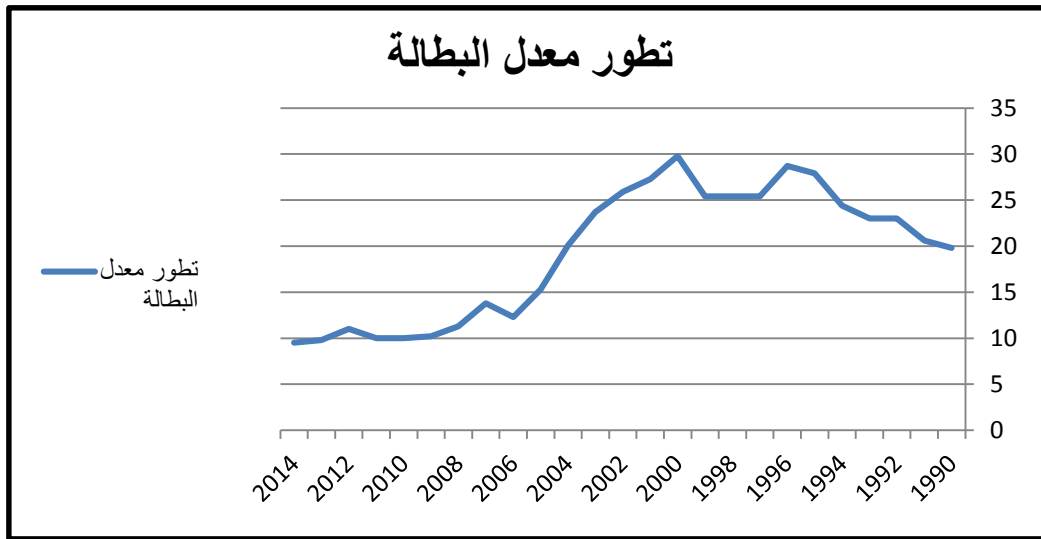
في بداية التسعينات بدأت سياسة التحرير الاقتصادي الوطني ، غير أنها تدعمت بشكل كبير في المنتصف الثاني من التسعينات تبني الحكومة لبرنامج مكافحة البطالة وذلك في محاولة لكبح ارتفاع نسبة البطالة التي تعقدت أكثر جراء التدابير برنامج التصحيح الهيكلي من الجهة والتخفيف من أثارها السلبية من جهة ثانية ، حيث يستجيب البرنامج الأول المتخذ من طرف الحكومة الجزائرية لمطلبين أساسيين هما إدخال مرونة أكبر على علاقات العمل لتأطير سوق العمل وتخفيض الكلفة الاجتماعية لبرنامج التصحيح كإجراء انتقالي.

الجدول رقم 03-08: تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
م.ب	19,8	20,6	23,0	23,0	24,4	27,9	28,7	25,4	25,4
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
م.ب	25,4	29,8	27,3	25,9	23,7	20,1	15,3	12,3	13,8
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	--
م.ب	11,3	10,2	10,0	10,0	11,0	9,8	9,5	-	--

المصدر: إحصائيات البنك العالمي

الشكل رقم 03-08: تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة 1990-2014



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على معطيات الجدول السابق.

التعليق:

ان ظاهرة البطالة لم تكن معروفة في الجزائر خلال سنوات الرخاء الاقتصادي في سنوات الستينات والسبعينات والثمانينات بحكم الموارد البترولية الكافية نتيجة ارتفاع أسعار البترول آنذاك. فانه ما ان بدأت هذه الأسعار في الانخفاض مع منتصف الثمانينات حتى بدأت هذه الظاهرة في البروز، حيث تشير العديد من التقارير الرسمية الى أن مستوى البطالة في الجزائر بدأ في

الارتفاع من 17% في 1987 إلى 28% سنة 1995 ليصل إلى حدود 30% سنة 2000. هذا الارتفاع الذي جاء نتيجة الضائقة المالية التي مرت بها البلاد الناجمة عن انخفاض أسعار المحروقات، و بالتالي انخفاض وتقلص مداخيل الجباية البترولية من جهة و عجز جل المؤسسات العمومية و عدم قدرتها على إحداث المزيد من مناصب الشغل الجديدة من جهة أخرى. لأن في الواقع هذه الزيادة في البطالة تجد تفسيرها في انخفاض النشاط التنموي في بلادنا خلال هذه الفترة. لكون التشغيل يعتمد على الاستثمار و هذا الأخير سجل تراجعاً كبيراً خلال هذه السنوات بسبب الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها البلاد. ضف إلى ذلك الإصلاحات الهيكلية التي باشرتها الجزائر مع صندوق النقد الدولي أثرت بشكل كبير على المؤسسات الاقتصادية العمومية و دفعتها إلى التسريح الجماعي للعمال، إما نتيجة لإعادة هيكلة المؤسسات أو غلقها لعدم إيجاد مصادر التمويل. حيث تم تسريح أكثر من 500000 عامل و غلق أكثر من 1000 مؤسسة عمومية ما بين 1994 و 1998. بالإضافة إلى غياب سياسة واضحة للتشغيل أدت إلى تزايد العمل الموازي (غير الرسمي) خاصة في مجال النشاط التجاري، و مما ساعد على هذه الوضعية التسرب المدرسي حوالي 400000 إلى 600000 تلميذ يغادرون المدرسة سنوياً. كل هذه العوامل زادت من تفاقم البطالة خلال هذه الفترة. أما في فترة 2001-2004 فسجلت تراجعاً محسوساً لمعدلات البطالة و انتقالاً فريداً من نوعه مقارنة بنتائج السنوات التي سبقت. حيث وصل عدد البطالين سنة 2001 حوالي 2.3 مليون عاطل عن العمل بنسبة 27.3% من إجمالي الفئة النشطة، و حسب التحقيق الذي أجراه الديوان الوطني للإحصائيات في شهر سبتمبر 2003 حول "النشاط والشغل و البطالة"، بلغت نسبة البطالة 23.7% مسجلة انخفاضاً مقارنة بسنة 2001. استمرت البطالة في الانخفاض حيث قدر عدد البطالين سنة 2004 حوالي 1.7 مليون عاطل عن العمل بنسبة 17.7% مسجلة تراجعاً قدره 406736 مقارنة ب 2003. لمواجهة تدهور سوق الشغل، أنشأت السلطات العمومية أجهزة جديدة لإدماج الشباب مهنياً و أجهزة لدعم العمال الذين فقدوا مناصبهم. استمرت نسبة البطالة في الانخفاض من 2006 حتى 2014 وفي رأينا إن تراجع نسبة البطالة خلال السنوات الأخيرة راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضعية الأمنية للبلاد في أواخر التسعينات، التي ساعدت على الاستقرار السياسي و الاقتصادي مع تحسن المؤشرات الاقتصادية و الاجتماعية التي ساهم فيها بقدر كبير، وكذا استقرار أسعار المحروقات كما أن الدولة انتهجت سياسة في ميدان التشغيل و التي ركزت أساساً على الاهتمام و إعطاء الدعم الكامل لأجهزة الشغل التي أنشئت خصيصاً لتحسين و تنظيم سوق العمل و امتصاص البطالة.

(3) تطور معدل النمو:

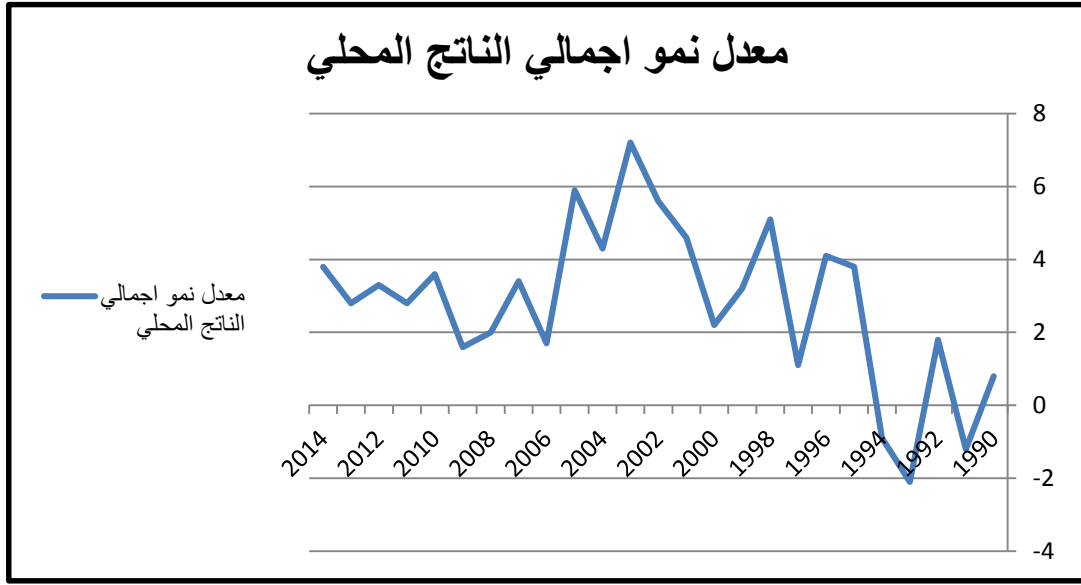
بدأ عمل السياسة النقدية مع بداية التسعينات ، وفي ظل هذه الفترة عرفت الجزائر عدة اتفاقيات مع الصندوق النقد الدولي فمن الاتفاق الاستعداد الائتماني إلى البرنامج التعديل الهيكلي، ودلت التجارب التاريخية على أن تطبيق برامج التقويم هذه تنتج أثارا انكماشية في الأمد القصير، لأنه يمر بتطهير الاقتصاد وإعادة تقييم التوازنات ويتطلب ذلك توفير الشروط الضرورية للإنعاش لان عمل السياسة النقدية عندما ينصب على خفض العجز المالي والتضخم سينجم عنه انخفاض القدرة الشرائية والبطالة بسبب تخفيض العملة الوطنية.

الجدول رقم 03-09: تطور معدل النمو في الجزائر خلال الفترة 1990-2014.

1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	السنوات
5,1	1,1	4,1	3,8	-0,9	-2,1	1,8	-1,2	0,8	م.ن
2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	السنوات
3,4	1,7	5,9	4,3	7,2	5,6	4,6	2,2	3,2	م.ن
--	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	السنوات
--	-	3,8	2,5	3,3	2,8	3,6	1,6	2,0	م.ن

المصدر: إحصائيات البنك العالمي.

الشكل رقم 03-09: تطور معدل النمو في الجزائر للفترة 1990-2014



المصدر: من إعداد الطلبة استنادا على معطيات الجدول السابق.

التعليق:

إن الأزمة المالية 1986 تسببت في العديد من المشاكل الاقتصادية والسياسية مما انعكس على معدل النمو بانحدار شديد إلى مستويات وصلت إلى حوالي -9%، و لكن هذه المعدلات عاودت نموها مع انتعاش أسعار النفط خلال حرب الخليج الثانية إذ وصلت معدلاته عام 1990 (0.8%) وشهدت التسعينات أزمة حقيقية للاقتصاد الوطني نتيجة انهيار أسعار النفط و تفاقم الأزمة الاقتصادية والاجتماعية والأمنية في الجزائر، مما انعكس بسلب على معدلات النمو خلال 1992-1994، و معدلات نمو متواضعة بين 1994-1997، أما سنة 1999 بلغت نسبته 3.2% فقد سجلت تراجعا مقارنة بسنة 1998 التي كان يقدر فيها معدل النمو 5.1% رغم السير المالي الذي تحقق في تلك الفترة خاصة مع تحسن أسعار المحروقات غير انه لم يتحسن لأنه بقي حبيس تقلبات إصلاحات اقتصادية واستمر النمو في الانخفاض حيث سجل في سنة 2000 معدل 2.2% رغم تحسن أداء القطاع الفلاحي نتيجة تحسن الظروف المناخية واعتماد المخطط الوطني للتنمية الفلاحية، ولما كانت هذه النسبة غير كافية تزامنا مع تحسن أسعار المحروقات في الأسواق العالمية، مما أدى إلى القيام بتنفيذ برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 حيث سجلت هذه الفترة نموا منتظما للاقتصاد، والذي لوحظ إنعاشه سنة 2001 والذي تأكد سنتي 2002 و 2003 حيث تعتبر النسبة 7.2% أعلى نسبة سجلها معدل النمو في طول

فترة الدراسة، وهذا بفضل نتائج القطاع الفلاحي وكذا قطاع المحروقات الذي كان المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي، ثم بدأ معدل النمو في الانخفاض في سنة 2004 واستمر في الانخفاض ليصل الى 1.7 % سنة 2006 و هذا الانخفاض دفع السلطات العامة في الجزائر الى تطبيق مخطط دعم الانعاش املا منها في رفع وتيرة النمو الاقتصادي في الجزائر وكذا التوجه نحو تحقيق الأهداف المسطرة سلفا وفق السياسة الاقتصادية العامة. ليشهد معدل النمو في الجزائر منذ سنة 2007 الى غاية 2014 العديد من التقلبات أهمها الارتفاع من 1.7 % سنة 2006 الى 3.4 % سنة 2007 ليستمر هذا الوضع نوعا ما الى غاية 2009 حيث انخفض المعدل الى حدود 1.6 % كحد أدنى له خلال هذه الفترة، ثم يبدأ في الارتفاع ليصل الى حدود 3.8 % سنة 2014 .

* الفرع الثاني: التوازن الخارجي:

تمتلك السلطات السياسية والاقتصادية ترسانة من الادوات التي تستعين بها عند رسم سياستها الاقتصادية ، ويعتبر ميزان المدفوعات واحد من أهم هذه الادوات كما يعتبر من أهم المعايير التي تقاس بها الكثير من المؤشرات الاقتصادية.

✓ تطور معدّل ميزان المدفوعات في الجزائر: يشكل الميزان التجاري نقطة حساسة في توازن ميزان المدفوعات من عدمه، إذ أن حدوث فوائض في الحساب التجاري يحدث فائض في الميزان الجاري وبذلك يتحسن ميزان المدفوعات ، وعند حدوث عجز في الميزان التجاري يحدث عجز في الحساب الجاري مؤديا عجز في الميزان المدفوعات.

الجدول رقم 03-10: تغيرات ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2014

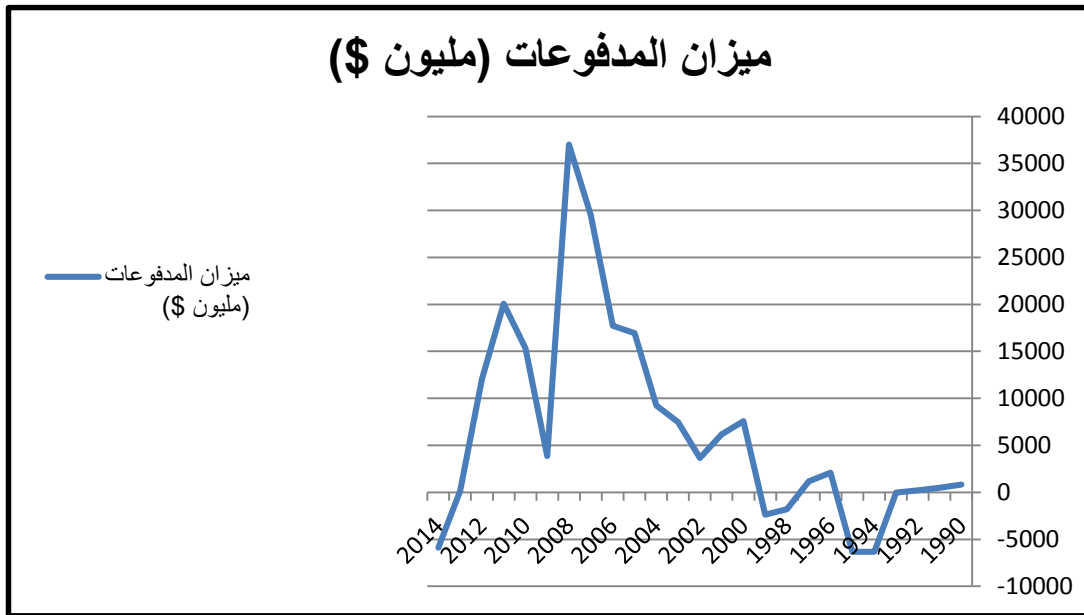
تغيرات ميزان المدفوعات (مليون \$)

السنوات	1990	1991	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998
م.م	840	500	230	-30	-6330	-6330	2090	1170	-1790
السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
م.م	-2380	7580	6190	3650	7470	2950	16950	17730	29500

السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	--
م.م	36990	3860	15330	20060	12050	130	-5.88	--	--

المصدر: إحصائيات البنك العالمي.

الشكل رقم 03-10: تغيرات ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة 1990-2014



المصدر: من اعداد الطلبة استنادا على معطيات الجدول السابق.

التعليق:

عرف الرصيد الاجمالي والكلي لميزان المدفوعات رصيذا متذبذبا طوال فترة الدراسة، حيث سجل معدل ميزان المدفوعات سنة 1990 بنسبة 0,84 لينخفض إلى 0,5 . 0,23 . 0,03 . 4,4 . -6,33 - خلال السنوات التالية: 1991-1992-1993-1994-1995. وهذا يعود إلى الاسباب التالية: عجز في ميزان الخدمات لأنه هناك علاقة بين الحساب الجاري وحساب الخدمات وانخفاض عوائد المحروقات، وبدأ ميزان المدفوعات يعرف ارتفاعا من سنة 1996 حيث وصل إلى نسبة 2,09 وهذا من خلال الاتفاق مع صندوق النقد الدولي 12 أبريل 1994 على برنامج الاستعداد الائتماني ويهدف إلى إعادة الهيكلة المديونية الخارجية إلا أنه انخفض سنة 1997 بنسبة 1,7 واستمر في العجز إلى غاية

1999 وذلك لتراجع الكبير في العوائد المحروقات. كما حقق ميزان المدفوعات قفزة نوعية سنة 2000 إلى غاية سنة 2008 وهذا راجع إلى الاسباب التالية: تحقيق فائض في ميزان المدفوعات والارتفاع الكبير الذي عرفته أسعار البترول وهو الامر الذي ساعد على تخفيض حجم الديون الخارجية بشكل كبير باستثناء سنة 2002 حيث قدر بنسبة 3,65 وتفسر هذه الزيادة بتوسع الواردات مواد التجهيز .

أما في سنة 2009 فقد حدث انهيار في رصيد ميزان المدفوعات بنسبة 3,86 وهذا نتيجة لظهور الازمة الاقتصادية في 2009 وكذا أثر الصدمة الخارجية والانخفاض المفاجئ لأسعار البترول، لكنه عاد في الارتفاع من جديد سنة 2010_2011 وهذا راجع لتحسن المتواصل لأسعار البترول وتحقيق فائض في الميزان التجاري، كم عاد في الانخفاض خلال سنتي 2012-2013 بنسبة 12,05 ليصل سنة 2013 بنسبة 0,13 واستمر في الانخفاض المتواصل حتى وصل إلى العجز سنة 2014 بنسبة 5,88- وهذا راجع الى هشاشة ميزان المدفوعات أمام أي تراجع لأداة الصادرات من المحروقات مما جعله أقل قدرة على مقاومة الصدمات الخارجية وانخفاض في أسعار المحروقات وتزايد واردات مواد التجهيز .

المبحث الثالث: الدراسة القياسية للعلاقة بين السياسة النقدية والمتغيرات

الاقتصادية الكلية في الجزائر باستعمال التكامل المتزامن.

➤ المطلب الأول: مدخل عام للتكامل المتزامن

1- تعريف التكامل المتزامن:

إن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها لا تتباعد عن بعضها بشكل كبير في الأجل الطويل مع إمكانية أن تتباعد هذه المتغيرات عن التوازن في الأجل القصير، و يصحح هذا التباعد بقوى اقتصادية تقوم بإعادة هذه المتغيرات للتحرك نحو التوازن في الأجل الطويل.

و تقوم فكرة التكامل المتزامن على المفهوم الاقتصادي للخصائص الإحصائية للسلاسل الزمنية، وقد تم الربط بين مفهوم التكامل المشترك ومفهوم النظرية الاقتصادية خاصة فيما يتعلق بالعلاقة التوازنية في الأجل الطويل، حيث ينص نموذج التكامل المشترك على أن المتغيرات الاقتصادية التي تفترض النظرية الاقتصادية وجود علاقة توازنية بينها في الأجل الطويل إمكانية أن تتباعد عن التوازن في الأجل القصير و يصحح هذا

التباعد عن التوازن بقوى اقتصادية تقوم بإعادة هذه المتغيرات الاقتصادية للتحرك نحو التوازن في الأجل الطويل.

2- شروط التكامل المتزامن:

تكون السلسلتان الزمنيتان (Y_t) ، (X_t) متكاملتان زمنيا إذا تحقق الشرطان التاليان:

1- أن تكون السلسلتين متكاملتان من نفس الدرجة.

2- أن تكون سلسلة البواقي (ε_t) تشكل سلسلة مستقرة من درجة أقل.

إذا كانت (x_t) سلسلة زمنية متكاملة من درجة (d) أي ان $I(d): X_t \rightarrow$

وإذا كانت (y_t) سلسلة زمنية متكاملة من درجة (d) أي ان $I(d): y_t \rightarrow$

فإذا وجدت سلسلتين متكاملتان من الدرجة الأولى $I(1)$ على الشكل :

$$Y_t = a + b x_t + \varepsilon_t$$

نتوقع أن تكون هذه العلاقة علاقة تكامل مشترك بحيث تكون هذه العلاقة : $\varepsilon_t = Y_t - a - b x_t$ و التي تمثل

البواقي عبارة عن سلسلة مستقرة أي متكاملة من الدرجة الصفر $I(0)$

و نتحقق من وجود التكامل المشترك عن طريق اختبار الجذر الأحادي على سلسلة البواقي ε_t باستخدام

اختبارات الاستقرار مثل : PP ,DF ,ADF

➤ المطلب الثاني:

1- النموذج النظري المعتمد في دراسة العلاقة بين السياسة النقدية والمتغيرات الاقتصادية الكلية:

✳️ **النموذج** : ويستند النموذج التجريبي لتقدير معادلة النمو ل **BARRO** المستخدمة من قبل **Arellano**

و **Bond** سنة (1991)، و **Loayza** و **Levine** سنة (1999).

وهذا النموذج التجريبي يكون في الشكل التالي:

$$\ln PIB_{i,t} = \beta_{0i,t} + \beta_{1i,t} \ln DETPUB_{i,t} + \beta_{2i,t} \ln M2_{i,t} + \beta_{3i,t} \ln RESERV_{i,t} + \beta_{4i,t} \ln CREDIT_{i,t} + \beta_{5i,t} \ln EXP_{i,t} + \beta_{6i,t} \ln TXDEBT_{i,t} + \beta_{7i,t} \ln INVEST_{i,t} + v_i + \gamma_t + \mu_{i,t}$$

* متغيرات نموذج الدراسة:

إن قيم المتغيرات المراد دراستها، و التي أخذت من احصائيات البنك العالمي (wdi)، فقد قمنا بإدخال اللوغاريتم على هذه البيانات كونها عبارة عن بيانات سنوية للفترة الممتدة من سنة 1990 إلى سنة 2014، أي حجم العينة المستعملة هي 25 مشاهدة. و تتمثل متغيرات الدراسة في:

✓ **الدين العام:** المؤشر الذي يفسر المعدل النمو السنوي من الدين العام، هذا المتغير يلتقط تضخم الديون الحكومية على النشاط الاقتصادي، وهذا المتغير مهم نظرا لدور ومركز الدولة في الاقتصاديات النامية بشكل عام.
✓ هذا المتغير يكون في شكل لوغاريتم أي **LnDetpub** وهذا المتغير متحصل عليه من قاعدة البيانات: (WDI. 2015).

✓ **الكتلة النقدية:** بمفهوم واسع الذي يبين مؤشر معدل النمو السنوي للكتلة النقدية هذا المتغير يأخذ بعين الاعتبار حساب التأثيرات للسياسة النقدية وذلك بفضل الإصدار النقدي ودور النقود في النمو الاقتصادي.
✓ هذا المتغير يكون في شكل لوغاريتم أي **LnM2** وهذا المتغير متحصل عليه من قاعدة البيانات: (WDI. 2015).

✓ **الاحتياطات:** هو مؤشر الذي يبين النمو السنوي لمجموع الاحتياطات هذا المتغير يسمح بإعطاء حساب تأثيرات الموارد الخارجية للدولة في القطاع الاقتصادي، الاحتياطات الممنوحة من طرف البنك المركزي التي تضمن ثبات قيمة العملة.
✓ هذا المتغير يكون في شكل لوغاريتم أي **LnReserve** وهذا المتغير متحصل عليه من قاعدة البيانات: (WDI. 2015).

✓ **القرض المحلي:** الممنوح من طرف القطاع البنكي وهو المؤشر الذي يبين نسبة القرض المحلي من الناتج الداخلي الخام.

✓ هذا المتغير يكون في شكل لوغاريتم أي LnCredit وهذا المتغير متحصل عليه من قاعدة البيانات: (WDI. 2015).

✓ **الصادرات:** المؤشر الذي يفسر النمو السنوي الحاصل للصادرات من السلع والخدمات. هذا المتغير يكون في شكل لوغاريتم أي LnExp وهذا المتغير متحصل عليه من قاعدة البيانات: (WDI. 2015).

✓ **معدل الفائدة:** الذي يفسر من خلال معدل الفائدة الحقيقي للبنوك هذا المتغير يسمح بالتقاط نبض السياسة النقدية على النشاط الاقتصادي بفضل دور معدل الفائدة وهذا الذي يفرضه البنك المركزي. هذا المتغير يكون في شكل لوغاريتم أي LnTxdebt وهذا المتغير متحصل عليه من قاعدة البيانات: (WDI. 2015).

✓ **الاستثمار الخاص:** هو المؤشر الذي يفسر معدل النمو السنوي تكوين رأس المال الثابت الاجمالي، هذا المتغير يشرح النمو الاقتصادي وذلك من لأنه يبين تأثيرات السياسة النقدية بهدف الانتاج، لذلك يكون له مفعول إيجابي قوي على السياسة النقدية. هذا المتغير يكون في شكل لوغاريتم أي LnInvest وهذا المتغير متحصل عليه من قاعدة البيانات: (WDI. 2015).

2- اختبار استقرارية :

✓ اختبار الجذر الاحادي **unit roots** :

إن أحد الشروط الضرورية لإجراء اختبارات التكامل المتزامن، هو أن تكون السلاسل الزمنية مستقرة من نفس الدرجة، و إلا فإنه لا يمكن أن تكون هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرات، نستعمل هنا اختبار "ADF" للجذر الأحادي.

✓ اختبار ديكي فولر الصاعد "ADF" (1990-2014):

باستعمال برنامج "EViews7.2" نتحصل على النتائج التالية:

الجدول رقم 03-11: اختبار ديكي فولر الصاعد *ADF Test*

الاحتمال	المتغيرات	
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة
0.0851	-3.331591	-3.612199
0.7843	-1.545236	-3.612199
0.2740	-2.623711	-3.622033
0.8169	-1.454537	-3.612199
0.8308	-1.408182	-3.622033
0.3022	-2.553585	-3.612199
0.5364	-2.068305	-3.612199
0.8174	-1.453065	-3.612199

باستعمال برنامج "EViews7.2" تظهر النتائج في الجدول السابق أن قيمة "ADF (t.Øj)" المحسوبة أكبر من القيم الحرجة الجدولية عند مستوى معنوية 1% ; 5% ; 10% كما يظهر احتمال وجود جذر أحادي، أكبر عند جميع مستويات المعنوية، و منه قبول الفرضية العدمية $H_0 = \phi_j = 1$ ، و بالتالي كل المتغيرات المدروسة غير مستقرة، و لإرجاعها مستقرة نطبق عليها الفروق من الدرجة (1).

الجدول رقم 03-12: اختبار "ADF" الدرجة الأولى

الاحتمال	المتغيرات		
	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة	
0.0021	-5.151279	-3.622033	Pib
0.0219	-4.055623	-3.632896	Reserv
0.2587	-2.663785	-3.622033	Txdebt
0.0098	-4.426848	-3.622033	M2
0.0054	-4.703213	-3.622033	Invest
0.0195	-4.112235	-3.632896	Export
0.0023	-5.113995	-3.622033	Detpub
0.0004	-5.976670	-3.622033	Credit

و منه فإن هذه السلاسل الزمنية لكل المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى عند جميع المستويات الا المتغير txdebt هو متغير غير مستقر بالتفاضل الأول اذن يعوض بدرجة التفاضل الثاني.

المطلب الثالث: اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة Johansen .

يسمح هذا الاختبار بتحديد عدد علاقات التوازن في المدى الطويل بين عدة متغيرات متكاملة من نفس الدرجة، و تعتمد منهجية Johansen على طبيعة العلاقة بين رتبة المصفوفة وجذورها بشكل أساسي، ويقوم هذا الاختبار بحساب عدد علاقات التكامل المشترك من خلال حساب عدد أشعة التكامل المشترك والمسماة برتبة مصفوفة التكامل المشترك، و تتمثل صياغة النموذج في:

$$y_{i,t} + y_{i,t-1} = (\alpha - 1) y_{i,t-1} + \beta_0 x_{i,t} + v_i + \varepsilon_{i,t}$$

المرحلة الاولى: تحديد فترة الابطاء

الجدول رقم (13-03) يوضح درجة الابطاء باستعمال **EViews7.2**.

VAR Lag Order Selection Criteria
Endogenous variables: LNPIB LNRESERV LNTXDEBT LNM2 LNINVEST LNXEXPORT
LNDEBT LNCREDIT
Exogenous variables: C
Date: 05/25/16 Time: 15:09
Sample: 1990 2014
Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	0.490563	NA	2.58e-10	0.625786	1.018471	0.729966
1	181.7163	226.5321*	2.01e-14*	-9.143021*	-5.608859*	-8.205407*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن هناك أربعة معايير $FPE - AIC - SC - HQ$ أنها اختارت

فترة إبطاء واحدة وأخذها بعين الاعتبار وذلك لمعرفة إمكانية وجود تكامل مشترك بين المتغيرات .

المرحلة الثانية: اختبار التكامل المشترك للمتغيرات الدراسة

الجدول رقم (14-03) اختبار رتبة التكامل المتزامن (اختبار **Johansen**)

الاحتمال	القيمة المرجوة %5	إحصائية القيمة العظمى	الفرضية		الاحتمال	القيمة المرجوة %5	إحصائية الأثر	الفرضية	
			H1	H0				H1	H0
0.0000	48.87720	78.26233	$r > 1$	$r < 0$	0.0000	143.66691	31.63692	$r = 1$	$r = 0$
0.0001	42.77219	61.91315	$r > 2$	$r < 1$	0.0000	111.7805	153.3745	$r < 2$	$r = 1$
0.2502	36.63019	27.82426	$r > 3$	$r < 2$	0.0128	83.93712	91.46139	$r < 3$	$r = 2$
0.3122	30.43961	23.04312	$r > 4$	$r < 3$	0.0366	60.06141	61.63713	$r < 4$	$r = 3$
0.1390	24.15921	20.65856	$r > 5$	$r < 4$	0.0715	40.17493	38.59400	$r < 5$	$r = 4$
0.3556	17.79730	11.33006	$r > 6$	$r < 5$	0.2551	24.27596	17.63544	$r < 6$	$r = 5$
0.2863	6.601106	6.601106	$r > 6$	$r < 6$	0.3662	12.32090	6.605382	$r < 6$	$r = 6$

0.9567	0.004275	0.004275	r>7	r<7	0.9567	41.29906	0.004275	r<7	r=7
--------	----------	----------	-----	-----	--------	----------	----------	-----	-----

المصدر: EVIEWS7

نتائج اختبار التكامل المشترك و باستعمال اختبار الأثر قد تبين من خلال الجدول (14-03) بأن هناك أربع علاقات تكامل متزامن وهذا بوجود قيم إحصائية الأثر أكبر من القيمة الحرجة المعنوية 5% وما يؤكد أيضا اختبار إحصائية القيمة العظمى بوجود معادلتين للتكامل المشترك إذن هذه المتغيرة في الدراسة تظهر متشابهة فيما بينها على المدى البعيد ونتائج التقدير كالآتي :

- ✓ وجود علاقة تكامل متزامن ما بين الكتلة النقدية M2 والنتاج الداخلي الخام PIB.
- ✓ وجود علاقة تكامل متزامن ما بين الصادرات EXPORT والنتاج الداخلي الخام PIB .
- ✓ وجود علاقة تكامل متزامن ما بين معدل الفائدة TXDEBT والنتاج الداخلي الخام PIB .
- ✓ وجود علاقة تكامل متزامن ما بين الاستثمار INVEST والنتاج الداخلي الخام PIB .

و التي توضح على شكل ثلاث معادلات (الملحق 5)

$$\text{LNPIB} = -0.397094 \text{ LNRESERV} + 0.645699 \text{ LNTXDEBT} + 0.134161 \text{ LNM2} + (-4.440951) \text{ LNINVEST} + 3.933052 \text{ LNEXPORT} + 0.404103 \text{ LNDEBT} + (-0.580095) \text{ LNCREDIT} \dots\dots\dots(1)$$

(0.43968) (0.254400) (0.42609) (0.32930) (0.43573) (0.15346) (0.12162)

$$\text{LNPIB} = 0.424264 \text{ LNTXDEBT} + (-0.094508) \text{ LNM2} + (-2.793767) \text{ LNINVEST} + 1.995387 \text{ LNEXPORT} + 0.378074 \text{ LNDEBT} + (-0.458352) \text{ LNCREDIT} \dots\dots\dots(2)$$

(0.13393) (0.11532) (0.17242) (0.20896) (0.07993) (0.06623)

$$\text{LNPIB} = -0.171072 \text{ LNM2} + (-0.925147) \text{ LNINVEST} + 0.105060 \text{ LNEXPORT} + (-0.222433) \text{ LNDEBT} + 0.124582 \text{ LNCREDIT} \dots\dots\dots(3)$$

(0.04720) (0.06612) (0.07021) (0.03221) (0.02677)

التعليق على نتائج المعادلة:

من خلال تطبيقنا لاختبار التكامل المتزامن فقد توصلنا لإيجاد النتائج التالية:

- ✓ مرونة الكتلة النقدية موجبة أي انه كلما زاد العرض النقدي يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي.
- ✓ مرونة الصادرات موجبة أي انه كلما زادت نسبة الصادرات يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي.
- ✓ مرونة الاستثمار موجبة أي انه كلما زاد الاستثمار يؤثر ايجابا على النمو الاقتصادي.
- ✓ مرونة الاحتياط سالبة أي انه كلما زاد كمية النقود بغرض الاحتياط يؤثر سلبا على النمو الاقتصادي.

خاتمة الفصل

لقد اتبعت الجزائر عدة إصلاحات في إطار تبنيتها للنظام الاقتصادي الجديد، الذي فرض عليها حتمية إعادة النظر في توجهها و رسم سياسات اقتصادية أكثر فاعلية و نجاعة في تحقيق أهدافها العامة. لذا تبنت السلطات النقدية في الجزائر مسؤولية المحافظة على التوازنات النقدية الكلية كأهم أولوياتها.

فكان صدور قانون النقد و القرض 10/90 بمثابة إعادة صياغة جديدة لمفهوم السياسة النقدية و أدواتها المطبقة في الجزائر، من خلال خلق المناخ المصرفي الملائم و ذلك بتطبيق جملة من الإصلاحات و التعديلات البنكية. و كان الهدف من ذلك توفير الجو المناسب للسلطات النقدية من أجل تسيير محكم لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد قصد بلوغ و تحقيق التنمية الاقتصادية كأحد أولويات السلطات الجزائرية، من أجل ضمان توفير المناخ أو القاعدة للدخول و الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية و تجسيد الشراكة الأورومتوسطية.

لقد سعت السلطات النقدية في الجزائر إلى ضبط المستويات العامة للأسعار من خلال استخدام النقود و انعاش الأعمال الكبرى بواسطة برنامج خاص و حماية وخلق مناصب الشغل و معالجة الصدمات الداخلية و الخارجية لذا أصبح من السلطة النقدية معالجة مشكل التضخم و مكافحة البطالة و تحقيق النمو الاقتصادي و تحقيق ميزان المدفوعات.

كخلاصة نجد أن الجزائر عرفت خلال فترة الممتدة ما بين 1990-2015 أن فعالية السياسة النقدية تكمن أساسا في استقلالية البنك المركزي عن السلطة السياسية و اختيار الأدوات الرقابة النقدية التي تتناسب مع الواقع الاقتصادي للدولة من أجل تحقيق الأهداف السياسية النقدية و عرفت أهداف السياسة النقدية في الجزائر تطورا نوعيا منذ التسعينات لتحقيق استقرار و مكافحة البطالة و تحقيق النمو و توازن ميزان المدفوعات.

الخاتمة العامة

خاتمة عامة

يعتبر موضوع السياسة النقدية من المجالات الهامة في السياسة الاقتصادية، إذ تعددت الدراسات و اختلفت الآراء حول توضيح أهمية و تأثير تلك السياسة على بقية المتغيرات الاقتصادية الكلية، فظهرت مجموعة من الأفكار في شكل نظريات تحت لواء مدارس اقتصادية حاولت كل منها البحث عن آلية لتفسير أثر تغيير كمية النقود على مستوى النشاط الاقتصادي.

إن النظريات النقدية عديدة و تختلف وجهات النظر بالنسبة لكل واحدة منها، أولها النظرية الكلاسيكية التي ترى حيادية النقود وليس لها أي تأثير على مستوى النشاط الاقتصادي ، اما النظرية الكينزية فأقرت بدور النقود في تحديد الدخل ، العمالة والطلب على النقود وتتبعه في ذلك النظرية النقدية الحديثة، لكنها ترى أن هذا الدور يكون على المدى الطويل لا على المدى القصير. وتمثل أهم اهداف السياسة النقدية في استقرار الاسعار ، محاربة البطالة ، تحسين ميزان المدفوعات و تحقيق معدلات النمو الاقتصادي مرتفعة ، أهم أدواتها فهي سعر إعادة الاحتياطي القانوني ، عمليات السوق المفتوحة الاقناع الأدبي وغيرها.

نستنتج من تحليل مكانة السياسة النقدية في الدول المتقدمة أنها بلغت درجة من التنظيم والسرعة في السيولة و المعلومات ما يمكنها من التطور والتعديل للوصول إلى أعلى مستويات للأداء والكفاءة في استعمال أدوات السياسة النقدية والسيطرة على ما يطرأ من المؤشرات التي تعيق سيرها، في حين نجد أن السياسة النقدية في البلدان النامية أقل فعالية مقارنة بنظيرتها بسبب العلاقات المحلية والخارجية واختلال هيكل الائتمان القائم في تلك الدول كما نجد السياسة النقدية عاجزة عن مساهمة كثيرة في التدعيم ونمو هذه الدول.

لقد تطور مفهوم التوازن بين الفكر التقليدي والفكر الحديث وخلال مراحل تطور هذا أصبح من طبيعته شيئاً فشيئاً ليحل التوازن الاقتصادي العام يتحقق عندما تكون منفعة التي يمكن تقديمها للاقتصاد معادلة الأقل للمنفعة التي تحجب

على الدخل نتيجة اقتطاع هاته الأموال وبعبارة أخرى، إن غرض التوازن الاقتصادي هو أن تصل إلى مردودية النظام الاقتصادي إلى أعلى درجة لها ، كما اتفقت معظم الدراسات النظرية على وجود أهمية شديدة لتنسيق بين السياسات المالية والنقدية في الدول النامية ومنها الجزائر يهدف إلى الوصول إلى تحقيق أهداف كل منهما وعدم إعاقة احدهما للأخرى في الوصول إلى هذه الاهداف، إن كل من السياسات النقدية والمالية تأثر في أهداف السياسة الاخرى وأن عدم التنسيق بين السياستين له أثر سلبي في هذا المجال كما أن عدم التنسيق يؤثر على التوازن الاقتصادي العام .

ومن أجل أن ندعم الجانب النظري لموضوع بحثنا أخذنا الجزائر كحالة دراسة، فتعرضنا إلى الإصلاحات التي قامت بها الدولة الجزائرية على النظام المصرفي قبل 1990 والمشاكل التي عرفتتها هذه الإصلاحات، ثم تطرقنا إلى الإصلاح المرتبط بقانون النقد والقرض ووجدنا أن هذا الأخير بداية جديدة نحو التغيير بإدخال ميكانزمات السوق وفسح المجال أمام الاستثمار المحلي والأجنبي وإعادة الاعتبار للنظام المصرفي الجزائري وعلى رأسه البنك المركزي وذلك بمنحه الاستقلالية التامة كشرط أساسي لإنجاح عملية الإصلاح، و باعتباره السلطة النقدية العليا الموجهة لحركة النقود وكذا العمليات البنكية.

وفي الأخير تطرقنا إلى مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري، فتعرفنا على مضمون الإصلاحات الاقتصادية الذاتية منها والمدعمة من الهيئات المالية منذ 1988 أي منذ تحول الجزائر إلى اقتصاد السوق، فكانت نتيجة هذه الإصلاحات استخدام أدوات جديدة أدخلت لأول مرة بعد صدور قانون النقد والقرض وفتح السوق النقدية، ثم تعرضنا إلى الأهداف المحققة من طرف السلطات النقدية في فترة الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى استقرار الأوضاع الداخلية والخارجية للجزائر، أي محاولة تقييم مدى نجاح السياسة النقدية المتبعة لهذه الفترة وذلك بقياس درجة تحقق أهدافها النهائية التي تتمثل في النمو الاقتصادي والتضخم واستقرار أسعار الصرف (توازن ميزان المدفوعات) ، والشغل، وهذه الأهداف ضرورية للإنعاش الاقتصادي.

• نتائج البحث:

من خلالنا قيامنا بهذه الدراسة وعلى ضوء المعلومات تحصلنا على النتائج التالية :

☒ النظرية النقدية ل Friedman تشجع دور السياسة النقدية في التأثير على النشاط الاقتصادي من خلال التأثير على الأجور وبالتالي معدلات البطالة ف Friedman يرى أن السياسة النقدية التوسعية تؤدي إلى ارتفاع الطلب وكذا ارتفاع الاسعار والاجور الاسمية وبالتالي انخفاض الاجور الحقيقية ، هذا يؤدي إلى زيادة طلب المؤسسات على اليد العاملة.

✘ السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية، فهي تحتل مكانة بارزة وتهدف إلى ضمان توازن النشاط الاقتصادي، وتسعى إلى تحقيق المربع السحري وخاصة التحكم في التضخم عن طريق أدوات مختلفة مباشرة وغير مباشرة.

✘ حتى تبلغ السياسة النقدية الأهداف المرجوة لا بد من توفير لها ظروف مناسبة وضوابط أساسية لكي تصبح أكثر نجاعة وفعالية.

✘ إن السياستين النقدية والمالية مهمتين في النشاط الاقتصادي وتبرز الأهمية من خلال الأهداف التي تصبوا إليهما، فالاختيار بينهما يتوقف على مدى توفير شروط عمل كل منهما ونوع النظام المنتهج، وأن الاعتماد على إحدى السياستين دون الأخرى يؤدي في معظم الأحيان إلى الوقوع في التناقض، أي ما تبنيه إحدى السياستين تهدمه الأخرى، فعليه فإن اعتماد كل من السياستين في آن واحد أمر واقع مع ضرورة التنسيق بين أهدافهما، كما أن إعطاء الأولوية لإحدى السياستين لا يعني تفضيلها عن الأخرى، وإنما الظروف المحيطة هي التي تعطي الدور القيادي لأي منهما.

✘ تعتبر السياسة النقدية في الدول النامية أقل فعالية منها في الدول المتقدمة بسبب الاختلالات الهيكلية والمالية والنقدية، ولنجاحها لا بد من مواصلة تطبيق الإصلاحات اللازمة.

✘ لا يمكن الكلام عن سياسة نقدية حقيقية إلا بعد صدور قانون النقد والقرض وخصوصاً منذ 1994 حيث شرعت الجزائر في تنفيذ برامج التثبيت والتكليف الهيكلي، والتي شكلت فيها السلطة النقدية وبالتالي السياسة النقدية عنصراً أساسياً، فتم تحديد أهداف هذه السياسة والأدوات المستخدمة لتحقيقها بالتوافق الكلي مع السياسة المالية.

✘ استطاعت الجزائر أن تحقق في السنوات الأخيرة نتائج إيجابية فيما يتعلق بالتوازنات الكلية خاصة التحكم في التضخم وتوازن ميزان المدفوعات وتحقيق معدلات نمو مقبولة والاستمرار في حل مشكلة البطالة، وهذا باتباع إجراءات نقدية حازمة مصحوبة بسياسة مالية تقييدية.

توصيات البحث:

✓ يجب الأخذ بالسياسة النقدية التي تتناسب وظروف الدولة في الجزائر واقتصادها وتقليل من تكاليف الإصلاح غير المدروسة وتحافظ على استقرار التوازنات الاقتصادية الكلية .

✓ التنسيق بين السياستين المالية والنقدية لتدعيم الفعالية النقدية في تحقيق الأهداف المحققة من خلال التوازن الاقتصادي العام .

- ✓ الدراسة و التشخيص الشامل للاقتصاد الجزائري بصفة عامة لمعرفة المشاكل التي يعاني منها وتقييم قطاع التجارة الخارجية بصفة خاصة لايجاد الحلول الكفيلة .
- ✓ تجميد الأجور وعدم السماح لها بالارتفاع أكثر من إنتاجيتها.
- ✓ تصحيح الوضع الاقتصادي من خلال التحفيز الاستثماري وتوسيع قاعدة الانتاجية وبالتالي تقليص حجم البطالة ورفع مستوى النمو واستعادة التوازنات تدريجيا .
- ✓ ضرورة إعطاء الاهمية الكافية للدراسات القياسية و التنبؤية بما يخص مختلف الظواهر الاقتصادية بإنشاء مخابر خاصة ، وأخذ نتائجها بمحمل الجد كي لا تبقى هذه الدراسات حبر على الورق.
- ✓ زيادة الإنتاجية هي الطريق الأفضل أمام مواجهة البطالة من خلال تنشيط النمو الاقتصادي وإصلاح النظام التعليمي بحيث يساهم التعليم في خلق اقتصاد خاص حيوي نشط .

قائمة المراجع

1-المراجع باللغة العربية:

- 1) أبو علي محمد سلطان، "اقتصاديات النقود و البنوك"، مصر، كلية التجارة، جامعة الزقازيق 1991.
- 2) أحمد أبو الفتوح ناقة ، "نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية" ، القاهرة، مؤسسة شباب الجامعة 1998.
- 3) أحمد جامع ، "النظري الاقتصادية ، والتحليل الاقتصادي الكلي" ، الجزء الثاني ، دار النهضة العربية 1973.
- 4) - أحمد فريد مصطفى، سهير محمد السيد حسن، "السياسات النقدية و البعد الدولي لليورو ، الإسكندرية"، مؤسسة شباب الجامعة، 2000.
- 5) أمين رفعت المحجوب، "محاضرات في النقود والاقتصاد"، مصر، دار النهضة العربية، 1994 .
- 6) العصار رشاد، الحلبي رياض، "النقود و البنوك"، عمان، دار صفاء للنشر و التوزيع 2000
- 7) السيد حسن موفق، "المشكلات الاقتصادية المعاصرة"، مطبعة جامعة دمشق، 1986
- 8) السيد سهير "المدخل إلى النظرية الاقتصادية"، المفهوم والتطبيق الاترك للنشر والتوزيع والقاهرة 2003.
- 9) السيد عطية عبد الواحد، "دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاقتصادية ، التوزيع العادي للدخول ، التنمية الاجتماعية و ضبط التضخم"، دار النهضة العربية القاهرة، الطبعة الأولى، 1993.
- 10) الهادي خالدي- "المرآة الكاشفة لصندوق النقد الدولي"- دار هومه- الجزائر- طبعة 1996

- (11) بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2، الجزائر، 2004
- (12) برعي محمد خليل، سوفي عبد الهادي، "النقود و البنوك، جامعة القاهرة"، مكتبة نهضة الشروق، 1986.
- (13) تومي صالح، "مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003
- (14) جودة عبد الخالق، "الاقتصاد الدولي"، دار النهضة القاهرة، 1983.
- (15) جون ماينارد كينز، "النظرية العامة"، ترجمة نهاد رضا، بيروت، منشورات الدار مكتبة الحياة لم تذكر سنة النشر
- (16) حميدي عبد العظيم، "السياسات النقدية والمالية ومقارنة الاسلامية"، مكتبة النهضة المصرية القاهرة 1976.
- (17) حميدات محمود- "مدخل للتحليل النقدي"-ديوان المطبوعات الجزائر 1996
- (18) خبابه عبد الله، "الاقتصاد المصرفي (البنوك الالكترونية، البنوك التجارية، السياسة النقدية)"، مؤسسة شباب الجامعة، بدون سنة النشر
- (19) دانيال أوند (ترجمة عبد الأمير شمس الدين)، "تحليل الأزمات الاقتصادية"، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع بيروت، 1992.
- (20) رفعت المحجوب، "الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.
- (21) سامي خليل، "اقتصاديات النقود والبنوك"، شركة كاظمة للنشر والترجمة، الكويت، 1982

- (22) سليمان مجدي، "علاج التضخم و الركود الاقتصادي في الإسلام"، القاهرة، دار غريب للطباعة و النشر و التوزيع 2002
- (23) سهير محمود معتوق، "الاتجاهات الحديثة في التحليل النقدي". الدار المصرية اللبنانية، ط1، القاهرة، 1988
- (24) شامية أحمد زهير، "النقود والمصارف". دار زهران للنشر، عمان، 1993
- (25) صالح مفتاح، "النقود و السياسة النقدية ، (المفهوم، الأهداف، الأدوات)" ، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفجر للنشر و التوزيع 2005
- (26) صقر أحمد صقر، "النظرية الاقتصادية الكلية"، وكالة المطبوعات الكويت، 1988
- (27) - ضياء مجيد الموسوي، "الإصلاح النقدي"، دار الفكر الجزائر، الطبعة الأولى، 1993.
- (28) ضياء مجيد الموسوي، "النظرية الاقتصادية- التحليل الاقتصادي الكلي" - . ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992
- (29) ضياء مجيد موسوي، "النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 1994.
- (30) ضياء مجيد موسوي، "النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر، 2003.
- (31) طارق الحاج، "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان، 1999.
- (32) عبد الفتاح عبد الرحمان عبد المجيد، "اقتصاديات النقود"- رؤية إسلامية- . النسر الذهبي، مصر، 1996

(33) عبد الفتاح عبد المجيد، "أصول علم الاقتصاد، التحليل الاقتصادي الكلي"، الكتاب الثاني، مصر،

النسر الذهبي للطباعة 1997

(34) عبد المطلب عبد الحميد - "العولمة و اقتصاديات البنوك" - الدار الجامعية - مصر - 2001

(35) عبد القادر خليل "مبادئ الاقتصاد النقدي و المصرفي إضاءات حول الجهاز المصرفي

والسياسات النقدية في التحليل النظرية ومقاربات كمية"، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 2012

(36) عبد المنعم السيد العلي، "اقتصاديات المصارف والنقود" الاكاديمية النشر، ط1، الاردن، 1999

(37) عمر صخري، "التحليل الاقتصادي الكلي". ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994

(38) عمر محي الدين، "التنمية والتخطيط الإقتصادي"، دار النهضة العربية، بيروت، بدون تاريخ نشر

(39) عطوي فوزي، "الاقتصاد السياسي" النقود و النظم النقدية"، دار الفكر العربي بيروت 1989

(40) علي حافظ منصور، "اقتصاديات النقود و البنوك"، دار النهضة العربية 1998

(41) علي لطفي، إيهاب ندم، "مبادئ التحليل الإقتصادي الكلي"، مكتبة عين الشمس، 1996

(42) عود محمد الكفراوي، "السياسة المالية و النقدية في ظل الاقتصاد الإسلامي"، الطبعة الثانية،

مركز الإسكندرية للكتاب 2006

(43) فايز إبراهيم الحبيب، "نظرية التنمية و النمو الاقتصادي"، جامعة الملك سعود الرياض، 1985

(44) فريد البشير طاهر "التخطيط الاقتصادي" دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت ط1، 1998

(45) فريدة بخراز يعدل، "تقنيات و سياسات التسيير المصرفي، الجزائر"، ديوان المطبوعات الجامعية،

2000

- (46) فتح الله ولعلو، "الاقتصاد السياسي - توزيع المداخيل النقود والائتمان"، بيروت، دار الحداثة
1987،
- (47) فؤاد هاشم عوض، "اقتصاديات النقود والتوازن النقدي"، دار النهضة العربية، القاهرة، 1984
- (48) فيصل فخري، عدنان الهندي، "مبادئ الإدارة المالية العامة و اقتصادياتها"، مكان النشر غير موجود
عمان، الجزء الأول، 1980
- (49) قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية تقييم، الجزائر، ديوان
المطبوعات الجزائرية 2003.
- (50) طارق الحاج، "المالية العامة"، دار الصفاء للنشر و التوزيع عمان، 1999.
- (51) كريم النشاشيبي - "تحقيق الاستقرار و التحول إلى اقتصاد السوق- الجزائر"- FMI-
واشنطن - 1998.
- (52) لطرش الطاهر، "تقنيات البنوك"، الطبعة الرابعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية 2001.
- (53) لطرش الطاهر، "تقنيات البنوك"، الطبعة الرابعة، الجزائر، ديوان المطبوعات الجزائرية 2005
- (54) مبارك حجير، "التوازن الاقتصادي وإمكانياته للدول العربية"، مكتبة الأنجلو المصرية، بدون سنة نشر
- (55) محمد خليل برعي، "مقدمة في الاقتصاد الدولي"، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1982
- (56) محمد زكي شافعي، "مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية"، دار النهضة العربية، 1977
- (57) - محمد زكي شافعي، "مقدمة في النقود و البنوك، القاهرة"، دار النهضة العربية، 1978،
- (58) محمد الشريف إلمان، "محاضرات في التحليل الاقتصادي الكلي" - نظريات نماذج التوازن واللاتوازن
- منشورات بني الجزائر 1994

(59) محمد شريف إلمان "محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية (نظريات نماذج توازن واللانوازن)"

ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003

(60) محمد فرحي "التحليل الاقتصادي الكلي"، الجزء الأول الأسس النظرية، بدون دار نشر، الجزائر

(61) محي الدين غريب، "اقتصاديات النقود و البنوك"، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة، 1972

(62) مروان عطون، "النظريات النقدية". دار البعث، الجزائر، 1989

(63) مصطفى رشدي شريحة، "اقتصاديات النقود و المصارف و المال"، الطبعة السادسة، بيروت، دار

المعرفة الجامعية 1996

(64) مصطفى سلمان وآخرون، "مبادئ الاقتصاد الكلي". دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2000

(65) ناصر دادى عدون و معزوي ليندة و لهواسي هجيرة- مرجع سابق (طبعة 2004).

(66) - ناظم محمد نوري الشمري، "النقود والمصارف والنظرية النقدية". دار زهران، ط1، عمان، 1999

(67) - ناقة أحمد أبو الفتوح، "نظرية النقود و البنوك و الأسواق المالية - مدخل حديث للنظرية النقدية

و الأسواق المالية"- . مكتبة الاشعاع الفنية، الاسكندرية، 2001

(68) نبيل حشاد، "استقلالية البنوك المركزية بين التأييد و المعارضة"، بيروت، إتحاد المصارف العربية

(69) نعمت الله نجيب ابراهيم، "أسس علم الاقتصاد للتحليل الجمعي"، جامعة الإسكندرية، 2010.

(70) وسام ملاك، "النقود و السياسة النقدية الداخية"، الطبعة الأولى، لبنان، دار المنهل اللبناني للطباعة

و النشر 2000

(71) يوجين أودوليو، ترجمة د محمد رضا العمل وآخرون، "النظرية الاقتصادية الكلية"، ديوان المطبوعات

الجامعية، ط2، الجزائر. 1993

(72) يوسف كمال محمد، "السياسة النقدية و المصرفية الاسلامية"، مصر، دار الوفاء للطباعة والنشر

والتوزيع 1996

ب- الرسائل والأطروحات:

(73) حسينة شملول "أثر استقلالية البنك المركزي على فعالية السياسة النقدية - دراسة حالة بنك

الجزائر -". رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2001

(74) - إكن لونيس "السياسة النقدية و دورها في ضبط عرض النقود في الجزائر خلال الفترة 2009-

2000" مذكرة شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر 2010-2011.

(75) بقبق ليلي اسمهان- "ميكانيزم انتقال أثر السياسة النقدية في الاقتصاديات السائرة في طريق النمو

والانتقالية نحو اقتصاد السوق- حالة الاقتصاد الجزائري"- رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية- تلمسان-
دفعة 2003.

(76) بطاهر علي- "إصلاحات النظام المصرفي الجزائري و أثارها على تعبئة المدخرات و تمويل

التنمية"- اطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية فرع التحليل الاقتصادي جامعة الجزائر 2005 2006.

(77) بناني فتيحة "السياسة النقدية والنمو الاقتصادي"، دراسة نظرية، مذكرة شهادة الماجستير في العلوم

اقتصادية جامعة بومرداس 2008-2009.

(78) دحمان بن عبد الفتاح- "محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكييف للصندوق النقدي

الدولي- دراسة حالة الجزائر"- رسالة ماجستير جامعة الجزائر دفعة 1997

(79) دراوسي مسعود "السياسة المالية و دورها في تحقيق التوازن الاقتصادي" أطروحة الدكتوراه جامعة

العلوم الاقتصادية الجزائر 2004.

(80) - صالح مفتاح ، "النقود والسياسة النقدية ، مع الإشارة إلى حالة الجزائر في الفترة (1990-1990-

2000)" رسالة الدكتوراة دولة في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2002-2003

(81) شريف محمد" السياسة الجبائية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر" مذكرة لنيل

الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان الجزائر 2009 / 2010.

(82) ماجدة مدوخ، "ماجستير فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الجزائر في

ظل الاصلاحات الراهنة دراسة حالة الجزائر" مذكرة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة ،

2003/2002

(83)

(84) عبد المجيد قدي- "فعالية التمويل بالضريبة في ظل التغيرات الدولية- حالة النظام الضريبي

الجزائري 1988-1995" - أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية جامعة الجزائر

(85) حول عبد القادر" العلاقة بين النقود و التضخم في الاقتصاد الجزائري من منظور المدرسة

النقدية الحديثة" ، دراسة قياسية ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية سيدي بلعباس 2013-2014.

(86) ليلي لكحل، "السياسة النقدية ومسارها - دراسة حالة الجزائر- " . رسالة ماجستير غير منشورة،

معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 1999

ج-: المجالات العلمية، الندوات و التقارير:

(87) ريشارد هينمنغ، وكالبان كوشهار، " رسم سياسة مالية موجهة نحو تحقيق النمو" - مجلة التمويل

والتنمية- مطابع الأهرام التجارية- مصر- ديسمبر 1990.

(88) صالح مفتاح "أهداف السياسة النقدية في الجزائر 1990-2000" - مجلة العلوم الإنسانية-

بسكرة - فيفري 2004.

(89) - مبارك بوعرشة- "السياسة النقدية و آثار تخفيض العملة الوطنية"- مجلة العلوم الإنسانية-

قسنطينة- عدد 02 سنة 1999.

(90) نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية- "مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري"

(91) التقرير السنوي 2008-2010-2011-2012-2013 التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

(92) تعليمية بنك الجزائر رقم 94-74 المؤرخة في 29 نوفمبر 1994 و المتعلقة بتحديد القواعد الاحترازية.

(93) المادة 04-19-43-44-143-202 من قانون النقد والقرض.

2- باللغة الأجنبية:

• باللغة الفرنسية:

93) A.Belhafsi-« La centrale des risques- un outil de consolidation de la politique de crédit »-EL WATAN-N0651- Le 11.11.1992.

94) AKDIN Féler- « Algérie poursuit la diversification économique et la transition »- Bulletin FMI- Publication du Fonds Monétaire International- Aout 1996-

95) Baba Ahmed Mostapha- " Diagnostic d'un non développement"- édition l'harmattan-France-1999-P218.

96)Bouyagoub Ahmed- " Fixation des prix" -le cahier du CREAD-N0 30- 3ème semestre 1993-Alger

97)F. Renversez- « Eléments d'analyses monétaire » - édition Dalloz

98)Dominique plihon, la monnaie et ses mécanismes, édition la découverte ,paris, 2000

99) Jean – besson –monnaie et finance opu , Alger .1993

100) jean pierre pattat, monnaie, institutions financières et politiques monétaires, 4em édition, Economica, paris.1987

101) jean pierre pattat, monnaie, institutions financières et politiques monétaires, 4em édition, Economica, paris.1993

102) Marc Montoussé, économie monétaire et financière, édition Bréal.2000

- 103) Mishkin (fs) 1999 les canaux de transmission monétaire leçons pour la politique monétaire bulletin de la banque de France.
- 104) Philippe Jaffré, monnaie et politique monétaire, 4ème édition, Economica, 1996
- 105) MICHELLE de Mourgues, la monnaie – système financier et théorie monétaire, 3ème édition, Economica, 1993

• باللغة الإنجليزية:

- 106) Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix- IMF Country. Report: N0 04/31 – Washington, DC: international Monetary Fund (IMF), 2004
- 107) Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix- IMF Country- Report: N0 05/51 – Washington, DC: international Monetary Fund (IMF), 2005-.
- Algeria: Selected Issues and Statistical Appendix- IMF Country- Report: N0 07/95 – Washington, DC: international Monetary Fund (IMF), 2007.
- 108) Einzing, Monetary Policy : Means and Ends, Penguin Books Harmondsworth Middlesex, 1964.
- 110) Hansen) bent the economic theory of fiscal policy .George . Allen 80 Unwin. I ID London 1997.
- 111) H , C , Combs , Role of Central banks in economic development Karachi 1994
- 112) Philip . A. Klein, the Management of Market, Oriented Economics A Comparative Perspective Wadsworth the Publishing company, Belmont, California, 1973
- 113) Stephen G Cecchetti financial structure Macroeconomic stability and monetary policy. National Bureau of Economic Research / Cambridge) USA JULI 2001

الملاحق

اختبار استقرارية.

Null Hypothesis: PIB has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.331591	0.0851
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB)
Method: Least Squares
Date: 05/21/16 Time: 00:27
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB(-1)	-0.309214	0.092813	-3.331591	0.0032
C	7.430674	2.242886	3.312996	0.0033
@TREND(1990)	0.030364	0.007591	3.999990	0.0006
R-squared	0.440954	Mean dependent var		0.051494
Adjusted R-squared	0.387712	S.D. dependent var		0.136014
S.E. of regression	0.106430	Akaike info criterion		-1.526198
Sum squared resid	0.237872	Schwarz criterion		-1.378941
Log likelihood	21.31438	Hannan-Quinn criter.		-1.487131
F-statistic	8.282011	Durbin-Watson stat		1.922362
Prob(F-statistic)	0.002229			

Null Hypothesis: PIB2 has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.062414	0.5394

Test critical values:	1% level	-4.394309
	5% level	-3.612199
	10% level	-3.243079

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(PIB2)

Method: Least Squares

Date: 05/21/16 Time: 00:27

Sample (adjusted): 1991 2014

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
PIB2(-1)	-0.198906	0.096443	-2.062414	0.0518
C	4.778700	2.333968	2.047458	0.0533
@TREND(1990)	0.020520	0.007409	2.769597	0.0115
R-squared	0.282005	Mean dependent var		0.055289
Adjusted R-squared	0.213624	S.D. dependent var		0.136310
S.E. of regression	0.120877	Akaike info criterion		-1.271618
Sum squared resid	0.306836	Schwarz criterion		-1.124361
Log likelihood	18.25942	Hannan-Quinn criter.		-1.232551
F-statistic	4.124057	Durbin-Watson stat		2.256237
Prob(F-statistic)	0.030851			

Null Hypothesis: DET has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.068305	0.5364
Test critical values:		
	1% level	-4.394309
	5% level	-3.612199
	10% level	-3.243079

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(DET)

Method: Least Squares

Date: 05/21/16 Time: 00:28

Sample (adjusted): 1991 2014

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
DET(-1)	-0.313800	0.151719	-2.068305	0.0511
C	6.581198	3.227556	2.039065	0.0542
@TREND(1990)	-0.109841	0.047168	-2.328741	0.0299
R-squared	0.212419	Mean dependent var		-0.292423
Adjusted R-squared	0.137411	S.D. dependent var		0.524977
S.E. of regression	0.487576	Akaike info criterion		1.517729
Sum squared resid	4.992343	Schwarz criterion		1.664985
Log likelihood	-15.21274	Hannan-Quinn criter.		1.556796

F-statistic	2.831961	Durbin-Watson stat	2.002468
Prob(F-statistic)	0.081489		

Null Hypothesis: M2 has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.454537	0.8169
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(M2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/21/16 Time: 00:28
 Sample (adjusted): 1991 2014
 Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
M2(-1)	-0.225215	0.154836	-1.454537	0.1606
C	5.031381	3.334590	1.508845	0.1462
@TREND(1990)	0.032002	0.023879	1.340182	0.1945
R-squared	0.149683	Mean dependent var		0.148783
Adjusted R-squared	0.068700	S.D. dependent var		0.072669
S.E. of regression	0.070128	Akaike info criterion		-2.360509
Sum squared resid	0.103278	Schwarz criterion		-2.213252
Log likelihood	31.32611	Hannan-Quinn criter.		-2.321442
F-statistic	1.848329	Durbin-Watson stat		1.744838
Prob(F-statistic)	0.182222			

Null Hypothesis: RESERV has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.545236	0.7843
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(RESERV)
 Method: Least Squares
 Date: 05/21/16 Time: 00:29
 Sample (adjusted): 1991 2014
 Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
RESERV(-1)	-0.267602	0.173179	-1.545236	0.1372
C	5.880617	3.666765	1.603761	0.1237
@TREND(1990)	0.055327	0.038510	1.436690	0.1655
R-squared	0.110416	Mean dependent var		0.176379
Adjusted R-squared	0.025693	S.D. dependent var		0.236585
S.E. of regression	0.233526	Akaike info criterion		0.045425
Sum squared resid	1.145226	Schwarz criterion		0.192682
Log likelihood	2.454901	Hannan-Quinn criter.		0.084492
F-statistic	1.303265	Durbin-Watson stat		1.685170
Prob(F-statistic)	0.292729			

Null Hypothesis: CREDIT has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.453065	0.8174
Test critical values:		
1% level	-4.394309	
5% level	-3.612199	
10% level	-3.243079	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CREDIT)
Method: Least Squares
Date: 05/21/16 Time: 00:30
Sample (adjusted): 1991 2014
Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CREDIT(-1)	-0.141939	0.097682	-1.453065	0.1610
C	3.469686	2.267602	1.530112	0.1409
@TREND(1990)	-0.078174	0.032594	-2.398420	0.0258
R-squared	0.251359	Mean dependent var		-0.278276
Adjusted R-squared	0.180060	S.D. dependent var		0.636174
S.E. of regression	0.576059	Akaike info criterion		1.851255
Sum squared resid	6.968718	Schwarz criterion		1.998511
Log likelihood	-19.21505	Hannan-Quinn criter.		1.890322
F-statistic	3.525423	Durbin-Watson stat		2.430983
Prob(F-statistic)	0.047849			

Null Hypothesis: EX has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.553585	0.3022
Test critical values:		
1% level	-4.394309	

5% level	-3.612199
10% level	-3.243079

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(EX)

Method: Least Squares

Date: 05/21/16 Time: 00:30

Sample (adjusted): 1991 2014

Included observations: 24 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EX(-1)	-0.395515	0.154886	-2.553585	0.0185
C	9.018030	3.521211	2.561059	0.0182
@TREND(1990)	0.042684	0.016874	2.529643	0.0195
R-squared	0.241937	Mean dependent var		0.062498
Adjusted R-squared	0.169741	S.D. dependent var		0.232673
S.E. of regression	0.212009	Akaike info criterion		-0.147912
Sum squared resid	0.943900	Schwarz criterion		-0.000655
Log likelihood	4.774939	Hannan-Quinn criter.		-0.108844
F-statistic	3.351093	Durbin-Watson stat		1.799539
Prob(F-statistic)	0.054564			

Null Hypothesis: TXDEBT has a unit root

Exogenous: Constant, Linear Trend

Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.623711	0.2740
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation

Dependent Variable: D(TXDEBT)

Method: Least Squares

Date: 05/21/16 Time: 00:31

Sample (adjusted): 1992 2014

Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
TXDEBT(-1)	-0.259763	0.099006	-2.623711	0.0167
D(TXDEBT(-1))	0.537912	0.177116	3.037069	0.0068
C	-1.647508	0.625030	-2.635887	0.0163
@TREND(1990)	-0.029534	0.012048	-2.451333	0.0241
R-squared	0.432993	Mean dependent var		-0.066079
Adjusted R-squared	0.343466	S.D. dependent var		0.205768
S.E. of regression	0.166727	Akaike info criterion		-0.588149
Sum squared resid	0.528159	Schwarz criterion		-0.390672
Log likelihood	10.76372	Hannan-Quinn criter.		-0.538484

F-statistic	4.836435	Durbin-Watson stat	1.922868
Prob(F-statistic)	0.011487		

Null Hypothesis: INV has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.408182	0.8308
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(INV)
 Method: Least Squares
 Date: 05/21/16 Time: 00:31
 Sample (adjusted): 1992 2014
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
INV(-1)	-0.101974	0.072416	-1.408182	0.1752
D(INV(-1))	0.086597	0.183047	0.473084	0.6415
C	2.300194	1.633039	1.408536	0.1751
@TREND(1990)	0.015538	0.008005	1.940938	0.0672

R-squared	0.292624	Mean dependent var	0.082214
Adjusted R-squared	0.180933	S.D. dependent var	0.108086
S.E. of regression	0.097821	Akaike info criterion	-1.654590
Sum squared resid	0.181809	Schwarz criterion	-1.457112
Log likelihood	23.02778	Hannan-Quinn criter.	-1.604925
F-statistic	2.619938	Durbin-Watson stat	1.403052
Prob(F-statistic)	0.080589		

. ADF 1st Difference اختبار

Null Hypothesis: D(PIB) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.151279	0.0021
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(PIB,2)

Method: Least Squares
Date: 05/21/16 Time: 00:34
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB(-1))	-1.025752	0.199126	-5.151279	0.0000
C	0.012091	0.055160	0.219209	0.8287
@TREND(1990)	0.004330	0.004077	1.061838	0.3010
R-squared	0.584296	Mean dependent var		0.014063
Adjusted R-squared	0.542726	S.D. dependent var		0.173495
S.E. of regression	0.117321	Akaike info criterion		-1.326697
Sum squared resid	0.275285	Schwarz criterion		-1.178589
Log likelihood	18.25701	Hannan-Quinn criter.		-1.289448
F-statistic	14.05559	Durbin-Watson stat		1.928278
Prob(F-statistic)	0.000154			

Null Hypothesis: D(PIB2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.514815	0.0010
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(PIB2,2)
Method: Least Squares
Date: 05/21/16 Time: 00:35
Sample (adjusted): 1992 2014
Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(PIB2(-1))	-1.205789	0.218645	-5.514815	0.0000
C	-0.072057	0.060387	-1.193249	0.2467
@TREND(1990)	0.010527	0.004478	2.350767	0.0291
R-squared	0.603279	Mean dependent var		-0.004608
Adjusted R-squared	0.563606	S.D. dependent var		0.195157
S.E. of regression	0.128921	Akaike info criterion		-1.138131
Sum squared resid	0.332411	Schwarz criterion		-0.990023
Log likelihood	16.08850	Hannan-Quinn criter.		-1.100882
F-statistic	15.20660	Durbin-Watson stat		1.643160
Prob(F-statistic)	0.000097			

Null Hypothesis: D(DET) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.113995	0.0023
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(DET,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/21/16 Time: 00:35
 Sample (adjusted): 1992 2014
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(DET(-1))	-1.138548	0.222634	-5.113995	0.0001
C	-0.079852	0.249774	-0.319695	0.7525
@TREND(1990)	-0.019689	0.017345	-1.135197	0.2697
R-squared	0.567088	Mean dependent var		-0.024367
Adjusted R-squared	0.523796	S.D. dependent var		0.786388
S.E. of regression	0.542666	Akaike info criterion		1.736464
Sum squared resid	5.889739	Schwarz criterion		1.884572
Log likelihood	-16.96934	Hannan-Quinn criter.		1.773713
F-statistic	13.09936	Durbin-Watson stat		2.089576
Prob(F-statistic)	0.000231			

Null Hypothesis: D(M2) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.426848	0.0098
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(M2,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/21/16 Time: 00:36
 Sample (adjusted): 1992 2014
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(M2(-1))	-0.995794	0.224944	-4.426848	0.0003
C	0.178460	0.054584	3.269462	0.0038
@TREND(1990)	-0.002465	0.002464	-1.000535	0.3290
R-squared	0.495574	Mean dependent var		-0.001515
Adjusted R-squared	0.445131	S.D. dependent var		0.101156

S.E. of regression	0.075351	Akaike info criterion	-2.212217
Sum squared resid	0.113555	Schwarz criterion	-2.064109
Log likelihood	28.44049	Hannan-Quinn criter.	-2.174968
F-statistic	9.824506	Durbin-Watson stat	1.924607
Prob(F-statistic)	0.001067		

Null Hypothesis: D(RESERV) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.055623	0.0219
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(RESERV,2)
Method: Least Squares
Date: 05/21/16 Time: 00:37
Sample (adjusted): 1993 2014
Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(RESERV(-1))	-1.305720	0.321953	-4.055623	0.0007
D(RESERV(-1),2)	0.315595	0.225729	1.398116	0.1791
C	0.317438	0.135807	2.337421	0.0312
@TREND(1990)	-0.005509	0.008253	-0.667527	0.5129
R-squared	0.549035	Mean dependent var		-0.001627
Adjusted R-squared	0.473875	S.D. dependent var		0.338236
S.E. of regression	0.245338	Akaike info criterion		0.190602
Sum squared resid	1.083429	Schwarz criterion		0.388973
Log likelihood	1.903377	Hannan-Quinn criter.		0.237332
F-statistic	7.304815	Durbin-Watson stat		1.822882
Prob(F-statistic)	0.002094			

Null Hypothesis: D(CREDIT) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-5.976670	0.0004
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
Dependent Variable: D(CREDIT,2)

Method: Least Squares
 Date: 05/21/16 Time: 00:38
 Sample (adjusted): 1992 2014
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(CREDIT(-1))	-1.299802	0.217479	-5.976670	0.0000
C	0.278582	0.278415	1.000602	0.3290
@TREND(1990)	-0.050746	0.020856	-2.433157	0.0245
R-squared	0.641652	Mean dependent var		-0.017217
Adjusted R-squared	0.605818	S.D. dependent var		0.942553
S.E. of regression	0.591772	Akaike info criterion		1.909717
Sum squared resid	7.003881	Schwarz criterion		2.057825
Log likelihood	-18.96174	Hannan-Quinn criter.		1.946966
F-statistic	17.90587	Durbin-Watson stat		1.838687
Prob(F-statistic)	0.000035			

Null Hypothesis: D(EX) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.112235	0.0195
Test critical values:		
1% level	-4.440739	
5% level	-3.632896	
10% level	-3.254671	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(EX,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/21/16 Time: 00:39
 Sample (adjusted): 1993 2014
 Included observations: 22 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EX(-1))	-1.358110	0.330261	-4.112235	0.0007
D(EX(-1),2)	0.304883	0.229500	1.328468	0.2006
C	0.079714	0.123452	0.645707	0.5266
@TREND(1990)	0.001759	0.008466	0.207813	0.8377
R-squared	0.563518	Mean dependent var		0.001116
Adjusted R-squared	0.490771	S.D. dependent var		0.344216
S.E. of regression	0.245633	Akaike info criterion		0.193011
Sum squared resid	1.086042	Schwarz criterion		0.391382
Log likelihood	1.876881	Hannan-Quinn criter.		0.239741
F-statistic	7.746273	Durbin-Watson stat		1.938621
Prob(F-statistic)	0.001578			

Null Hypothesis: D(TXDEBT) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-2.663785	0.2587
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(TXDEBT,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/21/16 Time: 00:39
 Sample (adjusted): 1992 2014
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(TXDEBT(-1))	-0.530825	0.199275	-2.663785	0.0149
C	-0.019937	0.087017	-0.229115	0.8211
@TREND(1990)	-0.001165	0.006046	-0.192630	0.8492
R-squared	0.263601	Mean dependent var		0.000000
Adjusted R-squared	0.189961	S.D. dependent var		0.210742
S.E. of regression	0.189673	Akaike info criterion		-0.365925
Sum squared resid	0.719515	Schwarz criterion		-0.217817
Log likelihood	7.208140	Hannan-Quinn criter.		-0.328677
F-statistic	3.579598	Durbin-Watson stat		1.754657
Prob(F-statistic)	0.046895			

Null Hypothesis: D(INV) has a unit root
 Exogenous: Constant, Linear Trend
 Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=5)

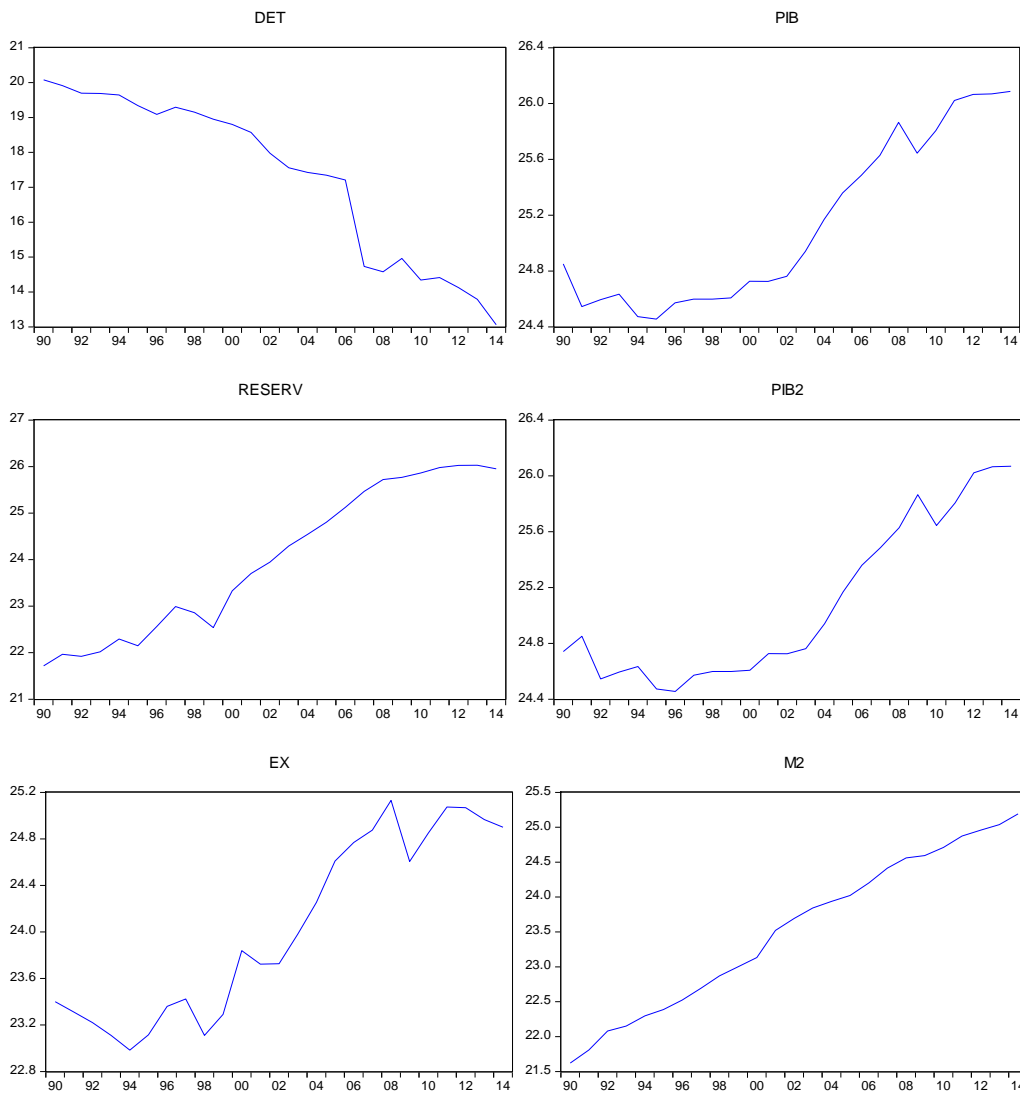
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.703213	0.0054
Test critical values:		
1% level	-4.416345	
5% level	-3.622033	
10% level	-3.248592	

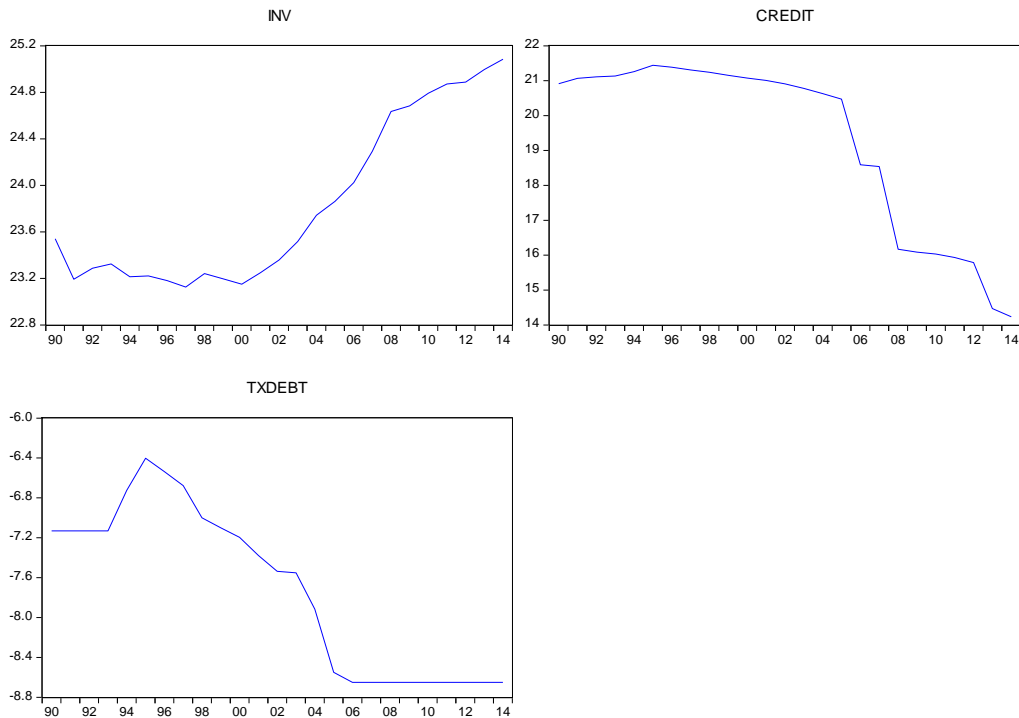
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.

Augmented Dickey-Fuller Test Equation
 Dependent Variable: D(INV,2)
 Method: Least Squares
 Date: 05/21/16 Time: 00:40
 Sample (adjusted): 1992 2014
 Included observations: 23 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(INV(-1))	-0.868064	0.184568	-4.703213	0.0001
C	0.001557	0.048806	0.031909	0.9749
@TREND(1990)	0.005562	0.003819	1.456452	0.1608
R-squared	0.548019	Mean dependent var		0.018949

Adjusted R-squared	0.502821	S.D. dependent var	0.142100
S.E. of regression	0.100196	Akaike info criterion	-1.642274
Sum squared resid	0.200784	Schwarz criterion	-1.494166
Log likelihood	21.88615	Hannan-Quinn criter.	-1.605025
F-statistic	12.12484	Durbin-Watson stat	1.469004
Prob(F-statistic)	0.000356		





VAR Lag Order Selection Criteria

Endogenous variables: LNPIB LNRESERV LNTXDEBT LNM2 LNINVEST LNEXPORT
LNDEBT LNCREDIT

Exogenous variables: C

Date: 05/25/16 Time: 15:09

Sample: 1990 2014

Included observations: 24

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	0.490563	NA	2.58e-10	0.625786	1.018471	0.729966
1	181.7163	226.5321*	2.01e-14*	-9.143021*	-5.608859*	-8.205407*

* indicates lag order selected by the criterion

LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)

FPE: Final prediction error

AIC: Akaike information criterion

SC: Schwarz information criterion

HQ: Hannan-Quinn information criterion

Date: 05/25/16 Time: 15:12

Sample (adjusted): 1991 2014

Included observations: 24 after adjustments

Trend assumption: No deterministic trend

Series: LNPIB LNRESERV LNTXDEBT LNM2 LNINVEST

LNEXPORT LNDEBT LNCREDIT

Lags interval (in first differences): No lags

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Hypothesized	Trace	0.05		
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical	Prob.**

Value

None *	0.961647	231.6369	143.6691	0.0000
At most 1 *	0.924204	153.3745	111.7805	0.0000
At most 2 *	0.711390	91.46139	83.93712	0.0128
At most 3 *	0.617157	61.63713	60.06141	0.0366
At most 4	0.577165	38.59400	40.17493	0.0715
At most 5	0.376300	17.93544	24.27596	0.2551
At most 6	0.240463	6.605382	12.32090	0.3662
At most 7	0.000178	0.004275	4.129906	0.9567

Trace test indicates 4 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Hypothesized		Max-Eigen	0.05	
No. of CE(s)	Eigenvalue	Statistic	Critical Value	Prob.**
None *	0.961647	78.26233	48.87720	0.0000
At most 1 *	0.924204	61.91315	42.77219	0.0001
At most 2	0.711390	29.82426	36.63019	0.2502
At most 3	0.617157	23.04312	30.43961	0.3122
At most 4	0.577165	20.65856	24.15921	0.1390
At most 5	0.376300	11.33006	17.79730	0.3556
At most 6	0.240463	6.601106	11.22480	0.2863
At most 7	0.000178	0.004275	4.129906	0.9567

Max-eigenvalue test indicates 2 cointegrating eqn(s) at the 0.05 level

* denotes rejection of the hypothesis at the 0.05 level

**MacKinnon-Haug-Michelis (1999) p-values

Unrestricted Cointegrating Coefficients (normalized by b*S11*b=l):

LNPIB	LNRESER	LNTXDEB	LNINVES	LNEXPOR	LNCREDI		
	V	T	LN2	T	T	LNDEBT	T
-0.644139	0.255783	-0.415919	-0.086419	2.860587	-2.533430	-0.260298	0.373661
-4.634843	-2.170973	-0.755777	1.688201	3.943269	1.345203	-1.610004	1.458807
18.79543	4.043071	0.250452	-5.091540	-11.65058	-6.592718	-0.900111	0.139236
6.508090	-1.739238	-0.259918	-0.908944	-1.930916	-1.697210	-1.541762	0.649859
-7.718824	-3.552051	1.570883	1.926982	1.549125	8.894326	-0.219707	-0.437731
1.060741	-3.848522	-3.256686	3.733799	-1.543081	0.219263	0.498599	-0.491798
12.69601	-0.077060	-0.132876	0.540234	-9.505399	-4.044664	-0.212909	-0.166813
8.884148	-1.896905	1.233176	2.665264	-6.156530	-2.837189	-0.532937	-0.635592

Unrestricted Adjustment Coefficients (alpha):

								0.00025
D(LNPIB)	-0.043521	0.083604	-0.032302	-0.049112	-0.037030	-0.009601	-0.024398	9
D(LNRESER								0.00057
)	-0.186394	0.100677	-0.129539	0.046122	0.024893	0.051200	0.013057	7
								-
D(LN2DEBT)	0.097048	-0.059374	-0.001081	0.051432	-0.010112	0.064833	-0.030467	0.001327
D(LNM2)	-0.143872	-0.016491	-0.027052	0.028297	-0.037055	-0.008509	-0.010582	-5.22E-05
								-
D(LNINVEST)	-0.083582	0.062210	0.024779	-0.061408	-0.019813	0.001511	-0.023715	0.000369
D(LNEXPORT	-0.014458	0.133136	-0.099179	-0.017182	-0.096959	0.016697	0.004592	0.00094

)								1
D(LNDEBT)	0.325869	0.149898	0.030953	0.183873	0.161089	-0.181528	0.053714	0.001592	-
D(LNCREDIT)	0.281779	-0.404865	-0.273418	-0.131106	0.085334	-0.064409	0.105958	0.000611	-

1 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 87.76527

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LNPIB	LNRESER V	LNTXDEB T	LNINVES T	LNEXPOR T	LNDEBT T	LNCREDI T
1.000000	-0.397094	0.645699	0.134161	-4.440951	3.933052	0.404103
	(0.43968)	(0.25440)	(0.42609)	(0.32930)	(0.43573)	(0.15346)
						(0.12162)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LNPIB)	0.028033
	(0.01826)
D(LNRESERV)	0.120063
	(0.03004)
D(LNTXDEBT)	-0.062513
	(0.02461)
D(LNM2)	0.092673
	(0.01083)
D(LNINVEST)	0.053839
	(0.01658)
D(LNEXPORT)	0.009313
	(0.03166)
D(LNDEBT)	-0.209905
	(0.06627)
D(LNCREDIT)	-0.181505
	(0.08344)

2 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 118.7218

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LNPIB	LNRESER V	LNTXDEB T	LNINVES T	LNEXPOR T	LNDEBT T	LNCREDI T
1.000000	0.000000	0.424264	-0.094508	-2.793767	1.995387	0.378074
		(0.13393)	(0.11532)	(0.17242)	(0.20896)	(0.07993)
						(0.06623)
0.000000	1.000000	-0.557639	-0.575857	4.148095	-4.879614	-0.065550
		(0.28748)	(0.24754)	(0.37010)	(0.44853)	(0.17156)
						(0.14217)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LNPIB)	-0.359460	-0.192635
	(0.10462)	(0.04887)
D(LNRESERV)	-0.346559	-0.266244
	(0.19483)	(0.09102)
D(LNTXDEBT)	0.212677	0.153723
	(0.16915)	(0.07902)
D(LNM2)	0.169105	-0.000999

	(0.07699)	(0.03597)
D(LNINVEST)	-0.234494	-0.156435
	(0.10399)	(0.04858)
D(LNEXPORT)	-0.607753	-0.292734
	(0.18983)	(0.08868)
D(LNDEBT)	-0.904657	-0.242072
	(0.45866)	(0.21426)
D(LNCREDIT)	1.694982	0.951026
	(0.45970)	(0.21475)

3 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 133.6340

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

	LNRESER	LNTXDEB	LNINVES	LNEXPOR	LNCREDI
LNPIB	V	T	LNLM2	T	T
1.000000	0.000000	0.000000	-0.171072 (0.04720)	-0.925147 (0.06612)	0.105060 (0.07021)
					-0.222433 (0.03221)
					0.124582 (0.02677)
0.000000	1.000000	0.000000	-0.475224 (0.16737)	1.692041 (0.23446)	-2.395028 (0.24894)
					0.723736 (0.11419)
					-0.459607 (0.09491)
0.000000	0.000000	1.000000	0.180463 (0.24493)	-4.404384 (0.34311)	4.455548 (0.36431)
					1.415408 (0.16711)
					-1.373992 (0.13889)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LNPIB)	-0.966598	-0.323236	-0.053175
	(0.41293)	(0.09799)	(0.01915)
D(LNRESERV)	-2.781291	-0.789977	-0.031008
	(0.61372)	(0.14563)	(0.02846)
D(LLNTXDEBT)	0.192365	0.149354	0.004239
	(0.70013)	(0.16614)	(0.03247)
D(LNLM2)	-0.339342	-0.110371	0.065527
	(0.29937)	(0.07104)	(0.01388)
D(LNINVEST)	0.231243	-0.056250	-0.006047
	(0.41865)	(0.09934)	(0.01942)
D(LNEXPORT)	-2.471860	-0.693720	-0.119448
	(0.67601)	(0.16041)	(0.03135)
D(LNDEBT)	-0.322882	-0.116927	-0.241072
	(1.89439)	(0.44953)	(0.08786)
D(LNCREDIT)	-3.444030	-0.154423	0.120312
	(1.54963)	(0.36772)	(0.07187)

4 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 145.1555

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LNPIB	LNRESER	LNTXDEB	LNLM2	LNINVES	LNEXPOR	LNDEBT	LNCREDI
-------	---------	---------	-------	---------	---------	--------	---------

	V	T		T	T		T
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-2.676307	1.707602	-0.678205	0.516394
				(0.36044)	(0.35518)	(0.14702)	(0.13323)
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	-3.172535	2.056700	-0.542361	0.628812
				(0.72910)	(0.71845)	(0.29740)	(0.26949)
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	-2.557092	2.765032	1.896201	-1.787312
				(0.45960)	(0.45289)	(0.18747)	(0.16988)
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	-10.23638	9.367641	-2.664211	2.290328
				(1.82391)	(1.79727)	(0.74397)	(0.67415)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LNPIB)	-1.286226	-0.237818	-0.040410	0.354012
	(0.38207)	(0.09189)	(0.01749)	(0.10174)
D(LNRESERV)	-2.481127	-0.870194	-0.042996	0.803700
	(0.61690)	(0.14836)	(0.02823)	(0.16428)
D(LNTXDEBT)	0.527087	0.059902	-0.009129	-0.149868
	(0.70534)	(0.16964)	(0.03228)	(0.18783)
D(LNM2)	-0.155185	-0.159585	0.058172	0.096608
	(0.29190)	(0.07020)	(0.01336)	(0.07773)
D(LNINVEST)	-0.168403	0.050552	0.009914	0.041897
	(0.35582)	(0.08557)	(0.01628)	(0.09475)
D(LNEXPORT)	-2.583682	-0.663837	-0.114982	0.746601
	(0.70938)	(0.17061)	(0.03246)	(0.18890)
D(LNDEBT)	0.873783	-0.436726	-0.288864	-0.099833
	(1.83851)	(0.44217)	(0.08414)	(0.48959)
D(LNCREDIT)	-4.297282	0.073602	0.154389	0.803443
	(1.53637)	(0.36950)	(0.07031)	(0.40913)

5 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 155.4848

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LNPIB	LNRESER	LNTXDEB	LNM2	LNINVES	LNEXPOR	LNDEBT	LNCREDI
	V	T		T	T		T
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-1.109905	1.429560	-1.167904
					(0.04783)	(0.22531)	(0.21098)
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-1.283215	1.956216	-1.367781
					(0.04053)	(0.19096)	(0.17882)
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.073030	3.910076	-3.396583
					(0.09159)	(0.43148)	(0.40405)
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	-1.408808	5.397604	-4.151802
					(0.15985)	(0.75304)	(0.70518)
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	-1.052759	0.787565	-0.629337
					(0.02528)	(0.11911)	(0.11154)

)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LNPIB)	-1.000394	-0.106283	-0.098581	0.282655	0.618989
	(0.37197)	(0.10326)	(0.03113)	(0.09830)	(0.21915)
D(LNRESERV)	-2.673272	-0.958615	-0.003892	0.851668	1.322506
	(0.64963)	(0.18034)	(0.05437)	(0.17168)	(0.38272)
D(LNTEXDEBT)	0.605137	0.095819	-0.025014	-0.169353	-0.058897
	(0.75258)	(0.20892)	(0.06299)	(0.19889)	(0.44338)
D(LNM2)	0.130833	-0.027966	-3.60E-05	0.025205	-0.273458
	(0.26245)	(0.07286)	(0.02197)	(0.06936)	(0.15462)
D(LNINVEST)	-0.015472	0.120928	-0.021210	0.003718	-0.194597
	(0.36950)	(0.10257)	(0.03093)	(0.09765)	(0.21769)
D(LNEXPORT)	-1.835272	-0.319433	-0.267293	0.559762	1.522099
	(0.61646)	(0.17113)	(0.05160)	(0.16291)	(0.36318)
D(LNDEBT)	-0.369632	-1.008922	-0.035813	0.210582	1.057144
	(1.82324)	(0.50614)	(0.15260)	(0.48183)	(1.07415)
D(LNCREDIT)	-4.955962	-0.229510	0.288440	0.967881	2.780391
	(1.59569)	(0.44297)	(0.13355)	(0.42170)	(0.94009)

6 Cointegrating Equation(s):

Log likelihood 161.1498

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LNPIB	LNRESERV	LNTEXDEB	LNM2	LNINVEST	LNEXPORT	LNDEBT	LNCREDIT
V	T	T	T	T	T	T	T
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	2.454790	-4.673898
						(3.30045)	(2.96522)
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	3.141534	-5.421232
						(3.86625)	(3.47355)
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	3.842618	-3.165895
						(0.59990)	(0.53897)
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	6.698933	-8.601978
						(3.81987)	(3.43188)
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	1.760009	-3.954818
						(3.21764)	(2.89082)
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.923709	-3.158824
						(3.12790)	(2.81020)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LNPIB)	-1.010578	-0.069334	-0.067313	0.246806	0.633804	0.187570
	(0.36983)	(0.12146)	(0.06316)	(0.11626)	(0.21918)	(0.19557)
D(LNRESERV)	-2.618961	-1.155660	-0.170635	1.042839	1.243500	1.616012

			(0.10367)			(0.32101)
	(0.60704)	(0.19936))	(0.19084)	(0.35977))
D(LNTEXDEBT)	0.673908	-0.153690	-0.236153	0.072718	-0.158939	-0.481623
			(0.11836			(0.36649
	(0.69305)	(0.22761))	(0.21787)	(0.41075))
D(LNM2)	0.121807	0.004781	0.027675	-0.006566	-0.260328	0.141183
			(0.04438			(0.13743
	(0.25988)	(0.08535))	(0.08170)	(0.15402))
D(LNINVEST)	-0.013870	0.115114	-0.026129	0.009359	-0.196928	0.060404
			(0.06317			(0.19559
	(0.36987)	(0.12147))	(0.11628)	(0.21921))
D(LNEXPORT						
)	-1.817561	-0.383691	-0.321669	0.622105	1.496334	0.040018
			(0.10460			(0.32388
	(0.61247)	(0.20114))	(0.19254)	(0.36299))
D(LNDEBT)	-0.562186	-0.310309	0.555366	-0.467205	1.337256	0.252914
			(0.27785			(0.86033
	(1.62692)	(0.53430))	(0.51145)	(0.96422))
D(LNCREDIT)	-5.024284	0.018369	0.498199	0.727391	2.879779	1.511459
			(0.26819			(0.83041
	(1.57034)	(0.51572))	(0.49367)	(0.93069))

7 Cointegrating Equation(s): Log likelihood 164.4504

Normalized cointegrating coefficients (standard error in parentheses)

LNPIB	LNRESER	LNTEXDEB	LNINVES	LNEXPOR	LNDEBT	LNCREDI
V	T	LNLM2	T	T	T	T
1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-2.426897
						(0.12125)
0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	-2.545617
						(0.14189)
0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.351460
						(0.02436)
0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	0.000000	-2.470084
						(0.13502)
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	0.000000	-2.343788
						(0.11904)
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	-2.313303
						(0.11674)
0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	0.000000	1.000000	-0.915354
						(0.00368)

Adjustment coefficients (standard error in parentheses)

D(LNPIB)	-1.320340	-0.067454	-0.064071	0.233626	0.865720	0.286254	-0.009936
			(0.06027			(0.19759	
	(0.40783)	(0.11584))	(0.11122)	(0.25922))	(0.04012)
D(LNRESERV							
)	-2.453189	-1.156666	-0.172370	1.049893	1.119387	1.563201	-0.050803
			(0.10324			(0.33844	
	(0.69855)	(0.19841))	(0.19050)	(0.44401))	(0.06873)
D(LNTEXDEBT)	0.287101	-0.151343	-0.232105	0.056259	0.130661	-0.358395	0.033042
			(0.11603			(0.38038	
	(0.78512)	(0.22300))	(0.21411)	(0.49904))	(0.07724)
D(LNM2)	-0.012541	0.005596	0.029081	-0.012283	-0.159743	0.183984	0.050874
			(0.04364			(0.14306	
	(0.29528)	(0.08387))	(0.08053)	(0.18769))	(0.02905)
D(LNINVEST)	-0.314957	0.116942	-0.022978	-0.003453	0.028493	0.156324	0.004125
			(0.06045			(0.19816	
	(0.40900)	(0.11617))	(0.11154)	(0.25997))	(0.04024)
D(LNEXPORT							
)	-1.759258	-0.384045	-0.322279	0.624585	1.452684	0.021445	-0.066174

			(0.10460			(0.34292	
	(0.70779)	(0.20104))	(0.19302)	(0.44989))	(0.06964)
D(LNDEBT)	0.119767	-0.314448	0.548228	-0.438187	0.826684	0.035659	-0.774847
			(0.27486			(0.90104	
	(1.85979)	(0.52824))	(0.50718)	(1.18212))	(0.18298)
D(LNCREDIT)	-3.679045	0.010204	0.484120	0.784633	1.872610	1.082896	0.953308
			(0.25534			(0.83706	
	(1.72772)	(0.49073))	(0.47117)	(1.09817))	(0.16998)
